

حزمة أدوات: رفع مستوى الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري



حزمة أدوات:
رفع مستوى الخدمات القانونية
المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري



تتويه:

التسميات المستخدمة والمادة المعروضة في هذه الوثيقة لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي UNAIDS أو IDLO فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو مدينة أو بأي من سلطاتها أو أي ترسيم لحدودها أو جبهاتها.

المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز (UNAIDS) لا تدعيان أن المعلومات المنشورة في هذه الوثيقة هي معلومات كاملة وصحيحة ولا تتحملان مسؤولية أي ضرر يترتب على استخدامها.

كل الحقوق محفوظة. هذه المادة تخضع لقواعد الملكية الفكرية لكن يمكن إعادة نشرها بأي طريقة للأغراض التعليمية دون تكلفة شرط الإشارة إلى المصدر. في حال الرغبة في استخدامها أو نقلها لأية أغراض أخرى أو لإعادة إصدارها يجب الحصول أولاً على تصريح مكتوب من أصحاب الملكية الفكرية الذين يحق لهم تحديد رسوم مقابل ذلك. يجب توجيه طلبات الاستخدام لأغراض تجارية للمنظمة الدولية لقانون التنمية.

ترجمة: د. عايدة سيف الدولة

مراجعة: د. راجية شوقي

أ. أحمد شحاته- محرر النسخة العربية- مستشار قانوني- المنظمة الدولية لقانون التنمية - روما إيطاليا

د. أحمد خميس -مراجعة النسخة العربية - مساعد برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز

الناشر:

المنظمة الدولية لقانون التنمية

Viale Vaticano, 106

Rome, Italy 00165

Tel: +39 06 4040 3200 Fax: +39 06 4040 3232

idlo@idlo.int; www.idlo.int

برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز

Avenue Appia ,20

CH-1211 Geneva 27

Switzerland

Tel: +41.22.791.3666 Fax: +41.22.791.4187

www.unaids.org

Graphic layout:

tr e associati

Via Rubicone 18

00198 Rome, Italy

الإخراج الفني والطباعة للنسخة العربية:



Marketing Solutions & Advertising

7 Sheikh Mohamed El Mahdi Ard El Golf

Heliopolis, Cairo.

Tel. & Fax: +202 2418 - 7631

www.you-advertising.com

المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO)

المنظمة الدولية لقانون التنمية هي منظمة حكومية دولية تعمل على دعم الإصلاح القانوني والتنظيمي والمؤسسي سعياً للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والتي تمر بمراحل انتقالية. تأسست المنظمة في عام ١٩٨٣ وهي واحدة من المنظمات الرائدة في مجال دعم سيادة القانون. تمكنت المنظمة من خلال منهجها المتكامل من تحقيق نتائج طويلة المدى وذلك عن طريق تعبئة الأطراف المتصلة على كافة مستويات المجتمع سعياً نحو تحقيق التغيير المؤسسي، وحيث أن المنظمة الدولية لقانون التنمية لا تتبنى أي أجندة سياسية، ونظراً لما تملكه من خبرة في النظم القانونية المختلفة والقضايا العالمية المستجدة، فقد نجحت في كسب ثقة الأفراد وجماعات المصالح المختلفة من خلفيات متباينة، فالمنظمة قادرة على التواصل المباشر مع رؤساء الحكومات والمؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف في البلدان النامية بما في ذلك المحامين والقضاة وواضعي السياسات والدعاة والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني.

تقوم المنظمة الدولية لقانون التنمية بإجراء أبحاث مركزة وشاملة في المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة في القطاعات القانونية والتنظيمية والقضائية. من خلال هذه الأبحاث تسعى المنظمة الدولية لقانون التنمية إلى المساهمة في التطبيقات والدراسات القائمة المتعلقة بأولويات القضايا القانونية وأن تكون بمثابة قناة لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات والدروس المستفادة على المستوى العالمي.

تصدر المنظمة الدولية لقانون التنمية العديد من الأدوات القانونية المهنية في التخصصات ذات الأهمية النوعية أو الإقليمية وتتضمن سلسلة كتب ودراسات البلدان، وتقارير بحثية وأوراق سياسية وأدلة تدريبية وموارد وكتب توجيهية. ويتم البحث بشأن هذه المطبوعات بشكل مستقل بدعم من المكاتب الوطنية للمنظمة وبالتعاون مع المنظمات العالمية والوطنية الشريكة لها. www.idlo.int

برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز (UNAIDS)

برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز هو برنامج مشترك جديد تابع للأمم المتحدة يجمع بين جهود وموارد سكرتارية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز وعشر منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة للتعامل مع قضية الإيدز. ومقر المنظمة هو مدينة جنيف بسويسرا وينتشر فريق عملها في أكثر من ٨٠ بلداً. ويتم تنسيق فعاليات الأمم المتحدة المتكاملة الخاصة بالإيدز من خلال المجموعات النوعية التابعة للأمم المتحدة والبرامج المشتركة الخاصة بالإيدز. ويشارك في هذا البرنامج كل من المفوضية العليا للاجئين، واليونيسيف، وبرنامج التغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. يمكنكم زيارة موقع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز على الرابط التالي: www.unaids.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أضخم هيئة تنموية في العالم، يعمل البرنامج في ١٦٦ بلداً، ويعتبر إن العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري عنصر جوهري لتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. وحيث أن البرنامج يساهم في دعم برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز ونظراً لكونه رائداً في مجال حقوق الإنسان والقانون، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على تفعيل البيئة القانونية وتقليل الوصمة ومواجهة التجريم غير المطلوب وتسهيل الوصول إلى العدالة وحماية الأقليات، وقضايا النوع الاجتماعي، بما في ذلك قضايا التوجهات الجنسية غير النمطية والتنمية البشرية. يمكنكم زيارة موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رابط: www.undp.org

تقديم

تمت بلورة هذه الحزمة من الأدوات بواسطة مبادرة مشتركة بين IDLO و UNAIDS و UNDP. وقد اعتمدت المعلومات الواردة في هذه المجموعة من الأدوات على «الاجتماع الاستشاري الدولي للخبراء من أجل تقوية ومد الخدمات القانونية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والجماعات المستضعفة» الذي عقد في روما في الفترة ما بين ٣ - ٦ مايو ٢٠٠٩ بواسطة IDLO و UNAIDS و UNDP.

وقد تم عرض مسودة لحزمة الأدوات في ندوة «تقوية ومد الخدمات القانونية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري» التي عقدت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للإيدز في منطقة آسيا والمحيط الهادي في مدينة بالي يوم ٨ أغسطس ٢٠٠٩ بتنظيم من IDLO و UNAIDS و UNDP بالاشتراك مع شبكة آسيا والمحيط الهادي للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الايديز (APN+). وقد أدرجت ملاحظات المشاركين على المسودة في الصيغة النهائية لحزمة الأدوات.

شكر

تم تحضير حزمة الأدوات بواسطة /جون جودوين، وهو الاستشاري الذي اختير لدعم مبادرة IDLO، UNAIDS، UNDP حول الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري. في هذا السياق يود كل من IDLO و UNAIDS و UNDP تقديم الشكر للكثيرين الذين قدموا ملاحظات واقتراحات قيمة لتطوير المسودة أثناء تحضيرها. تم تقديم الدعم المالي من صندوق أوبك للتنمية العالمية (OFID) وهي مؤسسة تمويلية تنموية تابعة لدول الأوبك تم تأسيسها لتقديم الدعم المالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.



مقدمة



إنه ليسعدني ويشرفني أن أساهم ببعض الفقرات بمناسبة إطلاق هذه الأداة الجديدة الهامة والمفيدة الصادرة عن UNAIDS، IDLO و UNDP. باعتباري قاض جاء إلى منصة القضاء بعد ممارسة قانونية لديّ بعض الخبرة المهنية بشأن أهمية الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري. لكنني أيضاً كأفريقي متعايش مع فيروس نقص المناعة البشري في قارة هي الأكثر تأثراً بالوباء أتحدث بمعرفة شخصية عميقة عما يمكن للقانون والاستخدام الأمثل له أن يفعل لتخفيف الآثار القاسية للإيدز.

إن حديثنا عن حماية حقوق الإنسان في سياق الوباء يبقى خاوياً إن لم نتمكن من دعمه بضمان حصول كل من تنتهك حقوقهم وكل من يعانون من التمييز بسبب فيروس نقص المناعة البشري، على الخدمات القانونية الجيدة، هذه الخدمات التي يجب أن تتضمن المعلومات القانونية الصحيحة والإرشاد والتمثيل القانوني.

فمع توفر المعلومات والإرشاد القانوني الجيد يصبح للمتأثرين بالوباء - المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري / الإيدز وأحبائهم - على الأقل سبيل ما، لمواجهة التهديد الذي قد يؤثر على وظائفهم أو منازلهم أو استحقاقاتهم للتأمين الاجتماعي أو على أمانهم الجسدي أو الخصوصية والكرامة. وبدون هذه المعلومات والإرشاد القانوني يصبح هؤلاء معرضين لمخاطر تتجاوز بكثير مخاطر هذا المرض الذي يهدد الحياة، هذا المرض الذي يحمل وصمة أكبر من أي مرض آخر في التاريخ.

إن البلدان والمجتمعات التي نجحت في تحقيق أكبر درجة من التقدم في مواجهة الآثار القاسية لهذا الوباء، هي تلك التي كانت لشبكات الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به، معرفة بحقوقهم القانونية والإنسانية والقدرة على تأكيد هذه الحقوق.

لقد لعب نشاط المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري ومن يساندونهم دوراً حيوياً في تمكينهم من الوصول إلى نظام العدالة، وكثيراً ما كانت الخدمات القانونية المسيرة مفتاح نجاح هذا التمكين.

لكل ذلك فإننا نرحب بصدور حزمة الأدوات هذه، والتي تعكس محتوياتها الخبرة الشخصية العميقة بظروف الوباء لمن صاغوها. إنها حزمة أدوات واضحة ورشيدهة وتحفل بالنصيحة والاقتراحات الجيدة، كما أنها تقدم الإرشاد العملي المطلوب للمنظمات التي تسعى إلى تخطيط وتمويل وتنفيذ والتوسع في برامج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري.

إنني أوصي بحرارة بهذه الحزمة من الأدوات لكل المنظمات والحكومات والممولين المهتمين بمثل هذه البرامج، وأملّي الذي أشارك فيه كل من ساهموا في وضعها أن تساعد هذه الحزمة على مد الخدمات القانونية للمجتمعات الأكثر حاجة إليها والذي نحن في أشد الحاجة إليه لتحقيق استجابة عادلة وفعالة لفيروس نقص المناعة البشري المكتسب.

إدوين كاميرون
المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا.

قائمة بالمختصرات والمصطلحات

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	AIDS
الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية	ARVs
الهيئة الأسترالية للتنمية الدولية	AusAID
المنظمة المجتمعية	CBO
إدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة	DFID
مشاركة أكبر للأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري والإيدز	GIPA
فيروس نقص المناعة البشري	HIV
منظمة المجلس العالمي للمنظمات الخدمية في مجال الإيدز	ICASO
المركز العالمي للتعاون الفني في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز	ICTC
المنظمة الدولية لقانون التنمية	IDLO
منظمة العمل الدولية	ILO
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان	OHCHR
معهد المجتمع المفتوح	OSI
خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز	PEPFAR
الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشري من الأم إلى الطفل	PMTCT
هيئة التنمية الدولية السويدية	SIDA
العدوى المنقولة جنسياً	STIs
برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز	UNAIDS
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة	UNGASS
صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)	UNICEF
هيئة التنمية الدولية الأمريكية	USAID

المحتويات

ملحوظة بشأن المصطلحات

-
- ١- **مقدمة**
لمن هذه الحزمة من الأدوات؟
الغرض
الخلفية والمبرر
أهمية رفع مستوى الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
-
- ٢- **ما هي الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري؟**
الخدمات القانونية الأساسية والإضافية
-
- ٣- **المبادئ الإرشادية للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري**
العمل مركز الخدمة
عدم التمييز
المشاركة
مساواة النوع الاجتماعي
السرية
الشفافية والمحاسبية
الاستدامة
عدم التسبب في أذى
-
- ٤- **نماذج للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري**
النموذج الأول: الخدمات القانونية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري المستقلة .
النموذج الثاني: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المتدمجة في هيئات الدعم القانوني الحكومية .
النموذج الثالث: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المتدمجة في منظمات خدمات فيروس نقص المناعة البشري أو خدمات تقليل الضرر .
النموذج الرابع: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة من خلال الخدمات المجتمعية .
النموذج الخامس: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري كجزء من نشاط منظمات حقوق الإنسان بالمعنى الأوسع .
النموذج السادس: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة من قبل محامي القطاع الخاص أو المحامين المتطوعين .
النموذج السابع: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة من قبل محامين خصوصيين يعملون لحساب منظمات مجتمعية .
النموذج الثامن: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة من قبل كليات الحقوق بالجامعات .
-
- ٥- **التخطيط لنموذج الخدمة الملانم محلياً**
تعرف على طبيعة الوباء وعلى الاستجابة الوطنية للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشري في منطقتك .
تقدير الاحتياجات بالمشاركة .
استخدام المعلومات المتوفرة لتحليل الوضع وتقدير الاحتياجات .
مجموعة استشارية .
النظم القانونية التقليدية .
-

٦- بناء قدرات العاملين في القطاع القانوني

مناهج بناء القدرات والأساليب الفعالة

٧- المتابعة والتقييم

أهمية المتابعة والتقييم

المتابعة

التقييم

نظام المتابعة والتقييم

المناهج التشاركية

المتابعة وتقييم الجودة

المتابعة والتقييم المعتمدين على حقوق الإنسان

المتابعة والتقييم لرفع مستوى الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري على المستوى الوطني .

٨- تعبئة الموارد

الموارد المالية

الموارد البشرية

الموارد الفنية

الشراكات الاستراتيجية لدعم تعبئة الموارد

تقديم احتياجات البرنامج للممولين

التكلفة الأساسية

٩- خلاصة

١٠- مرفقات

المرفق ١: نموذج لبرنامج ورشة عمل لمقدمي الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

المرفق ٢: نموذج لموضوع وحدة تدريبية

المرفق ٣: إطار لمقترح تمويل مشروع

المرفق ٤: هيكل تحليلي وإطار للمتابعة والتقييم

المرفق ٥: تقييم النتائج وتقييم صيرورة البرنامج

المرفق ٦: معلومات خاصة بالمولدين

المرفق ٧: قائمة المراجع واقتراح بقراءات إضافية .

المرفق ٨: قائمة المشاركين في «المشاوراة الدولية للخبراء على الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري»

روما، مايو ٢٠٠٩ .

المرفق ٩: قائمة المشاركين في ندوة دعم وتوسيع الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري، بالي، أندونيسيا، أغسطس ٢٠٠٩ .

ملحوظة بشأن المصطلحات

استخدام مصطلح « الفئات الرئيسية »

في هذه الحزمة من الأدوات يشير مصطلح « الفئات الرئيسية » إلى تلك الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر من حيث: زيادة احتمالية تعرضها للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري، أو لأن تأثير العدوى والوباء عليها يكون شديداً. كذلك يؤكد هذا المصطلح إلى أن هذه الفئات، إلى جانب كونها هامة في انتقال الفيروس في سياقها، فإنها أيضاً شريك ضروري في التصدي الفعال للوباء.

في هذا السياق نقصد بمصطلح «الخطر» على أنه: احتمال إصابة أي فرد بفيروس نقص المناعة البشري. بعض السلوكيات يترتب عليها أو تساعد أو تؤدي إلى هذا الخطر، على سبيل المثال الجنس غير المحمي مع شريك غير معروف سواء كان حاملاً للفيروس أم لا، أو تعدد العلاقات الجنسية غير المحمية، أو استخدام المخدرات عن طريق الحقن بواسطة حقن أو إبر ملوثة.

أما مصطلح «القابلية للإصابة» فهي حالة تنتج عن العديد من العوامل التي تقلل من قدرة الأفراد والمجتمعات على تجنب العدوى بالفيروس. وقد تتضمن هذه العوامل عوامل شخصية مثل الافتقار إلى المعرفة والمهارة المطلوبة لحماية النفس والآخرين، أو عوامل مرتبطة بجودة ودرجة تغطية الخدمات وتكلفتها، أو عوامل اجتماعية كالأعراف الاجتماعية والثقافية والممارسات والمعتقدات والقوانين التي توهم وتضعف بعض الفئات السكانية. قد تخلق هذه العوامل، منفردة أو مجتمعة، أو تفاقم من حالة «القابلية للإصابة» عند الأفراد ومن ثم تفاقم القابلية الجماعية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري.

إن التعرّف على الفئات السكانية الأكثر قابلية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والوصول إلى تلك الفئات بالتدخلات الملائمة من الوقاية والعلاج والرعاية والدعم هو أمر شديد الأهمية لإنجاح التصدي للوباء. لمزيد من المعلومات بشأن استخدام هذا المصطلح يمكنكم العودة إلى «الإرشادات المبدئية لتعظيم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري».

مصطلح «الأفراد المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري»

يشير هذا المصطلح إلى الأفراد المتأثرين مباشرة بفيروس نقص المناعة البشري دون أن يكونوا متعايشين معه، مثل الشركاء في المنزل أو أفراد أسرة شخص متعايش مع الفيروس أو الأطفال الذين تيمموا بسبب الإيدز.

¹UNAIDS (2007). Practical guidelines for intensifying HIV prevention. Geneva, UNAIDS. Available at http://data.unaids.org/pub/Manual/2007/20070306_prevention_guidelines_towards_universal_access_en.pdf.

١. مقدمة



لمن هذه الحزمة من الأدوات؟

تستهدف هذه الحزمة من الأدوات الأفراد العاملين من أجل تأسيس أو تقوية أو توسيع مجال الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . وتستهدف على وجه الخصوص:

- المحامين ومديري الخدمات القانونية وباقي العاملين المشاركين في تقديم الخدمات القانونية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به و الفئات الرئيسية من السكان .
- الأفراد الذين ينوون تأسيس أو التوسع في الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري والمشاركين في تحضير مقترحات المشاريع للممولين ، وقد يتضمن ذلك شبكات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمنظمات العاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشري والمنظمات التي تقدم الخدمات الأخرى للمتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والأفراد المتأثرين به و الفئات الرئيسية .
- كذلك تستهدف هذه الحزمة من الأدوات العاملين بالحكومة والممولين والأفراد والمنظمات التي تقدم الدعم الفني بما في ذلك المانحين وهيئات الأمم المتحدة المنخرطة في تخطيط الخدمات القانونية كعنصر من عناصر الخطة الوطنية للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشري .

الغرض

الغرض من حزمة الأدوات هذه، توفير المورد العملي للمساعدة في توفير وتحسين جودة وتأثير الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . حيث تقدم هذه الأدوات الإرشادات بشأن العوامل الواجب أخذها في الاعتبار عند تصميم أو تطوير برامج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . كما تقدم الإرشادات بشأن النماذج المختلفة وأوجه التناول المختلفة لتقديم هذه الخدمات القانونية ومتابعتها وتقييمها كما تقدم المعلومات بشأن تعبئة الموارد .

الخلفية والمبرر

الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري هي عنصر أساسي في أية خطة وطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري . فهي تؤدي إلى:

- حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به و الفئات الرئيسية .
- ضمان مخرجات ونتائج جيدة سواء في مجال التنمية أو الصحة العامة .

تساهم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري بشكل مباشر في بناء بيئة مواتية لبرامج فيروس نقص المناعة البشري الفعالة . أيضاً الخدمات القانونية تساعد على ضمان الوصول الى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، العلاج والرعاية وخدمات الدعم . حيث أن الخدمات القانونية التي تمكن الأفراد من المطالبة بحقوقهم وفرضها تساعد في تحسين الوصول إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري وتخلق مزيد من الطلب على تلك الخدمات .

تقدم الخدمات القانونية الحلول العملية الملموسة للمشاكل القانونية والاجتماعية التي تُخلق أو تنتج عن حالات التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري . ذلك أن تعزيز الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري يمكن الأفراد المهمشين اجتماعياً من الوصول إلى نظم العدالة حين تواجههم مشكلات تتعلق بفيروس نقص المناعة البشري وهذا يمكنهم من الحصول على الحماية والتعويض .

فيما يلي بعض الأمثلة لكيفية دعم الخدمات القانونية للوقاية والعلاج والدعم والرعاية للمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري:

الوقاية :

- قد يزيد سلوك الشرطة من صعوبة جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري ، وذلك لأنه قد يدفع الفئات الرئيسية بعيداً عن تلك الخدمات وعن إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشري . ويمكن للخدمات القانونية أن تواجه أشكال السلوك غير الشرعي للشرطة في سياق تنفيذ القانون مثل التحرش أو التمييز أو العنف أو الاعتقال العشوائي أو الاغتصاب الذي قد يتعرض له أفراد هذه الفئات مثل العاملين في مجال الجنس ، أو الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية أو الأفراد المتحولين جنسياً أو مستخدمي المخدرات .
- إن توفير الحماية القانونية للنساء والفتيات اللاتي يخشين العنف المنزلي أو المجتمعي يمكن أن يحول دون وقوع الاعتداءات الجنسية التي تجعل النساء والفتيات في خطر من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري . كما أن توفير الحماية القانونية للنساء والفتيات من العنف قد يضعهن في موقف أقوى حين يصررن على استخدام الواقي الذكري أو رفض الجنس .

العلاج والرعاية والدعم :

- يمكن للخدمات القانونية أن تساعد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري في الوصول إلى الخدمات الصحية وخدمات زيادة الدخل والإسكان ، كما يمكن أن تساعدهم في التعامل مع مواضيع تسديد الديون أو عند التخطيط لقرب انتهاء الحياة .
- يمكن للخدمات القانونية أن تضمن عدم حرمان الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والعاملين في مجال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً والأفراد المستخدمين للمخدرات من الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية بسبب التوجهات الاجتماعية أو القواعد التي تسبب التمييز ضدهم .
- يمكن للخدمات القانونية أن تساعد الأفراد المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري على المطالبة بحقوقهم القانونية في الملكية والميراث .
- يمكن للخدمات القانونية أن توفر الحصول على التعويض لحالات التمييز في العمل بسبب فيروس نقص المناعة البشري أو في تقديم الرعاية الصحية أو في المدارس أو في الحصول على خدمات أخرى مثل خدمات التأمين . مثل هذه المساعدة بالإضافة إلى أن لها فائدة مباشرة للشخص الذي تعرض للتمييز فإنها تخلق بيئة اجتماعية أكثر تضامناً بحيث يتمكن الأفراد من أداء الاختبار والبحث عن العلاج والرعاية والدعم دون خوف من التمييز .

أهمية تطوير الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .

غالباً ما تكون الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري محدودة النطاق والتغطية . ويستدعي تحقيق هدف الوصول الشامل لخدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم في حالات فيروس نقص المناعة البشري التزاماً مماثلاً بتحقيق وصول شامل للخدمات القانونية . إن ذلك الأمر شديد الأهمية في ضوء الدرجة العالية من التهميش الاجتماعي والتمييز ضد الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به و الفئات الرئيسية . يجب أن تتوفر الخدمات القانونية في المجتمعات المتأثرة بالوباء وأن يكون في متناول الجميع الحصول عليها . ويتطلب ذلك التوسع في الخدمات القانونية ذات الجودة في مجال فيروس نقص المناعة البشري لتحسين مجال تغطية تلك الخدمات بالتوازي مع الجهود المبذولة من أجل التوسع في تسهيل الوصول إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .

التزمت الدول الأعضاء في الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز في ٢٠٠١:

«بسنّ التشريعات والنظم والتدابير المناسبة أو تعزيزها أو دعمها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز ، وأفراد الجماعات الأكثر قابلية للإصابة به وكفالة تمتعهم الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى الأخص كفالة سبل حصولهم ، ضمن جملة أمور ، التعليم ، والميراث ، والعمل ، والرعاية الصحية ، والخدمات الاجتماعية والصحية ، والوقاية ، والدعم ، والعلاج ، والمعلومات ، والحماية القانونية، في حين إحترام حقهم في الخصوصية والسرية؛ ووضع استراتيجيات لمكافحة الوصمة والإقصاء الاجتماعي المقترنين بالوباء؛ (المادة ٥٨ من إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز) .

ومن الواضح أن هذا الالتزام لا يعني الكثير بدون توفير إمكانية وسهولة الحصول على الخدمات القانونية .

٢ . ما هي الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري؟

الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري هي خدمات قانونية تقدم للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والأفراد المتأثرين به و الفئات الرئيسية والتي تكون متصلة مباشرة بالقضايا القانونية التي تجعلهم قابلين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري ، أو التي نفاقم من تأثير الفيروس على حياتهم . ويمكن تقديم هذه الخدمات في أكثر من سياق ، على سبيل المثال ضمن خدمات وقاية وعلاج ورعاية ودعم الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري أو ضمن خدمات قانونية أخرى متصلة باحتياجات أخرى وليست بالضرورة متصلة بفيروس نقص المناعة البشري أو كخدمة مستقلة بذاتها .

كيف نعلم أن مشكلة قانونية ما متصلة بفيروس نقص المناعة البشري؟

تختلف العناصر التي تؤثر على قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري من مجتمع إلى آخر . لذلك فإن المشكلات تختلف هي الأخرى من بلد إلى آخر ، ومن الضروري فهم طبيعة الوباء وطريقة التصدي له في كل موقع من مواقع تقديم الخدمة حتى يمكن صياغة خدمات قانونية تستجيب للاحتياجات الحقيقية في المكان .

على سبيل المثال ، يعدّ تقديم الخدمة لمستخدمي المخدرات عن طريق الحقن ذو قيمة في البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشري بين هذه الفئة ، كذلك فإن خدمات تقليل الضرر مثل برامج المحاقن والإبر قد تكون أكثر فعالية في المجتمعات التي يخشى فيها أفراد هذه الفئة من ملاحقة الشرطة وانتهاكها لحقوقهم .

يستخدم برنامج الخدمة القانونية في استراليا الإرشادات التالية لتحديد ما إذا كانت مشكلة قانونية معينة مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري أم لا . ويعتبر برنامج الخدمة القانونية في استراليا نموذجاً للبرامج التي تتبنى توصيفاً ضيقاً للمشاكل ، حيث يتطلب البرنامج أن تكون المشكلة القانونية مرتبطة بإصابة الفرد بالفيروس ومن ثم لا تتضمن القضايا التي قد تزيد من القابلية للإصابة بالفيروس . إننا نعرضها هنا فقط لكي تكون مرشداً للخدمة ، وإن كنا نشجع تناولاً أكثر مرونة .

«المركز القانوني لخدمات فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز مدعوم مالياً فقط ليقدم الخدمة القانونية المجانية في القضايا الخاصة بالأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري . تعتبر المشكلة القانونية متصلة بفيروس نقص المناعة البشري حين تكون نتيجة أو مرتبطة بإصابتك بفيروس نقص المناعة البشري . على سبيل المثال حرمانك من عمل ما على أساس إصابتك بالفيروس أو وضع الخطط بشأن العلاج الطبي في المستقبل بسبب الفيروس . الأمثلة للقضايا التي لا ترتبط بفيروس نقص المناعة البشري تتضمن حوادث السيارات أو الاتهام بالسرقة»

الخدمات القانونية الأساسية والإضافية

قد يكون من المفيد التمييز بين الخدمات القانونية الأساسية المقدمة للأفراد وتلك الخدمات الإضافية المقدمة للمجتمعات والمجموعات. إن حزمة متكاملة من الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري تتضمن بعض الخدمات الأساسية بالإضافة إلى بعض الخدمات الإضافية. يجب على هذا الخليط من الخدمات المقدمة للأفراد والمجموعات والمجتمعات أن يكون ملائماً للسياق ومعتمداً على طبيعة الوباء والتحديات القانونية والاجتماعية التي يخلقها.

الخدمات القانونية الأساسية

الخدمات القانونية الأساسية هي تلك الخدمات الضرورية لضمان تأمين وتطبيق الحقوق القانونية للفرد. تتمحور الخدمات القانونية الأساسية بشكل عام حول تقديم الاستشارات القانونية وتمثيل الأفراد أمام المحاكم أو في التسويات القضائية أو في حالات المطالبة بالتعويض أو فض المنازعات. تتضمن الخدمات القانونية الأساسية:

١- المعلومات القانونية والإحالة

يمكن تقديم المعلومات بشأن الحقوق القانونية للأفراد بواسطة المطويات أو الهاتف أو عن طريق الانترنت أو من خلال المقابلة الشخصية. كما يمكن إحالة الشخص صاحب المشكلة القانونية إلى مصادر مختلفة للدعم القانوني مثل المحامين الخصوصيين أو المكاتب الحكومية للدعم القانوني أو الخدمات القانونية المقدمة بواسطة المنظمات غير الحكومية.

٢- الاستشارة القانونية

عادة ما تقدم الاستشارة القانونية للأفراد بواسطة محام أو مساعد محامي، وطبقاً للخدمة المراد تقديمها يمكن أن تكون الاستشارة والإرشاد بشأن قضية مدنية أو جنائية، وتوفر بعض الخدمات الإرشاد القانوني للأفراد الذين أُلقي القبض عليهم أو المتهمين بارتكاب جريمة.

٣- التمثيل القانوني

قد يتضمن التمثيل القانوني الدفاع المكتوب أو الشفهي أو التفاوض في المنازعات وتحضير المذكرات اللازمة. كما يمكن أن يتم في مختلف السياقات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك التقاضي (في المحاكم) أو التسويات والتصالح والتحكيم والوساطة. عادة ما تكون بدائل الفصل في المنازعات مثل التحكيم والمصالحة والوساطة أقل كلفة وأسرع وأكثر سهولة من اللجوء إلى المحاكم.

أمثلة للمسائل القانونية التي يمكن أن تكون متصلة بفيروس نقص المناعة البشري:

- التمييز على أساس الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري، أو الميول الجنسية أو النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحول الجنسي، أو الإعاقة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري، أو استخدام المخدرات أو العمل في مجال الجنس.
- مشكلات مرتبطة بالحصول على خدمات العلاج والرعاية والدعم.
- مشكلات متصلة بانتهاك الخصوصية والسرية.
- العنف ضد النساء والأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والتحولين جنسياً والعاملين في مجال الجنس أو ضد أي فئات مفتاحية أخرى متصلة.
- الخلافات المنزلية حين يكون أحد الأطراف متعايش أو متأثر بالفيروس (على سبيل المثال، قضايا الحضانة وحقوق الملكية)
- قضايا الوصاية ورعاية الأطفال الأيتام
- التعقيم أو الإجهاض الجبري

- القوانين الجنائية الخاصة بنقل فيروس نقص المناعة البشري .
- القوانين الجنائية الخاصة بالمعاملين في مجال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً ومستخدمي المخدرات .
- الممارسات البوليسية غير القانونية بما في ذلك التحرش والاعتصاف والعنف والاعتقال العشوائي والابتزاز .
- حقوق المتهمين والسجناء (بما في ذلك الحصول على الواقي الذكري والتوقيف الوقائي والعلاج من الفيروس).
- إخطار شريك الحياة وتتبع المخالطين .
- قضايا العمل بما في ذلك التمييز والحق في الإجازات المرضية .
- حقوق السكن والإيجارات ، وحقوق حيازة الأراضي .
- الملكية والإرث .
- الحق في التعليم وتطوير المناهج التعليمية .
- قوانين الصحة العامة والحق في الموافقة المدعومة بالمعرفة للاختبار والعلاج .
- الرقابة ومعايير الإعلام .
- أوراق الهوية وشهادات الميلاد والوفاة وتسجيل مستخدمي المخدرات .
- براءات اختراع الأدوية وإمكانية الحصول على العلاج بسعر مقبول .
- حقوق الأطفال ، على سبيل المثال الحق في إبداء الموافقة ، وفي السرية ، وفي الرعاية والعلاج .
- اللجوء ، قوانين الهجرة وحرية السفر .
- العلاج «القسري» في ظروف منخفضة الجودة .
- حقوق الأفراد المشاركين في البحوث .

كذلك يمكن للتمثيل القانوني أن يتم في سياق نظم العدالة غير الرسمية أو التقليدية أو الدينية، وتستند بعض النماذج القانونية إلى نظم العدالة التقليدية التي تعتمد على سلطة كبار السن أو القادة الدينيين أو شخصيات المجتمع الأخرى في حل المنازعات، وكثيراً ما يكون التعامل مع هذه النماذج أقل تكلفة ويحتاج إلى وقت أقل في حل المنازعات من نظم المحاكم الرسمية.

يمكن اللجوء إلى إجراءات المحاكم لحل نزاع فردي أو لإثبات سابقة قضائية قد تفيد آخرين في ظروف مشابهة لتلك الخاصة بالفرد. أما القضايا الاختبارية أو التقاضي الاستراتيجي فيمكن اللجوء إليهما لتأسيس مبدأ قانوني جديد، أو لتوضيح كيفية تطبيق القانون أو للتعامل مع سياسات أو ممارسات تمييزية . هذا النوع من القضايا الاختبارية قد يكون معقداً ويحمل مخاطراً كما أن تكلفته عالية ويحتاج إلى درجة عالية من الخبرة، وقد تفضل بعض جهات تقديم الخدمات القانونية تحويل مثل هذه القضايا لمن لهم خبرة قانونية متخصصة.

الخدمات القانونية الإضافية

الخدمات القانونية الإضافية هي تلك الخدمات التي تدعم الخدمات القانونية الأساسية المذكورة أعلاه والتي تدعم بها أيضاً. وتتضمن هذه الخدمات: التوقيف بشأن حقوق الإنسان، البحث القانوني، المتابعة، الإصلاح القانوني وأنشطة الدعوة والمناصرة. هذه الأنشطة يمكنها أن تضاعف من الاستفادة والتأثير الاجتماعي لبرامج الخدمات القانونية.

تتضمن الخدمات القانونية الإضافية:

- 1- توقيف الأفراد المتعاطفين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري و الفئات الرئيسية بشأن حقوقهم الإنسانية والقانونية (محو الأمية القانونية وبرامج التمكين). هذه الخدمات ضرورية لضمان وصول الخدمات القانونية للأفراد الذين ما كانوا يدونها ليعلموا بأن حقوقهم القانونية والإنسانية قد تعرضت لانتهاك أو بكيفية فرض حقوقهم .
- 2- توقيف المحامين ومساعدى المحامين والقضاة والمعالين في المنظمات غير الحكومية ووكلاء

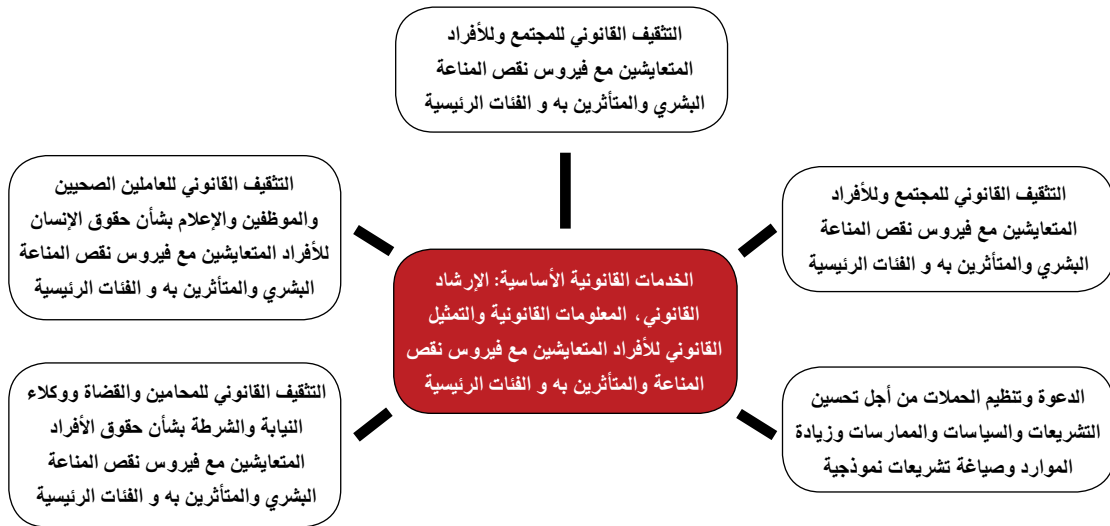
²UNAIDS. Canadian HIV/AIDS Legal Network (2006). Courting rights: case studies in litigating the human rights of people living with HIV. Geneva, UNAIDS. Available at http://data.unaids.org/pub/Report/006/jc1189-courtingrights__en.pdf.

- النيابة وأفراد الشرطة بشأن فيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان والقانون وكذلك التقديم الفعال للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
- ٣- تثقيف الإعلاميين والعاملين الصحيين والموظفين والنقابيين والجماعات الأخرى بشأن فيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان والقانون .
- ٤- القيام بأبحاث حول اتجاهات القضايا القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ومتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان .
- ٥- الدعوة وتنظيم الحملات بشأن قضايا الإصلاح القانوني وإصلاح السياسات وإحداث التغيير في الممارسات وتعبئة الموارد . وقد يتضمن ذلك صياغة مسودات قوانين نموذجية والمشاركة في الجهود المستهدفة لعمليات الإصلاح القانونية .

تقدم هذه الخدمات في العادة من خلال المحامين والمساعدين القانونيين والباحثين القانونيين ومنظمي الحملات والمدربين المؤهلين .

الشكل (١)

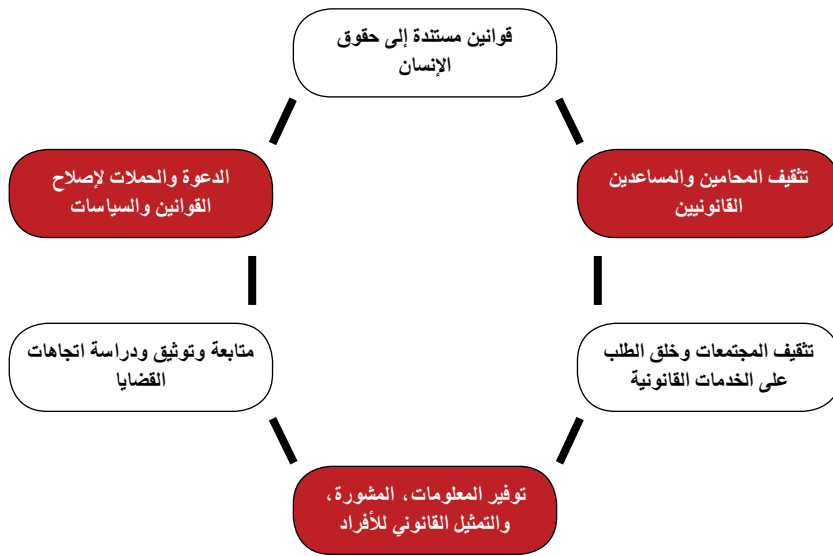
الشكل (١) ما هي الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ؟



الشكل (١): يعرض نموذجاً للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري، تمثل الدائرة الوسطى أنشطة الخدمات الأساسية، وتضمن هذه الخدمات أن يتمكن الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به و الفئات الرئيسية من المطالبة بحقوقهم القانونية ومن الحصول عليها. أما الدوائر الخارجية فتمثل أنشطة الخدمات الإضافية مثل التثقيف والإصلاح القانوني والعمل الدعوي والبحوث، وتساعد تلك الأنشطة على تحقيق المعرفة القانونية والمعرفة بحقوق الإنسان وأن تخلق طلباً مجتمعياً على الخدمات القانونية وتضمن وصول الخدمات القانونية إلى أكثر الجماعات تهميشاً وأن توفر البيئة التي تسمح بتحقيق برامج الوقاية والعلاج والرعاية الدعم في مجال فيروس نقص المناعة البشري .

ويلاحظ أنه من النادر ان تتمكن منظمة بمفردها من القيام بكافة هذه الأنشطة المذكورة فيوضح الشكل (١) أن هناك عدد من الأنشطة الهامة التي تعمل بشكل متقارب والتي تساهم مجتمعة في زيادة الطلب على الخدمة وخلق بيئة قانونية تدعم التصدي الفعال لوباء الإيدز .

الشكل (٢): أنشطة الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري



الشكل (٢) يظهر العلاقة التبادلية بين الأنشطة المختلفة للخدمات القانونية الشاملة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . هذا مثال لواحدة من العلاقات الديناميكية الكثيرة بين أنشطة برنامج تقديم الخدمات القانونية وبين السياق الاجتماعي والقانوني الذي يعمل في إطاره . يبسط الشكل هذه العلاقة التبادلية، التي قد تكون في الواقع أكثر تعقيداً، وذلك بغرض توضيح إمكانيات الترابط بين الأنشطة المختلفة .

يعتبر تنقيف المجتمعات بشأن القوانين والحقوق الإنسانية والقانونية والنظام القانوني أمر هام لضمان تعرف الناس على الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها حقوقهم وتعريفهم بإمكانيات الوصول إلى العدالة من خلال المحاكم أو سبل فض المنازعات البديلة أو المفاوضات غير الرسمية، كما أن التنقيف القانوني المجتمعي يولد الطلب على الخدمات القانونية .

كلما زاد لجوء الناس إلى العدالة يمكن لبرامج الخدمات القانونية من متابعة اتجاهات الشكاوى والقضايا . وهذا يسمح بالتعرف على المشكلات المنهجية التي تؤثر على قطاعات أوسع من المجتمع . كأن تكشف متابعة القضايا عن أنماط معينة من التمييز على سبيل المثال . كما أن دراسات الحالة وتحليل الاتجاهات قد يساعد على دعم أنشطة الدفاع والدعوة من أجل تحسين القوانين والسياسات والممارسات، وحتى بعد الحملات الناجحة، وصدور تشريعات حامية متعلقة بفيروس نقص المناعة البشري، يصبح على الخدمات القانونية مهمة تنقيف القانونيين بالتعديلات التشريعية وكيفية تقديم الخدمات القانونية المتصلة بالفيروس عالية الجودة .

هناك سبل مختلفة للتفاعل بين الأنشطة المتنوعة للخدمات القانونية و ذلك تبعاً للسياق المحلي . على سبيل المثال قد لا تكون هناك حاجة للإصلاح القانوني في بعض الأحوال إذا كانت القوانين الموجودة ملائمة فعلياً، وعندئذ يصبح من أولويات الخدمات القانونية السعي إلى تطبيق هذه التشريعات من خلال المحاكم أكثر من السعي نحو تغيير القوانين .

دراسة حالة: تقاضي استراتيجي

يغيّر التقاضي الاستراتيجي من أسلوب التعامل مع فيروس نقص المناعة البشري في بعض الحالات وذلك من خلال ضمان حقوق الوقاية والعلاج والرعاية والدعم ورفع الوعي العام بشأن الفيروس. في عام ٢٠٠٢ قام مركز الدراسات القانونية والاجتماعية في الأرجنتين، وهو منظمة حقوقية غير حكومية، بالتمثيل القانوني لشخصين متعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري سعياً نحو استصدار حكم يلزم الحكومة بتوفير العلاج من الفيروس حيث لم تكن وزارة الصحة توفر هذه الأدوية. وبعد رفع القضية حكمت المحكمة بضرورة أن تقوم وزارة الصحة بتوفير الأدوية وأن تضمن وصولها إلى الأفراد المتعاشين مع الفيروس. في العام التالي نشرت الشبكة الأرجنتينية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري تقريراً أوضح أن بعض الأدوية لازالت غير متوفرة، فقام المركز برفع قضية أمام المحكمة مرة أخرى وحكمت المحكمة بضرورة أن تعمل وزارة الصحة على توفير هذه الأدوية فوراً. وقد أوضحت هذه الخبرة كيف أن الانتصار في قضية واحدة قد يكفي لتحقيق قدر كبير من النجاح. وبالطبع كان استمرار النشاط الدفاعي ضرورياً لضمان تنفيذ الحكومة لقرارات المحكمة.

UNAIDS، Canadian HIV/AIDS legal network (2006). Courting rights: case studies in litigating the human rights of people living with HIV، Geneva، UNAIDS. Available at http://data.unaids.org/pub/Report/2006/jc1189-courtingrights__en.pdf.

المؤسسات القومية لحقوق الإنسان: تقديم الخدمات القانونية والتوسع في تسهيل الوصول إلى العدالة.

يمكن المؤسسات القومية لحقوق الإنسان، المشاركة في الخطة القومية لمكافحة الفيروس، أن تقدم خدمات قانونية تكميلية للخدمات المقدمة بواسطة الحكومة والمنظمات غير الحكومية، كما يمكنها أن تكون شريكاً استراتيجياً للمنظمات الأخرى التي تقدم الخدمة القانونية في هذا المجال. ذلك أن المجالس القومية لحقوق الإنسان تتمتع بوضع استثنائي للمشاركة في شمولية الخطة القومية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري. فمن خلال كونها هيئة قومية مستقلة تستهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان يمكن لهذه المجالس أن تدعو لإدراج عنصر حقوق الإنسان ضمن الخطة القومية. كما يمكنها أن تساعد أصحاب الحق مثل الأفراد المتعاشين مع الفيروس و الفئات الرئيسية بالمطالبة بحقوقهم في عدم التمييز وخدمات الوقاية والعلاج والحق في عدم التعرض للتحرش والعنف الجنسي. كذلك يمكنها المساعدة في متابعة التقدم في مجال توفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم كجزء من الحق في الصحة وعدم التمييز.

See: UNAIDS، Office of the High Commissioner for Human Rights (2007). Handbook on HIV and human rights for national human rights institutions. Geneva، UNAIDS. Available at: http://data.unaids.org/pub/Report/2007/jc1367-handbookhiv__en.pdf.

٣. المبادئ الإرشادية للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

تعزز المبادئ التالية الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري التي تدعم وتحترم حقوق الإنسان، والتي تتميز كذلك بفاعليتها والتزامها الأخلاقي. ويوصى بأن تتم متابعة منتظمة لدرجة التزام الخدمات القانونية بتلك المبادئ. (انظر القسم ٧)

إن احترام حقوق الإنسان هو مبدأ أساسي متقاطع مع كل تلك المبادئ.

العميل هو محور الخدمة

هذا المبدأ؛ كون العميل هو محور الخدمات القانونية المقدمة، هو الأهم في تقديم الخدمة القانونية. وهو يعني أن الهدف من تقديم الخدمات القانونية هو تمكين العميل من اتخاذ القرار، المدعوم بالمعرفة الكاملة، بشأن التعامل مع المشكلة التي يعاني أو تعاني منها وما قد يرتبط بها من مسائل. إن العميل هو الطرف الذي يحتاج إلى التمكين بحيث يتمكن من اتخاذ القرار حول الطريقة التي يستخدم بها الخدمات القانونية التي يقترحها عليه مقدم الخدمة. يجب دائماً أن تكون احتياجات و هموم ومصالح العميل هي محور كل ما يفعله مقدم الخدمة القانونية. كما يجب أن يضمن برنامج تقديم الخدمة أن العملاء يفهمون تماماً ما هو مطروح أمامهم من خيارات وبدائل بحيث تصدر قراراتهم بالفعل مدعومة بالمعرفة القانونية الكاملة. إن ذلك يستدعي الإنصات الجيد والاحترام لتوجهات العملاء، كما يستدعي ضمان أن يتمكن العملاء من التعبير عن تعليماتهم بوضوح، حتى إذا اقتضى الأمر مساعدة مترجمين للتأكد من ذلك.

عدم التمييز

يجب ألا تميّز برامج الخدمات القانونية بين العملاء أو العاملين على أساس إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشري أو على أساس الجنس أو الميول الجنسية و التحول الجنسي أو على أساس الإعاقة أو كون الشخص المعني سجيناً أو أحد أفراد الفئات الرئيسية. يجب على مقدمي الخدمات القانونية أن يكونوا ودودين وألا يتبنوا أحكام أخلاقية في تعاملهم مع الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به و الفئات الرئيسية بما في ذلك مستخدمي المخدرات وعمال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسيا والسجناء.

المشاركة

يجب على برامج الخدمات القانونية أن تلتزم بضمان مشاركة فعالة وحقيقية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والأفراد المتأثرين به و الفئات الرئيسية وذلك في تخطيط وإدارة وتقديم وتقييم برامج الخدمات القانونية.

المساواة في النوع الاجتماعي

يجب على برامج الخدمات القانونية أن تعزز المساواة بين النساء والرجال والمتحولين جنسياً وأن تضمن سهولة وصولهم إلى الخدمة وأن تكون الخدمة في مقدورهم وأمنة بغض النظر عن الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي للشخص المعني.

السرية

يجب أن تحترم برامج الخدمات القانونية حق الأفراد في حماية خصوصيتهم وأن تلتزم بعدم الإفصاح عن أية معلومات شخصية حساسة بما في ذلك الحالة الصحية سواء لأفراد الأسرة أو الغير دون موافقة الشخص المعني.

³See also: NGO Code of Good Practice Committee (2004). Code of good practice for NGOs responding to HIV/AIDS. Available at <http://www.hivcode.org>

الشفافية والمحاسبية

يجب أن تقدم الخدمات القانونية بشفافية، وأن تكون قابلة للمحاسبة من قبل المجتمعات التي تخدمها. ذلك أن المجتمعات التي تتأثر بقرارات كيفية تقديم الخدمة القانونية تكون قادرة على المساهمة في المناقشات وفي عمليات اتخاذ القرار وأن تتاح لها الفرصة لهذا من خلال التشاور الملائم والتمثيل على مستوى هيئات إدارة الخدمات المقدمة. كذلك فإن العاملين والمجتمعات المتأثرة بقرارات الإدارة يجب أن يكونوا على علم بمن اتخذ القرارات وسبب اتخاذها. كما يجب أن تتم متابعة وتقييم الخدمات دورياً وإعلام العاملين والمجتمعات المحلية والممولين بالنتائج.

الاستدامة

التخطيط من أجل تطوير الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري يجب أن يضع في الاعتبار قدرات كل من المجتمعات والحكومات والمهنيين القانونيين وذلك لضمان استدامة تقديم الخدمات في المستقبل.

الموارد الأساسية بشأن فيروس نقص المناعة البشري والقانون وحقوق الإنسان

يمكن أن تجد وصفاً للتعامل مع قضية فيروس نقص المناعة البشري من منظور حقوق الإنسان في الإرشادات العالمية للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز على الرابط التالي:

<http://www2.ohchr.org/english/issues/hiv/guidelines.htm>

كما يمكن الاطلاع على مزيد من دراسات الحالة المرتبطة بالإصلاح التشريعي في مجال فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز على الرابط التالي:

<http://www.ipu.org/PDF/publications/aids07-e.pdf>

World Bank (2007). Legal aspects of HIV/AIDS: a guide for policy and law reform. Washington, DC, World Bank. Available at: <http://siteresources.worldbank.org/INTHIVAIDS/Resources/375798-1103037153392/LegalAspectsOfHIVAIDS.pdf>.

عدم التسبب في الضرر

يجب على الخدمات القانونية أن تقدّر المخاطر المحتملة والفوائد التي قد تترتب على تدخل ما سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات، وألا تتخذ الإجراءات التي تتسبب في الضرر أكثر مما تتسبب في النفع. كما أن برامج الخدمات القانونية يجب أن تقدم للأشخاص المعنيين الإرشاد الكامل بشأن مخاطر إجراء معين كما يجب ألا تتخذ أي إجراء سوى بناءً على رغبات الشخص المعني مع توفير أقصى حماية ممكنة للأشخاص المعنيين في الحالات التي تحمل مخاطر التعرض للإيذاء.

دراسة حالة: مبادرة السياسة الصحية، فيتنام

تدير "مبادرة السياسة الصحية" في فيتنام مشروعاً للمساعدة القانونية يعمل بالشراكة مع "مركز الإرشاد بشأن القانون والسياسة في الصحة وفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز" ومع "جمعية المحامين الفيتناميين" ومع شبكات الأفراد المتعاضدين مع الفيروس. وتلقى المبادرة دعماً من وكالة المعونة الأمريكية وتقدم التثقيف القانوني والخدمة القانونية الميدانية وتقدم أيضاً خدمات الإرشاد والتمثيل القانوني كما أن لديها خط ساخن لتقديم الإرشاد القانوني. وتعمل المبادرة في خمسة أقاليم ولديها بكل وحدة محام واحد طوال الوقت ومحامين نصف الوقت وموظف دعم إداري وأربعة أو خمسة أشخاص متعاضدين مع الفيروس يقدمون المشورة. ويضمن وجود هؤلاء أن تستجيب الخدمة لاحتياجات العملاء وأن يشعر الأفراد المتعاضدين مع الفيروس بالراحة عند التعامل مع الخدمة.

فيما يلي مثالان لحالتين تلقيتا المساعدة من المبادرة:

حق الطفل في الذهاب إلى المدرسة

كان العميل وزوجته من المتعاضدين مع الفيروس، ورفض المدرسون في مدرسة ابنتها حضور الطفل للمدرسة بسبب اعتراض باقي أولياء الأمور، وطلب المدرسون من الأهل تقديم ما يثبت أن الطفل ليس مصاباً بالفيروس وإلا فلن يسمح له بالحضور. وقد نظمت المبادرة لقاء بين أخصائي طبي وبين المدرسين وأولياء الأمور ليمدهم بالمعلومات بشأن الفيروس ومن ثم يزيل مخاوفهم. ونتيجة لذلك سمح للطفل بالانتظام في الدراسة.

حقوق السجناء

كان ابن أحد العملاء مدمناً للمخدرات عن طريق الحقن وقد حكم عليه بالسجن لثلاث سنوات، وأصيب الابن خلال تلك الفترة بمرض مرتبط بفيروس نقص المناعة البشري صاحبه ارتفاع في درجة الحرارة وفقدان للوزن وسعال وإصابة فطرية. وحيث أن القانون ينص على إمكانية الإفراج عن السجن المريض بحيث يتمكن من الحصول على العلاج في المجتمع. فقد ساعدت المبادرة في تحضير المذكرة القانونية بهذا الشأن ووافق مدير السجن على الطلب وتم نقل الابن للعلاج في المجتمع.

٤ . نماذج الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

هناك العديد من النماذج عن كيفية تقديم الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . عادةً ما تتم بلورة تلك النماذج استجابة لعوامل محلية مثل احتياجات الأفراد المعنيين للوصول إلى الخدمة أو طبيعة النظم القانونية المحلية، الرسمية وغير الرسمية وممارسات الشرطة وتوفير التمويل وفرق العمل والمتطوعين .

فيما يلي ثمانية نماذج لكيفية تقديم الخدمات القانونية في سياقات مختلفة . ويمكن عند التخطيط لخدمات قانونية جديدة تكييف بعض عناصر تلك النماذج على الواقع المحلي . ويجب على المجتمعات أن تبني خدماتها بحيث تستجيب للشروط المحلية وأن تبلور نماذج خاصة فريدة بها .

في بعض الحالات قد يكون من الأفضل إدماج خدمات فيروس نقص المناعة البشري في الخدمات القانونية المجتمعية الموجودة فعلياً أو ضمن منظمات حقوق الإنسان بدلاً من تأسيس خدمات قانونية خاصة ، فبعض البلدان تتمتع بخدمات قانونية مجتمعية قوية ومستقرة تعمل طبقاً لأولويات الاحتياجات القانونية للجماعات المهمشة والفقيرة ، وقد يكون من الأفضل في هذه الحالات إدماج الخدمات القانونية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري ضمن الخدمات الأخرى . على سبيل المثال يمكن إدراج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ضمن الخدمات القانونية للنساء أو الناجيات من الاغتصاب أو الشباب المشردين .

النموذج ١: الخدمات القانونية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري المستقلة .

يمكن للخدمات القانونية المستقلة أن تطور الخبرات بشأن المسائل القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري وأن تخطط الخدمات طبقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية المتأثرة به . وهذا النموذج قد يلاءم العديد من السياقات ففي المجتمعات ذات معدل الانتشار العالي لفيروس نقص المناعة البشري عادة ما تكون الخدمات القانونية عنصراً ضمن إطار أوسع من خدمات علاج ورعاية ودعم المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري ، وفي المجتمعات حيث المعدل أقل انتشاراً قد ترتبط الخدمات القانونية بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية العاملة مع الفئات الرئيسية ، بالعمل حول عدد من القضايا الاجتماعية والصحية والخاصة برعاية المجتمع .

فيما يلي بعض الأمثلة:

تقدم شبكة بوتسوانا للأخلاقيات والقانون وفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (BONELA) الخدمات القانونية بما في ذلك المشورة القانونية والوساطة والتفاوضي . يقوم مسئول قانوني بتنسيق العمل في مركز الدعم القانوني، ويقدم البرنامج المساعدة في حالات التمييز وفي تحضير الوصايا وإدارة ممتلكات المتوفين . كما أن الشبكة تمثل سكرتارية قطاع المجلس الوطني للإيدز حول الأخلاقيات والقانون وحقوق الإنسان، والذي ترأسه جمعية القانون في بوتسوانا، ويهدف هذا القطاع إلى العمل على احترام حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة والتي نص عليها دستور بوتسوانا واتفاقيات حقوق الإنسان (انظر: <http://www.bonela.org>) .

أمثلة لنماذج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

- النموذج الأول: الخدمات القانونية المستقلة .
- النموذج الثاني: الخدمات القانونية المتكاملة في هيئات الدعم القانوني الحكومية .
- النموذج الثالث: الخدمات القانونية المتكاملة في منظمات فيروس نقص المناعة البشري أو منظمات تقليل الضرر .
- النموذج الرابع: الخدمات القانونية المقدمة من خلال الخدمات المجتمعية الميدانية .
- النموذج الخامس: الخدمات القانونية المتكاملة كجزء من نشاط منظمات حقوق الإنسان بالمعنى الأوسع .
- النموذج السادس: الخدمات القانونية المقدمة بواسطة محاميين الخاص أو المحامين المتطوعين .
- النموذج السابع: الخدمات القانونية المقدمة بواسطة محامين خصوصيين يعملون لحساب منظمات مجتمعية .
- النموذج الثامن: الخدمات القانونية المقدمة بواسطة الكليات والجامعات القانونية .

مشروع قانون الإيدز (ALP) هي منظمة جنوب أفريقيا تسعى إلى التأثير على وتطوير استخدام القانون في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري . تستخدم المنظمة وسائل الدعوة وابتكار السياسات والتفاوض لحماية وتعزيز وتطوير حقوق الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري، كما تقوم بالأبحاث لدعم الإصلاح السياسي القانوني . وتعمل المنظمة بالتعاون مع منظمات حقوقية أخرى ، خاصة حملة العلاج في مجال الإيدز (TAC) على تثقيف وتدريب الأفراد بشأن القانون وحقوق الإنسان وتركز على التفاوض الاستراتيجي وقد قدمت عدداً من الدعاوي الناجحة في عدد من الموضوعات المتعلقة بالحق في العلاج مما أثر إيجابياً على فاعلية التصدي لفيروس نقص المناعة البشري على المستوى الوطني . انظر : (www.alp.org.za)

النموذج الثاني: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المندمجة في هيئات الدعم القانوني الحكومية

يمكن للحكومات أن تكون فعالة في تقديم الخدمات القانونية، ذلك أن إدراج خدمات فيروس نقص المناعة البشري ضمن خدمات المساعدة القانونية الحكومية، مثل مكتب المحامي العام أو وحدات المساعدة القانونية، يمكن أن يضمن الاستدامة والتطبيق على المستوى الوطني . يتفادى هذا النموذج خلق أنظمة متوازنة ويعزز القدرة على محاسبة الحكومات على تطبيق التزاماتها الوطنية والدولية بشأن حقوق الإنسان .

لكن الكثير من البلدان النامية ليس لديها هيئات مساعدة قانونية حكومية أو حتى أية آلية للمساعدة القانونية خارج إطار المنظمات غير الحكومية، وتقتصر خدمات المساعدة القانونية الحكومية في بعض البلدان على تمثيل المتهمين الجنائيين، مما يعني أن هذا النموذج قد لا يفيد ذوي الاحتياجات القانونية الأخرى مثل قضايا الخلافات الأسرية أو قضايا التمييز . وفي البلدان التي لا تتمتع بسيادة قوية للقانون قد لا تنق الفئات السكانية المهمشة في الإبلاغ عن مشاكل مثل التمييز الذي يتعرضون له لهيئة أو جهة حكومية خاصة إذا كانت الشكوى ضد موظف حكومي أو هيئة حكومية . يجب أن تشعر المجتمعات بالثقة في قدرة الخدمة القانونية الحكومية على تمثيل الأفراد بالمتقدمين بالشكوى ضد الشرطة أو المسؤولين العموميين أو السياسات الحكومية .

وفي البلدان التي تقدم فيها الخدمات القانونية الحكومية، قد لا تتمكن كافة الفئات السكانية من الوصول إلى الخدمة . ويمكن للحكومة في هذه الحالة أن تعقد علاقة شراكة مع منظمات غير حكومية ومع القطاع الخاص لتقديم الخدمة القانونية .

وتوضح دراسة الحالة الخاصة بتاميل نادو كيف أن هيئات المساعدة القانونية الحكومية يمكن أن تتشارك مع المجموعات المجتمعية لتقديم خدمات فعالة للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والنساء . يجمع هذا المثال ما بين النموذج الثاني (مكتب المساعدة القانونية) والنموذج الثالث (الاستضافة من قبل منظمة عاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشري) والنموذج الرابع (الخدمات المجتمعية الميدانية)

دراسة حالة: تاميل نادو، الهند الشراكة بين جمعية مكافحة الإيدز الحكومية ومكتب المساعدة القانونية الحكومي وشبكات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري .

تدير هذه الشبكة من الهيئات، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مراكز للخدمات القانونية (المسماة بالعيادات) على مستوى الحي . وقد استند البرنامج على نجاح خدمة مساعدة قانونية رائدة أديرت في البداية من المستشفى العام الحكومي . تقدم هذه العيادات الإرشاد القانوني للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري مرتين أسبوعياً وذلك للتعامل مع قضايا مثل أمور الملكية والأمور المعيشية . وتستخدم كل عيادة محامياً يقدم الإرشاد القانوني ويساعد في تحضير مذكرات القضايا، ويتم انتداب المحامين من مجموعة تم تدريبهم

بواسطة وحدة ملتقى المحامين بشأن فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز ، الذي يتكون من مجموعة من الخبراء في هذا المجال .

أما هيكل المشروع فيعمل على ثلاثة مستويات:

- مجموعات قاعدية لتنبيه المواطنين وهي التي ترفع من وعي المجتمعات وتعمل بالشراكة مع الشبكات المحلية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري .
- العيادات القانونية التي تقدم الإرشاد والمساعدة القانونية المجانية والدعم النفسي والاجتماعي عند الحاجة . ويعمل العاملون الميدانيون على جذب الأفراد المتعاشين مع الفيروس إلى استخدام الخدمة .
- ملتقى الحقوق في جمعية مكافحة الإيدز الحكومية التي تقدم الإرشاد المتخصص وتتابع عمل العيادات القانونية على مستوى الحي وتوفر مساحة متعددة القطاعات لتناول قضايا الحقوق في الدولة .

في عام 2009 كانت هناك خمس عيادات تعمل في خمسة أحياء ، وهناك خطة للتوسع في العيادات بحيث تشمل عشرة أحياء أخرى . جميع العيادات تعمل بواسطة محامين وفرتهم الدولة إضافة إلى أخصائي اجتماعي وعاملين اجتماعيين

Local governance and empowerment for sustainable HIV – Mohan H (2007). responses: experiences from India . Governance of HIV/AIDS responses: conference papers . University of Warwick , UK .

The Hindu . 14 January 2009 – Legal aid clinics for HIV-positive people to open in 10 districts of Indian state .

See www.medicalnewstoday.com/articles/135370.php

http://www.tn.gov.in/policynotes/pdf/health/aids_control_society.pdf

النموذج الثالث: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المندمجة في المنظمات العاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشري أو منظمات تقليل الضرر

يدمج هذا النموذج تقديم الخدمات القانونية في سياق خدمات أخرى متصلة بفيروس نقص المناعة البشري ، مثل خدمات العلاج والرعاية والدعم أو الوقاية . ميزة هذا النموذج تكمن في كونه نموذج مريح ، ذلك أنه يمكن في مكان واحد تلبية عدد من احتياجات الأفراد المتعاشين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري بشكل متكامل ، كما أن هذا النموذج قادر على تمكين العاملين الصحيين لكي يصبحوا دعاة للحقوق القانونية للأفراد المتعاملين معهم . يمكن تقديم الرعاية والدعم وكذلك الخدمات القانونية في نفس المكان الذي يحصل فيه المستخدمون على الرعاية الصحية أو الخدمات الاجتماعية ، سواء كان ذلك في مبنى خاص أو من خلال وحدة متنقلة في المجتمع .

النموذج الرابع: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة من خلال الخدمات المجتمعية الميدانية .

في هذا النموذج تقدم الخدمة في الموقع المجتمعي حيث تعيش الفئة المستهدفة والمستفيدة . كثيراً ما يتم ذلك من خلال التشارك مع منظمات أخرى متواجدة في المجتمعات المعنية أو بواسطة المحامين المتواجدين في تلك الأماكن مثل السجون والمستشفيات أو في الشارع .

على سبيل المثال:

محامي الشارع في الدانمرك يقدم محامي الشارع المساعدة القانونية مرتين كل أسبوع في الشارع للأفراد الذين يستخدمون المخدرات المحظورة وللمشردين وللمصابين باضطرابات عقلية ، بعض المستفيدين من الخدمة من العاملين في مجال الجنس . بصرف النظر عن المساعدة القانونية فيحصل المستفيدون على الواقي الذكري ، والإبر المعقمة والحقن . كذلك يستعين محامي الشارع بأخصائي نفسي لتقديم العلاج وبالتعاون مع المحامين يقدم النصح بشأن العلاج من الإدمان في حال رغب الشخص في ذلك . (انظر : <http://www.gadejuristen.dk>)

دراسة حالة: أوكرانيا الخدمات القانونية المندمجة مع خدمات تقليل الضرر

توفر العديد من برامج تقليل الضرر في أوكرانيا الخدمات القانونية للأفراد المستخدمين للمخدرات عن طريق الحقن وهناك برامج تستعين ببعض المحامين يعملون طوال الوقت بينما يعتمد البعض الآخر على التعاقد مع عدد من المحامين في مكاتب المحاماة الخاصة ويقدمون الخدمات القانونية عند الحاجة .

نجحت هذه البرامج في تسهيل الحصول على الخدمة القانونية للقطاعات التي تحتاج إليها من خلال توزيع المحامين في المواقع التي تستخدم فيها خدمات تقليل الضرر مثل برامج المحاقن والإبر وبرامج توفير عقار الميثادون . وقد ساهم توفير الخدمة القانونية في زيادة استخدام خدمات تقليل الضرر من خلال جذب العملاء الجدد.

كما نجحت المنظمات غير الحكومية التي تضم محامين بين طاقمها في بناء علاقات ثقة مع المشاركين في البرنامج .
”إن مجرد وجود محامي أو متخصص قانوني بين العاملين كان يمثل ميزة للبرامج والعملاء على السواء . قال العملاء في مدينة لفيف أنهم على ثقة من أن إمكانية حصولهم على الدعم القانوني أثرت على طريقة معاملة الشرطة لهم“ .

هناك ثلاث منظمات في أوكرانيا تقدم الخدمة القانونية ضمن خدمات تقليل الضرر وهي ”زمن الحياة“ و”إرادة الإنسان“ و”نور الأمل“ ، وتقدم هذه المنظمات خدماتها للأفراد المتعاشين مع الفيروس والمستخدمين للمخدرات عن طريق الحقن والسجناء والسجناء السابقين ، إضافة إلى خدمات أخرى مثل العلاج والدعم وخدمات تقليل الضرر . أما القضايا التي تتناولها هذه المنظمات فتتضمن سوء معاملة الشرطة والاعتقال والتفتيش غير القانوني والحصول على اعترافات عن طريق سوء المعاملة والرشوة وحجب الحصول على العلاج أو على الميثادون أثناء فترة الاعتقال أو التمييز إضافة إلى قضايا حضانة الأطفال . وتتضمن الخدمات تقديم المعلومات القانونية والتحويل وإعطاء المعلومات عن طريق الهاتف والتمثيل أمام المحاكم والوساطة من خلال محامي أو أخصائي اجتماعي والتثقيف بشأن الحقوق القانونية والعمل الميداني .

Tippling the balance: why legal services are essential for the health of drug users in Ukraine . New York ، Open Society Institute . Carey C . Tolopilo A (2008) .

http://www.soros.org/initiatives/health/focus/law/articles_publications/publications/balance__20080624



مشروع الإيدز في لوس أنجلوس (APLA) وتحالف الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (HALSA) بالولايات المتحدة الأمريكية

في التسعينات وافق «مشروع الإيدز في لوس أنجلوس» على مد خدماته إلى المنظمات المجتمعية التي تخدم بالأساس الأقليات العرقية وقد تم تنظيم التدريب بالاشتراك مع «جمعية المحاميات السود في لوس أنجلوس»، وقام محامون متطوعون بعد التدريب بتقديم الخدمة القانونية لمن يحتاجها في المواقع الميدانية المختلفة. انضم «مشروع الإيدز في لوس أنجلوس» إلى «مركز خدمة الإيدز» و«مركز المثليون والمثليات جنسيا في لوس أنجلوس»، و«نقابة المحامين المحلية في لوس أنجلوس» و«المجلس العام لتكوين تحالف الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز». تقدم هذه المنظمات مجتمعة خدمة موحدة وتستخدم محامياً يعمل في المواقع الميدانية. (انظر: <http://www.halsaservices.org>)

النموذج الخامس: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المندمجة في منظمة حقوقية ذات أهداف أكثر اتساعاً.

يتضمن هذا النموذج إدراج الخدمات القانونية في المنظمات الحقوقية أو المنظمات المجتمعية أو الدينية التي تتبنى طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية، بما في ذلك قضايا فيروس نقص المناعة البشري (على سبيل المثال، حقوق النساء والشباب). ويقدم هذا النموذج أسلوباً فاعلاً لربط الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري بأنشطة أخرى مثل العمل الدعوي والعلاقات مع الإعلام والبحوث وتوليد الأموال وتنظيم الحملات. كما أن هذا النموذج يعكس الترابط فيما بين كافة قضايا حقوق الإنسان.

مثال على ذلك ما يلي:

النساء والقانون في صندوق دعم البحث والتثقيف في أفريقيا الجنوبية، زيمبابوي

تركز هذه الخدمة على احتياجات وحقوق النساء بما في ذلك النساء المتأثرات بفيروس نقص المناعة البشري ويتضمن نشاطها البحث والعمل الدعائي من أجل تغيير السياسات والإصلاح القانوني والتثقيف الحقوقي والتدريب القانوني إضافة إلى المشورة والمساعدة القانونية (انظر: <http://www.wlsa.org.zm/profile.htm>)

مركز المساعدة القانونية، ناميبيا

مركز المساعدة القانونية هو شركة قانونية ذات نفع عام وتعمل في أربعة مجالات: وحدة حقوق الإنسان والدستور، مشروع أبحاث النوع الاجتماعي والعمل الدعوي، مشروع الأرض والبيئة والتنمية، ووحدة القانون بشأن الإيدز (انظر: <http://www.lac.org.na>)

تجمع المحامين، الهند

يقدم تجمع المحامين خدماته القانونية من خلال وحدة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز، ويتكون التجمع من محامين وطلاب قانون ونشطاء حقوق إنسان ويستهدف تقديم الدعم القانوني المتخصص للمهمشين خاصة النساء والأطفال والعاملين في القطاع غير الرسمي والجماعات المهمشة الأخرى. بالإضافة إلى وحدة الإيدز، يعمل التجمع على مبادرة حقوق النساء ومبادرة الحقوق الدينية ومبادرة مناهضة التدخين (انظر: <http://www.lawyerscollective.org>)

النموذج السادس: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

المقدمة بواسطة محامي القطاع الخاص على أساس تطوعي .

يوفر هذا النموذج الاستفادة من موارد مكاتب المحاماة الخاصة بما في ذلك القانونيين من ذوي الخبرة وذلك بدون تكلفة، أي على أساس تطوعي . يمكن أن تدمج الخدمات التطوعية في الخدمات المجتمعية أو أن تستكملها، على سبيل المثال من خلال تطوع المحامين بنسبة من وقتهم للعمل في منظمات غير حكومية. في بعض البلدان تفرض الحكومة على نقابات المحامين، ووكالات الترخيص للمحامين، العمل لفترة تطوعية قبل الحصول على الترخيص أو قد تجعل الحكومة تقديم الدعم القانوني التطوعي أمراً إجبارياً. هذه النماذج التطوعية يمكنها أن تساهم في تقديم الخدمة القانونية.

على سبيل المثال:

العيادة القانونية التطوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز، جنوب أفريقيا
دخلت تسعة مكاتب قانونية خاصة شريكة مع «العيادة القانونية التطوعية للحالات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز» حيث تقدم الاستشارات للأفراد أو المجموعات غير القادرة على دفع تكلفة الخدمة القانونية الخاصة والذين يصب حل مشكلاتهم في الصالح العام . وتحول قضايا المنفعة العامة إلى مكاتب المحاماة الخاصة لتمثيلها كما يمكن تحويل القضايا إلى هيئات أخرى في الحالات غير القابلة للحل بالسبل القانونية. وتعمل هذه العيادة بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال كما تنظم التدريبات والندوات حول موضوعات المنفعة العامة لكل من المنظمات غير الحكومية والمكاتب القانونية الخاصة.
(انظر : <http://www.probono-org.org>)

مكتب يونان القانوني للعمل الصالح، الصين

عقد هذا المكتب علاقة تشاركية مع مكاتب المساعدة القانونية والمتطوعين من طلاب القانون والمنظمات غير الحكومية بهدف تقديم الإرشاد القانوني المجاني للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري، والذين يستخدم الكثيرون منهم المخدرات عن طريق الحقن، بالإضافة إلى أسرهم. كما ساهم المكتب في تنظيم تدريبات بناء قدرات الدفاع القانوني في مجال فيروس نقص المناعة البشري والقانون وأصدر دليل إرشادي بعنوان: دليل فيروس نقص المناعة البشري والقانون في يونان. انظر

www.idlo.org/publications/Guidebook_to_HIVAIDS_and_the_Law_EN_July_2008.pdf

النموذج السابع: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة بواسطة المحامين المتعاقدين مع المنظمات المجتمعية

تسعى بعض المنظمات المجتمعية إلى إتاحة وصول المستفيدين من خدماتها إلى محام خاص بشكل ثابت، وذلك بشأن موضوعات بعينها مثل العلاقة مع الشرطة. فقد يحتاج عملاؤها إلى الاتصال الطارئ بمحامين يفهمون وضعهم وعلى علم بالنظام القانوني المحلي في بعض المسائل القانونية الهامة بالنسبة للفئات الرئيسية مثل القانون الجنائي وحقوق المعتقل.

على سبيل المثال:

الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولون جنسياً في الهند قادرون على الوصول إلى محامين من المجتمع المحلي بناءً على تعاقد. وفي هذه الحالة عادة ما تتعلق الخدمات القانونية بأمر الاعتقال والتحرش من قبل الشرطة. وعادةً ما يتضمن التدخل التفاوض مع الشرطة أكثر من التمثيل القانوني. هؤلاء المحامون على دراية بالقانون الجنائي المحلي كما أن لديهم خبرة في الممارسات الشرطية المحلية، ويتم تمويل التعاقد عن طريق منحة من مؤسسة بحوث

الإيدز (amfAR) مقدمة إلى صندوق قوة العمل الوطنية العاملة للدعوة السياسية وحقوق الإنسان في مجال فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية (UDAAN). من خلال هذا المشروع تعمل قوة العمل مع محاميين حقوق الإنسان في الدفاع عن الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً أمام النظام القضائي الهندي .

النموذج الثامن: الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة بواسطة كليات القانون

يستفيد هذا النموذج بدرجة كبيرة من جهود الطلاب والمحامين المتطوعين ويوفر مدخلاً جيداً للاستفادة من الأكاديميين والمتخصصين . وهو نموذج كفاء للغاية من حيث التكلفة. ذلك أن المراكز القانونية في الجامعات قادرة على الوصول إلى المجتمع كما أن لها صلات جيدة بمحامي القطاع الخاص بحيث تتمكن من تحويل الحالات على أساس تطوعي . في أفريقيا، تقدم الخدمات بواسطة طلاب القانون في الأماكن التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري بما في ذلك بوتسوانا وغانا وليسوتو وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وزيمبابوي . كما نجد أمثلة لهذا النموذج أيضاً في البرازيل والصين وجنوب آسيا . مع ذلك فإنه في كثير من البلدان يبقى تمثيل الطلاب لعملائهم محدوداً نظراً لعدم تأهلهم لممارسة المهنة أمام المحاكم

دراسة حالة: خدمات كليات القانون ، جنوب أفريقيا

يتم الاعتماد في جنوب أفريقيا إلى حد كبير على كليات القانون في تقديم الاستشارات والتمثيل القانوني منخفض التكلفة للمجتمعات الفقيرة . وتقدم جامعة كوازولوناتال الخدمة القانونية مستهدفة أمرين رئيسيين: تقديم الخدمات القانونية المجانية وتوفير التدريب القانوني لطلبتها . وتوفر الجامعة الخدمات القانونية والتثقيفية المجانية في مجالات مثل حيازة الأرض والسكن والأمور المعيشية والنوع الاجتماعي وحقوق الأطفال وقضايا الأحداث وفيروس نقص المناعة البشري . وتتعامل الخدمة أيضاً مع الأسباب المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال المتابعة والدفاع والتوثيق والتشبيك . أما الأمور المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري فتتضمن التمييز في مكان العمل والتأمين ، الأمور المتعلقة باختبار الفيروس والحصول على العلاج والتمييز في الحصول على الامتيازات والخدمات والعلاج والرعاية . يستدعي الأمر في بعض الحالات تمثيل العميل في المحكمة . لكن أغلب الحالات أمكن التعامل معها من خلال التفاوض مع الهيئة المعنية . وقد أدرجت الجامعة خدمة القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ضمن برنامجها العام لتتمكن من تناول الأمر بشمولية .

Ramgobin A (2003). Discrimination against people living with HIV/AIDS. Paper delivered at the First All-Africa Colloquium on Clinical Legal Education, Durban, South Africa. Open Society Justice Initiative. Combining learning and legal aid: CLE in Africa. Durban, South Africa.

دراسة حالة: الطلاب في زامبيا يبدأون خدمة قانونية لحالات فيروس نقص المناعة البشري ، شبكة البحوث القانونية والنشاط الدفاعي في مجال الإيدز بزامبيا (زاران)

بدأت هذه المبادرة كجمعية داخل جامعة زامبيا بواسطة مجموعة من طلاب القانون المهتمين بتناول التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري . في عام 2001 تطورت زاران لتصبح منظمة طلابية وسُجّلت كمنظمة غير حكومية، وبدأت في تعيين سكرتارية وفريق عمل ومجلس إدارة وعملت على تعبئة الموارد لممارسة نشاطها الذي تضمن عمل البحوث وبناء القدرات لمهنة المحاماة والنشاط الدفاعي وتأسيس عيادة قانونية . وقد شاركت زاران بعد ذلك مع مركز جنوب أفريقيا للتفاوضي من أجل توثيق قضايا التمييز المرتبط بفيروس نقص المناعة البشري في مواجهة فصل الأفراد المتعاشين مع الفيروس من السلاح الجوي في زامبيا .

٥ . تصميم نموذج خدمي ملائم للسياق المحلي

كقاعدة، لا يوجد لدى الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل سوى عدد محدود من المنظمات غير الحكومية، هي التي تقدم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . ومن ثم فإن هذه الخدمات تستجيب فقط لنسبة قليلة من احتياجات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والأفراد المتأثرين به و الفئات الرئيسية، ولازال هناك الكثير الواجب عمله لتطوير هذه الخدمات ، وقد يتضمن ذلك الدمج ما بين أكثر من نموذج بحيث نصل إلى خدمة تتناسب وتلاءم الاحتياجات القانونية المختلفة للمجتمعات المختلفة ولتتمكن من مواجهة التحديات التي تختلف باختلاف المجتمعات المحلية . وسوف يكون على كل بلد ومجتمع محلي أن يبلور بنفسه الصيغة الملائمة التي تستجيب بأفضل شكل للاحتياجات المحلية .

تعرف على طبيعة الوباء في منطقتك وعلى شكل التصدي له على المستوى الوطني

من الضروري فهم أفضل موقع لإدراج الخدمات القانونية في إطار التصدي الوطني للوباء، ويجب أن تشكل برامج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري عنصراً ضمن استراتيجية وطنية متماسكة تستند إلى معرفة واضحة لوبائيات الفيروس في البلد المعني وتستجيب للاحتياجات المحلية وكذلك أوجه النقص . فعند التخطيط لبرنامج الخدمات القانونية، سواء كان كبيراً أو صغيراً يجب أن نكون مدركين لكيفية إدراج هذه الخدمات ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري . حيث أنه يمكن لهذه الاستراتيجية أن توفر الدعم والتمويل في الحالات التي لا يتوفر فيها مصادر أخرى ، على سبيل المثال حين لا تكون جزءاً من الخدمات المقدمة بواسطة الجامعات . كما أن الاشتباك مع الهيئات المسؤولة عن الاستراتيجية الوطنية قد يطرح إمكانيات أمام منفذي البرامج بالمشاركة في التخطيط على المستوى الوطني .

تقدير الاحتياجات بالمشاركة

أحد المبادئ الهامة في تخطيط الخدمات القانونية هو مشاركة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات المتأثرة به و الفئات الرئيسية في بلورة نموذج الخدمة الفعال في الاستجابة للاحتياجات طبقاً للسياق المحلي .

يساعد تقدير الاحتياجات على وضع استراتيجية تأسيس الخدمات وتطويرها على المستوى الوطني، وكلما أمكن ذلك يجب على مصممي البرامج أن يستندوا إلى تحليل للوضع وتقدير للاحتياجات المحلية، والذآن يجب القيام بهما بالمشاركة مع الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به والفئات المحورية . تساعد هذه المشاركة على صياغة برنامج للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري يتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي

يتم عمل تقدير الاحتياجات بالمشاركة من أجل:

- ضمان أن يستنير تحليل الاحتياجات والتحديات القانونية المحلية بمختلف التصورات ووجهات النظر المحلية .
- التعرف على إمكانيات المجتمع المحلي في المساهمة في حل المشكلات، على سبيل المثال: وجود نظم قانونية غير رسمية
- بناء الثقة بين المجتمع المحلي والمنظمات القائمة بتقدير الاحتياجات وبلورة ملكية مجتمعية للبرنامج .



قد يتضمن تقدير الاحتياجات التشاور مع الجهات التالية:

- المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية بما في ذلك منظمات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري وممثلي الفئات الرئيسية.
- الخدمات القانونية الحكومية، كلما توفرت، والجهات غير الحكومية الأخرى المقدمة للخدمات القانونية.
- المحامون والقضاة والشرطة والنيابة في المجتمعات المعنية.
- منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك المجالس القومية لحقوق الإنسان (لجان حقوق الإنسان ومكاتب الشكاوى) كلما توفرت.
- اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز وأية لجان محلية أو على مستوى المقاطعات تعمل في مجال الإيدز.

يجب أن يبحث تحليل الوضع القائم وتقدير الاحتياجات في الأمور التالية:

- ما هي الفئات الأكثر تأثراً بفيروس نقص المناعة البشري في المجتمع المحلي؟
- ما هي الخدمات القانونية المتوفرة فعلياً لهذه الجماعات ومن هي الجهة التي تقدمها؟
- ما هي الخدمات القانونية التي تحتاج إليها هذه الفئات أكثر من غيرها؟ وما هي أكثر انتهاكات الحقوق القانونية التي تواجهها؟ وهل تساهم هذه الانتهاكات مباشرة في تفاقم القابلية للإصابة أو زيادة مخاطر فيروس نقص المناعة البشري؟ وهل لهذه المشكلات القانونية صلة بفيروس نقص المناعة البشري؟
- هل توفر الحكومة خدمات المساعدة القانونية؟ ما هي إمكانيات خدمات المساعدة القانونية الحكومية للاستجابة الفعالة للاحتياجات القانونية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية؟
- كيف يمكن للخدمة أن تستجيب للاحتياجات المختلفة في الأماكن الريفية والحضرية؟
- كيف يمكن للخدمات أن تستجيب لاحتياجات المناطق ذات معدلات الانتشار العالية وتلك المنخفضة لفيروس نقص المناعة البشري؟
- هل هناك عقبات جغرافية أو أية عقبات أخرى أمام الوصول إلى الخدمات القانونية التي يجب أن توضع في الاعتبار عند تصميم البرنامج للفئات المعنية؟
- هل هناك إجراءات بديلة لتصفية النزاعات بما في ذلك الآليات التقليدية أو الدينية أو المحلية وبأية درجة تستجيب هذه الآليات للاحتياجات القانونية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية؟
- من هم الشركاء وجهات التحويل المحتملين للخدمات القانونية؟
- ما هي الموارد المالية، الفنية والبشرية المتوفرة للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري؟
- ما هي قدرات المنظمات الموجودة والمزمع تأسيسها في التعامل مع الأموال وتقديم الخدمة بدرجة عالية من الكفاءة؟

يمكن أن تساعد عملية التخطيط والتصميم في تحديد الأهداف والنتائج والمخرجات للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري (انظر على سبيل المثال نموذج التخطيط في الملحق ٤)، كما أن تقدير الاحتياجات الدقيق يضمن توصيل الخدمة لأكثر الفئات والأماكن احتياجاً لها وتقدم أساساً لتقييم الخدمة القانونية نسبة إليه بعد عدة سنوات.

يمكن كذلك استخدام المسوح المجتمعية لجمع المعلومات اللازمة لتقدير الاحتياجات. ويمكن استكمال هذه المعلومات بمعلومات أكثر عمقاً يتم جمعها عن طريق المقابلات الشخصية، عادة ما تكون المقابلات الشخصية نصف مهيكلة حيث تضم أسئلة سابقة الصياغة لإرشاد المقابلة وفي نفس الوقت تتضمن فرصة لطرح أسئلة أخرى وللمناقشة حول القضايا المثارة. المجموعات البؤرية هي وسيلة أخرى تشاركية يمكن استخدامها في تقدير الاحتياجات.

من الهام أن نحدد بوضوح الفئة المستهدفة بالأساس من الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري. ذلك أن طبيعة الفئة المستهدفة سوف تحدد الجوانب القانونية التي سوف تركز الخدمة عليها، كذلك سوف تحدد موقع تقديم الخدمة وتسهيلات الوصول إليها والمواقع الميدانية وطبيعة الخبرة المطلوبة في فرق العمل وأيضاً جهات التحويل والمنظمات التي سوف تسعى لمشاركتها في القطاعين الصحي والقانوني.

استخدام المعلومات المتوفرة لتحليل الوضع وتقدير الاحتياجات

يمكن لعملية تحليل الوضع أن تستند إلى الأبحاث المتوفرة. على سبيل المثال قد تكون بعض المنظمات العاملة في مجال الإيدز قد قامت بالبحث في المسائل القانونية لتخدم النشاط الدعوي الخاص بها، كما يمكن الاستفادة من التقارير الدورية للدول، ذلك أنه منذ عام ٢٠٠٣ ترسل الدول تقاريرها للجمعية العامة للأمم المتحدة حول ما أحرزته من تقدم بشأن واجباتها طبقاً لإعلان الالتزام الخاص بالإيدز الصادر عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وتتضمن هذه التقارير المؤشر المركب للسياسات الوطنية الذي يقيس درجة التقدم في تطوير وتطبيق السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري. ويمكن عن طريق هذا المؤشر معرفة المعلومات الخاصة بالقوانين والخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري التي تم تطبيقها في كل بلد.

وفي كثير من البلدان تكون منظمات المجتمع المدني طرفاً في صياغة التقرير الوطني جنباً إلى جنب مع الهيئات الحكومية. في بعض البلدان تقدم منظمات المجتمع المدني ما يعرف بتقرير الظل تعليقاً على تقارير الحكومات المقدمة لآلية المتابعة التابعة للجنة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGASS). وكثيراً ما تعكس هذه التقارير وجهات نظر الفئات الرئيسية التي تواجه صعوبات في توصيل رأيها من خلال الآليات الرسمية.

المجموعة الاستشارية

قد يتضمن تقديم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري التعامل مع أمور حساسة سياسياً واجتماعياً. وقد تستفيد الخدمات القانونية من تأسيس مجموعة استشارية من عدد من الشخصيات العامة ذات المكانة في المجتمع والقطاعات المعنية الأخرى، ويمكن للمشاريع التي تستخدم نموذج المنظمة المستقلة أن تعتبر هذا المجلس الاستشاري جزءاً من آليات الحوكمة داخل المنظمة، كما أن هذه المجموعة الاستشارية يمكنها أن تقدم النصح لمنفذي البرنامج بشأن الأمور الإستراتيجية المعقدة التي قد تبرز. كما يمكنها أن تمثل فريقاً من المدافعين والمروجين للبرنامج وهو ما قد يكون مفيداً على عدة مستويات مثل عند تقديم المشاريع للممولين على سبيل المثال.

المجالس الاستشارية

تأسست المجالس الاستشارية لدعم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري المقدمة من مبادرة السياسات الصحية بفييتنام. يتكون أعضاء المجالس من شبكات الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري ومركز استشارات القانون والسياسة في الصحة وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وجمعية المحامين الفيتناميين، ممثلين عن لجان الإيدز الإقليميين والسلطات المحلية في الأقاليم مثل وزارة العمل والمعاقين والشؤون الاجتماعية ومبادرة السياسة الصحية. لقد ساهم اجتماع هذه الجماعات في بناء الحوار بين الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري والحكومة حول الحقوق القانونية في مكان العمل والمدارس والنظام الصحي.

<http://www.healthpolicyinitiative.com/index.cfm?id=news&year=2009>

National reports are available on the UNAIDS web site at:

<http://www.unaids.org/en/KnowledgeCentre/HIVData/CountryProgress>; shadow reports produced by civil society organizations are available on the web site of the International Council of AIDS Service Organizations: http://www.icaso.org/shadow_reports.html.

النظم القانونية التقليدية

عند التخطيط لتقديم الخدمات القانونية من الضروري أن نعرف على آليات فض النزاعات المتوفرة في المجتمع المحلي والتي يمكن اللجوء إليها بديلاً عن المحاكم .

على سبيل المثال ، تستخدم المحاكم الشعبية في الهند الوطاء المدربين لحل المشكلات الشائعة والتي كان كبار السن هم عادةً من يتعاملون معها في السابق . في بنجلاديش يتم فض النزاعات الأسرية وتلك المرتبطة بالأرض والزراعة بواسطة هيئة من الرجال القيايين في المنطقة (shalish) الذين يقومون بدور الوساطة . ورغم أن تسوية المنازعات بهذه الطريقة يمكن أن تكون منحازة ضد النساء إلا أنها بالنسبة للكثيرين السبيل الوحيد لفض المشكلات . لقد نجحت منظمة مادوريور للمساعدة القانونية في بنجلاديش من تخفيف هذا الانحياز ضد النساء من خلال رفع الوعي المجتمعي واختيار النساء كوسيطات لحل المنازعات .

مثال آخر نجده في مشروع شبكة المبادئ الأخلاقية والقانونية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز في كينيا والتي تعمل من خلال الهياكل التقليدية من أجل كفاة حقوق الأرامل المحرومات من الميراث بسبب فيروس نقص المناعة البشري .

تقديم الخدمة بواسطة مساعدي المحامين واستخدام النظام القانوني التقليدي أو غير الرسمي مثل محاكم القرية قد يكون بديلاً ملائماً لحماية حقوق العملاء خاصة في المجتمعات الريفية التي لا تتوفر لها خدمة المحاكم . كذلك فإن إجراءات المحاكم الرسمية قد تكون بطيئة ، ومعقدة ومكلفة وعلانية أكثر من اللازم ، ومن ثم تصبح الهياكل التقليدية مثل مجالس الكبار أكثر ملائمة للتوسط والتحكيم في بعض الخلافات .

كذلك فالبدائل المجتمعية للآليات الرسمية قد تعيد بناء التماسك الاجتماعي وتقلل من الاعتماد على الشرطة عند تطبيق القانون . يجب دعم بدائل المحاكم شرط التزامها بمعايير حقوق الإنسان . لكن الآليات التقليدية قد لا تكون ملائمة إذا كانت تتضمن فرض القانون العرفي الذي ميّز ضد النساء في حل المشاكل المتعلقة بالعلاقات الأسرية وقضايا الميراث . يجب على الخدمات القانونية أن تناقش الحقوق والقضايا المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري مع كبار المنطقة لمساعدتهم على فهم كيفية التعامل معها على أساس من حقوق الإنسان . كما يمكن للخدمات القانونية أن تعمل مع الكبار من أجل تقوية الآليات التقليدية بحيث تكون أكثر انسجاماً مع مبادئ حقوق الإنسان . مثل هذه الجهود قادرة على خلق نظام متماسك من المشورة والدعم القانوني وخلق قادة مجتمعيين يدافعون عن حقوق المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري .

دراسة حالة: ملتقى المحامين ، وحدة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز ، الهند

وحدة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز بالهند هي من أهم الجهات المقدمة للخدمات القانونية في هذا المجال .

حقوق العاملين في مجال الجنس

بناء على تقرير صحفي بوجود فتيات قصّر يعملن في صناعة الجنس في مومباي ، طلبت المحكمة من الشرطة اعتقالهن ، كما أمرت المحكمة بأن يتم اختبار جميع الفتيات لفيروس نقص المناعة البشري بغض النظر عن موافقتهن على ذلك . بناء عليه تم اعتقال عدد كبير من النساء والفتيات وكان الكثيرات ممن تم اعتقالهن من القاصرات وتم احتجازهن في مقار تابعة للدولة . وقد تدخل ملتقى المحامين وحصل على حكم قضائي بتوفير العلاج اللازم للنساء والفتيات ومنع إجراء تحليل الفيروس بدون موافقتهن . وكان الملتقى قد طالب أيضاً بأن تأمر المحكمة بالإفراج عن عاملات الجنس فوق 18 عاماً لكن المحكمة لم تحكم بذلك .

التمييز في التوظيف

كان "ام اكس" عاملاً غير دائم وكانت سياسة الشركة التي يعمل بها تطلب أن يوقع العامل غير الدائم في سجل وأن يوضع على قائمة الانتظار ، فمن وُجد أنه صالح طبياً كان يوظف على أساس دائم . في عام 1993 طلب من "ام" أن يخضع لفحص طبي يتضمن تحليل فيروس نقص المناعة البشري ، وقد اتضح من التحليل أن "ام" حامل للفيروس . ورغم أنه فيما عدا ذلك كان "ام" يتمتع بصحة جيدة فقد قررت الشركة حذف اسمه من قائمة التعيين . وحين تولى ملتقى المحامين القضية اكتشف أن الشركة قد وزعت منشوراً تجبر العاملين على إجراء اختبار الفيروس وورد في المنشور أن حاملي الفيروس لن يتم تعيينهم كما قد يتم فصل المعينين منهم . من هنا بدأ الملتقى الإجراءات القانونية لرفع قضية ضد شطب "ام" من قائمة الانتظار . وقد وجدت المحكمة أنه قد تم انتهاك حقوق "ام" وأنه يجب إعادة تسجيله ضمن العمال المؤقتين . كما أمرت المحكمة الشركة قبوله ضمن الموظفين المؤقتين وفي حال أثبت الفحص الطبي قدرته على العمل .

Aggleton P et . al. (2005). HIV-related stigma , discrimination and human rights violations: case studies of successful programmes .

http://data.unaids.org/publications/irc-pub06/JC999-HumRightsViol_en.pdf.

UNAIDS & Canadian HIV/AIDS Legal Network (2006). Courting rights: case studies in litigating the human rights of people living with HIV/AIDS . Geneva , UNAIDS . http://data.unaids.org/pub/Report/2006/jc1189-courtingrights_en.pdf.

مثال آخر نجده في مشروع شبكة المبادئ الأخلاقية والقانونية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز في كينيا والتي تعمل من خلال الهياكل التقليدية من أجل كفالة حقوق الأراامل المحرومات من الميراث بسبب فيروس نقص المناعة البشري .

تقديم الخدمة بواسطة مساعدي المحامين واستخدام النظام القانوني التقليدي أو غير الرسمي مثل محاكم القرية قد يكون بديلاً ملائماً لحماية حقوق العملاء خاصة في المجتمعات الريفية التي لا تتوفر لها خدمة المحاكم . كذلك فإن إجراءات المحاكم الرسمية قد تكون بطيئة ، ومعقدة ومكلفة وعلانية أكثر من اللازم ، ومن ثم تصبح الهياكل التقليدية مثل مجالس الكبار أكثر ملائمة للتوسط والتحكيم في بعض الخلافات .

كذلك فإن البدائل المجتمعية للآليات الرسمية قد تعيد بناء التماسك الاجتماعي ونقل من الاعتماد على الشرطة والاعتقال عند تطبيق القانون . يجب دعم بدائل المحاكم شرط التزامها بمعايير حقوق الإنسان .

لكن الآليات التقليدية قد لا تكون ملائمة إذا كانت تتضمن فرض القانون العرفي الذي ميّز ضد النساء في حل المشاكل المتعلقة بالعلاقات الأسرية وقضايا الميراث . يجب على الخدمات القانونية أن تناقش الحقوق والقضايا المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري مع كبار المنطقة لمساعدتهم على فهم كيفية التعامل معها على أساس من حقوق الإنسان . كما يمكن للخدمات القانونية ان تعمل مع الكبار من أجل تقوية الآليات التقليدية بحيث تكون أكثر انسجاماً مع مبادئ حقوق الإنسان . مثل هذه الجهود قادرة على خلق نظام متماسك من المشورة والدعم القانوني وخلق قادة مجتمعيين يدافعون عن حقوق المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري .



٦ . بناء قدرات العاملين في مجال الخدمات القانونية

تشارك الكثير من برامج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري في أنشطة لبناء القدرات مثل التدريب وإصدار الموارد الخاصة بالقانون وفيروس نقص المناعة البشري المصممة للمجتمع القانوني مثل القضاة والمحامين ومساعدتهم والمتطوعين وطلاب القانون .

تضم الأطراف التي تحتاج إلى بناء القدرات بشأن فيروس نقص المناعة البشري والقانون:

- المحامون ومساعدوهم الذين سوف يعملون أو يتطوعون ضمن مشروع لتقديم الخدمة القانونية
- المحامون والقضاة والشرطة ووكلاء النيابة والآخرين العاملين في الهيئات القانونية والقضائية العامة وذلك لتحسين مستوى الخدمات القانونية المقدمة للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرين به والفئات الرئيسية .

قد تحتاج الفئات التالية إلى بناء القدرات في نفس المجال:

- العاملون في القطاعات الأخرى مثل العاملون الصحيون وأصحاب الأعمال والنقابات والإعلاميون حتى لا ينتهكوا الحقوق القانونية للفئات المعنية وحتى يتمكنوا من تحويل الحالات التي يقابلونها والتي تحتاج إلى المساعدة القانونية إلى مراكز الخدمة .
- المتعاشون مع فيروس نقص المناعة البشري والمتأثرون به والفئات الرئيسية بحيث يصبحون على علم بحقوقهم ومن ثم يطالبون بالخدمة القانونية .

تركز هذه الحزمة من الأدوات على احتياجات بناء القدرات للعاملين في القطاع القانوني بما في ذلك المحامين والقضاة ومساعدى المحامين والمتطوعين وطلاب القانون .

السبل والمناهج الفعالة في بناء القدرات

يختلف جوهر عملية بناء القدرات طبقاً لطبيعة الجمهور المستهدف وطبيعة الآليات القانونية الرسمية والتقليدية المحلية وطبيعة وباء فيروس نقص المناعة البشري في المنطقة والظروف الاجتماعية المحلية التي تحدد احتياجات العمل للمشورة والتمثيل القانوني في مختلف المجالات القانونية .

لا شك أن ورشة عمل واحدة سوف تكون قليلة التأثير في بناء قدرات الأفراد العاملين في القطاع القانوني . والنهаж الأكثر استدامة هو ضمان استمرار الفرص المتاحة أمام المحامين ومساعدتهم لتطوير مهاراتهم ومعرفتهم فيما يتعلق بقضايا فيروس نقص المناعة البشري والقانون .

بناء قدرات مهنة المحاماة

ملتقى المحامين ، وحدة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (الهند)

تصدر الوحدة مجلة تتضمن ملخصات وتحليل للتطورات القانونية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري وتوزعها على المحامين والقضاة وكليات القانون . ويمكن الاطلاع على المجلة على الانترنت إضافة إلى موقع يحمل المادة القانونية . وفي عام ٢٠٠٣ نشر الملتقى كتاباً بعنوان "التشريع لوباء" وتم توزيعه أيضاً على القضاة والمحامين المشاركين في ورشات العمل وبلغ عدد النسخ التي تم توزيعها حوالي ٢٠٠٠ نسخة . في كل عام توفر الوحدة إمكانية التدريب لطلاب القانون ، وقد تخرج بعض المتدربين وانضموا إلى طاقم الوحدة .

مشروع قانون الإيدز (جنوب أفريقيا) والشبكة الكندية القانونية لفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز

أبرمت المنظمتان بشكل رسمي إتفاقية للشراكة عام ١٩٩٩ ، مما مكّن المنظمتان من العمل سوياً لرفع الوعي وللوصول لفهم أفضل عن الآثار القانونية والأخلاقية والحقوقية المترتبة على وباء فيروس نقص المناعة ، كما أدت تلك الشراكة إلى تعزيز التعاون الإداري والعملية بينهما ومكّنتهما من القيام بمشاريع مشتركة في مجالات البحث والنشر وإنشاء وتدعيم الشبكات المهنية والدفاعية وإقامة المؤتمرات وإجراء التدريب . كذلك شجعت إتفاقية الشركة التواصل بين العاملين في كلتا المنظمتين مما دعم التطور على الصعيد المهني لكل من العاملين والمنظمتين .

هناك العديد من السبل، إضافة إلى ورشات العمل لبناء القدرات في هذا المجال، مثل الاشتراك في الشبكات المهنية الرسمية وغير الرسمية، الإرشاد المهني، المطبوعات، المناقشات على الانترنت، كتابة المقالات العلمية والمواد التعليمية الأخرى لطلاب القانون والمحامين ووكلاء النيابة والقضاة. علاقات الشراكة فيما بين برامج الخدمات القانونية قد تيسر التبادل فيما بين العاملين إضافة إلى كونها توفر الفرص لمزيد من التعلم والإشراف. ويمكن أيضاً أن تصبح المؤتمرات الوطنية والإقليمية حول فيروس نقص المناعة البشري و/أو الخدمات القانونية وسيلة للجمع ما بين الأطراف المعنية وتقوية الصلات المهنية وتبادل الخبرات والدروس.

شبكات بناء القدرات هي عنصر هام في تبادل المعرفة الخاصة بالسوابق القضائية الهامة وبتقنيات بناء القدرات والتنقيف القانوني والموارد التدريبية وغير ذلك.

لتقديم خدمات قانونية جيدة للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري يجب على المحامين العاملين في مجال تقديم الخدمة أن يكونوا على علم بطبيعة الفيروس والتأثيرات النفسية والاجتماعية والقانونية للإصابة به. ومن الضروري دراسة التوجهات والمواقف الاجتماعية (بما في ذلك مواقف المحامين) أثناء البرنامج التدريبي. التوجهات التي يجب مناقشتها في التدريب تتضمن التوجهات من الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري، ومن المستخدمين للمخدرات ومن العنف ضد النساء ومن العاملين في مجال الجنس وأيضاً من الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً والسجناء. إن تناول هذه التوجهات، عن طريق التعامل مع التحيز والأحكام المسبقة والاشتبك مع الافتراضات النمطية والتصورات الخاطئة بشأن النوع الاجتماعي والهوية الجنسية كثيراً ما يكون أكثر أهمية من تفسير القانون من ناحية ضمان جودة الخدمة التي يتلقاها الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري.

قد يكون من المفيد إدماج العناصر التالية في التدريب:

- مقدمة حول خبرة التعايش مع فيروس نقص المناعة البشري في المجتمع المحلي وقضايا حقوق الإنسان التي يواجهها الشخص في الحياة اليومية، يقدمها شخص متعايش مع الفيروس. إن شهادة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والحديث عن خبراتهم الخاصة مع النظام القانوني هي وسيلة قوية للغاية في مقاومة التوجهات المجتمعية المختلفة وكشف الحقيقة الخاصة بحياة هؤلاء الأفراد. ويجب أن يأتي هذا العنصر في التدريب قبل باقي العناصر، ومن الخطأ البدء في المواضيع القانونية قبل التدريب على التوجهات وطبيعة الوباء.
- وصف علمي لفيروس نقص المناعة البشري بما في ذلك وسائل انتقال الفيروس والوقاية والعلاجات المتوفرة محلياً والأعراض الجانبية للعلاج ومسار المرض.
- وصف للسياق الاجتماعي بما فيه طبيعة الوباء على المستوى المحلي والمحددات الاجتماعية للوباء والفئات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- مقدمة للتناول الحقوقي لفيروس نقص المناعة البشري وكيف أن حماية حقوق الإنسان هي الأساس لوقاية ورعاية ودعم وعلاج فعال بما في ذلك واجبات الحكومات في مجال حقوق الإنسان والقانون طبقاً لإعلان الالتزام الصادر من الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (٢٠٠١) والإعلان السياسي حول فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (٢٠٠٦).

أما عن طرق التعلم فإن تقنيات التعلم بالمشاركة والتعلم بالخبرة تكون أكثر فعالية عن المحاضرات التي تلقى بمنهج الفصل الدراسي. يجب التنبيه إلى أنه عندما نشرك الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية في التدريب، يصبح من الهام أن نشعرهم بالأمان أثناء مناقشة الأمور الشخصية، خاصة إذا كانوا متخوفين من التبعات القانونية التي قد تترتب على كشفهم لحالتهم الصحية وسلوكياتهم التي عرضتهم للمخاطر سواء في الحاضر أو الماضي. وقد يكون من الأفضل دعوة ممثلي الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري للقاء يسبق ورشة التدريب بيوم للتمهيد معهم حول التقديم في الورشة ويسمح ذلك أيضاً بمراجعة برنامج التدريب بناء على احتياجاتهم.



كما يمكن للتدريب أيضاً أن يتناول الاحتياجات الخاصة للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري، مثل:

- مراعاة الحاجة إلى السرية التامة للمفات العملاء، وأهمية تجنب العلانية إذا أراد العميل ذلك بما في ذلك الحاجة إلى الخصوصية أثناء جلسات المحكمة .
- أهمية عدم وصم السلوك الشخصي واستخدام لغة لا تحمل أحكاماً مسبقة عند التفاعل مع العملاء وأسرهـم .
- مزايا السبل البديلة لفض المنازعات (على سبيل المثال: سرعة الحسم، قلة التكلفة، تجنب الضغط العصبي).
- معرفة جهات التحويل المحلية الخاصة بخدمات الرعاية والعلاج والدعم للأفراد المتعايشين مع الفيروس .

كما يمكن لتنمية القدرات أيضاً أن تتطرق إلى الحاجة لمتابعة وتقييم الخدمات القانونية (انظر الجزء ٧). بما في ذلك التأكيد على أهمية إشراك الأفراد المتعايشين مع الفيروس في عملية التقييم لتحديد جودة وأثر الخدمات من منظور الفئة المستفيدة من الخدمة. في كثير من الأمور يكون الأفراد المتعايشين مع الفيروس والفئات السكانية المعنية هم الخبراء الفعليين في هذا الشأن، ذلك أن لديهم الخبرة الشخصية التي قد يتعلم منها مقدمي الخدمة. يخشى الكثير من العملاء أن يوصموا من قبل مقدمي الخدمة القانونية، لهذا يجب أن ننتهى إلى أن مقدمي الخدمة ممن لديهم أحكام مسبقة عن عملائهم غير قادرين على توصيل الخدمة فعلياً إلى العملاء .

أساليب بناء القدرات قد تتضمن:

- إعطاء الفرصة لشخص متعايش مع الفيروس أن يقدم ويناقش خبرته فيما يتعرض له من انتهاكات لحقوق الإنسان وعقبات من النظام القانوني وأن يشرح كيفية تحقيق مشاركة أكبر للأفراد المتعايشين مع الفيروس وكيفية إضفاء معنى أكبر على هذه المشاركة .
- القيام بزيارات ميدانية لخدمات أخرى مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري لتعريف المشاركين في التدريب بالخدمات الأخرى غير القانونية. كما يمكن أيضاً كبدل لذلك أن يشارك في الورشة أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشري ليصف الخدمات الأخرى المتوفرة في المجتمع .
- المناقشة والاشتباك مع التوجهات من مواضيع الجنس والعمل في مجال الجنس والميول والهوية الجنسية .
- إشراك الخبراء مثل علماء الوبائيات أو الأطباء المتعاملين مع فيروس نقص المناعة البشري من خلال العروض والمناقشات . ذلك أن الخبراء يملكون سلطة الإجابة على الأسئلة الخاصة بطبيعة فيروس نقص المناعة البشري وكيفية انتقاله .
- أساليب التعلّم بالمشاركة مثل مجموعات العمل والتمارين الجماعية التي تكفل فرصة مناقشة القضايا المختلفة والتعلّم فيما بين المشاركين .

عند تصميم برامج التدريب يجب الانتباه إلى العوامل التالية:

- كيف يتناسب التدريب مع العملية الأوسع للتطوير المهني وبناء القدرات .
- كيفية التعرف على الإمكانيات الحالية وعلى المعلومات التي يحتاجها المشاركون .
- كم عدد الساعات والأيام التي يمكن استخدامها للتدريب .
- مزايا جلسات التدريب الطويلة والقصيرة .
- زيارات ميدانية .
- كيفية تحديد المشاركين .
- تقييم أثر ومخرجات التدريب عبر فترة من الوقت بما في ذلك مدى ملاءمته لعملية التعلم وبناء القدرات الجارية .

كذلك يجب الأخذ في الاعتبار ما إذا كان سيتم تدريب المحامين فقط أم المحامين بالاشتراك مع أفراد آخرين من المجتمع مثل النشطاء في مجال الإيدز . ذلك أن تدريب المحامين والنشطاء معا يسمح للمحامين بالتعلم من النشطاء فيما يتعلق بالقضايا محل اهتمام المجتمع المحلي، لكن مساوية هذا المزج أن المضمون القانوني الفني والمفيد للمحامين قد لا يهتم المشاركين من غير القانونيين .

الملحق رقم (١) يقدم نموذجاً لبرنامج تدريبي . أما الملحق رقم (٢) فيقدم أمثلة للموضوعات التي يمكن ضمها لوحدات التدريب المختلفة . يختلف التدريب على المواضيع القانونية باختلاف التشريعات . والتدريب المتخصص مطلوب للتعامل مع احتياجات الفئات ذات الاحتياجات القانونية الخاصة مثل متعاطي المخدرات المحظورة أو العاملون بالجنس أو السجناء أو الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية أو المتحولين جنسياً . ويجب على مناهج التدريب أن تتناول المواضيع القانونية إضافة إلى سبل تفعيل القانون وبدائل اللجوء إلى المحاكم، ويجب أن يدرج ذلك بناءً على تحليل الاحتياجات ولا يمكن تناول الأمر كله في ورشة عمل واحدة . صدرت مراجع شاملة تتناول القانون في علاقته بفيروس نقص المناعة البشري وهي مصادر مخصصة للمحامين ومساعدتهم والنشطاء والعاملين الصحيين ، فعلى سبيل المثال أصدر «مشروع القانون والإيدز في جنوب إفريقيا»: «فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز والقانون: دليل موارد» __ الطبعة الثالثة ٢٠٠٣، www.apl.org.za

كما أن هناك أيضاً عدد من الموارد على الانترنت مثل «الإيدز والتبادل القانوني» (AIDSLEX) (<http://www.aidslex.org>) .

مفارقة حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري

أولى خطوات تثقيف المحامين بشأن فيروس نقص المناعة البشري والقانون وحقوق الإنسان، خطوة فهم مفارقة فيروس نقص المناعة البشري الذي يقول بأن أفضل الطرق للوقاية من انتشار الفيروس هو حماية حقوق الإنسان للأفراد المتأثرين به بما في ذلك الفئات الرئيسية التي قد يكون سلوكها مجرماً، مثل العاملين في مجال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمستخدمين للمخدرات .

هذا الأمر يعتبر مفارقةً؛ إذ كان الافتراض في الماضي هو أن الوقاية من خطر يهدد الصحة العامة يكون بالحد من حقوق الأفراد وليس بحمايتهم . فمحاولات التحكم في وباء ما كانت في العادة تتضمن الحجر الصحي والعزل والإجراءات القانونية القسرية الأخرى . والمفارقة هي أنه في حالة فيروس نقص المناعة البشري يؤدي هذا التقييد لحقوق الأفراد إلى مزيد من انتشار الوباء بدلاً من الوقاية منه .

بعد أن نعترف بوجود هذه المفارقة ونستوعبها يمكننا النظر إلى الخدمات القانونية التي تسعى إلى حماية حقوق الأفراد المعنيين باعتبارها خدمات تدعم الصحة العامة بدلاً من التعارض معها .

٧ . المتابعة والتقييم

ما هي أهمية المتابعة والتقييم؟

المتابعة والتقييم هي عملية يتم من خلالها جمع المعلومات وتحليلها بهدف توفير المعلومات لواضعي السياسات والآخرين لكي يتم استخدامها عند التخطيط وإدارة البرامج .

أسباب متابعة وتقييم الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري:

- الاستفادة من الدروس والتعلم من الخبرة السابقة بهدف تحسين مستوى الخدمة والتوسع فيها .
- ضمان المحاسبية أمام المجتمعات التي تقدم لها الخدمات القانونية .
- معرفة ما إذا كانت الخدمات تحقق الأهداف المنصوص عليها وتحقق الأثر المتوقع منها على الأفراد أو المجتمعات .
- توضيح النتائج التي تبرر توجيه مزيد من الأموال في المستقبل لتطوير الخدمة .
- متابعة التقدم على المستوى الوطني من حيث تيسير الوصول إلى الخدمات القانونية للجميع .
- جمع المعلومات لاستخدامها في النشاط الدفاعي .
- ضمان المحاسبية أمام الممولين .

المتابعة

يستدعي متابعة كيفية تقديم الخدمة القانونية جمع المعلومات بشكل مستمر للحصول على مؤشرات التقدم وتحقيق الأهداف، والتتبع المنتظم للأنشطة والمخرجات. يجب على مديري الخدمات القانونية أن يتأكدوا من وجود آلية منهجية لمتابعة مستويات تقديم الخدمة وتغطية الخدمة وجودتها.

على سبيل المثال يمكن تسجيل المعلومات دورياً بشأن:

- الالتزام بالمبادئ اللازمة لضمان كفاءة وأخلاقية الخدمات القانونية والمحددة في القسم (٣) .
- انظر أدناه لمناقشة جودة الخدمة .
- عدد العملاء .
- طبيعة المشاكل القانونية وكيفية التعامل معها (بما في ذلك تفاصيل المحاكم أو الإجراءات القانونية الأخرى المستخدمة) .
- عدد الساعات والأيام اللازمة للتعامل مع واستكمال كل حالة بما في ذلك عدد الأيام في المحاكم .

متابعة وتوثيق الشكاوى والقضايا

المتابعة المنهجية للشكاوى والقضايا التي تتناولها الخدمة القانونية يمكن أن تصبح أداة هامة في خدمة النشاط الدفاعي . ذلك أن البرنامج يتمكن من توثيق توجهات القضايا مثل عدد حالات التمييز أو العنف المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري . بوجه عام يجب توثيق الشكاوى والحالات بحيث لا تكشف عن هوية أصحابها، وفي حال موافقة العميل يمكن صياغة دراسة حالة من واقع الحياة لاستخدامها في النشاط الدفاعي خصوصاً وأنه عادة ما تكون دراسات الحالة شديدة التأثير في توصيل الرسالة بالحاجة إلى تغيير السياسات والممارسات التمييزية وغير العادلة أو الحاجة إلى إصلاح تشريعي .

- خصائص العمل بما في ذلك النوع والسن والانتماء إلى الفئات الرئيسية والرمز البريدي للإقامة والمعلومات الخاصة بشأن إصابته بفيروس نقص المناعة البشري (بدون الاسم، في حالة موافقته على هذه النقطة الأخيرة) والتي تحفظ في مكان آمن منفصل عن باقي المعلومات.
- رأي العملاء بشأن درجة رضاهم بمستوى الخدمة القانونية المقدمة.
- عدد وطبيعة أية شكاوى محددة أو أي شكر تلقاه مقدمي الخدمة بشأن كيفية تقديم الخدمة.
- تسجيل تفصيلي للأنشطة الأخرى مثل ورشات العمل التي عقدت، الموارد التي تم إنتاجها، وأنشطة بناء القدرات الأخرى. على سبيل المثال يمكن بغرض متابعة ورشات العمل، تسجيل عدد الرجال والنساء الذين شاركوا في ورشات العمل ورأي المشاركين في كفاءة الأساليب التعليمية المستخدمة وما إذا كانت الدروس المكتسبة مفيدة وكيفية تطبيقها في الممارسة العملية بعد ورشة العمل.

الجهات التي تقدم المشورة والتمثل القانوني يجب أن تحتفظ بنموذج متفق عليه لتوحيد التسجيل وتجميع المعلومات.

التقييم

التقييم هو عملية منهجية لقياس ما إذا كانت النتائج المستهدفة من الخدمة القانونية قد تحققت. تتم عملية التقييم في مراحل معينة أو أوقات محددة من زمن برنامج الخدمة القانونية، كأن تتم كل عامين أو ثلاثة أعوام. التقييم هو مراجعة دقيقة وشاملة لتقدم المشروع بما في ذلك أهم الدروس المستفادة من التطبيق. وقد يترتب على التقييم إعادة النظر في الأهداف لسد الفجوات التي قد تظهر أو قد تقترح تغيير الظروف أو التصدي لاحتياجات جديدة.

نظام المتابعة والتقييم

يجب أن يحدد نظام للمتابعة والتقييم منذ بداية تنفيذ برنامج الخدمة القانونية. ونظام المتابعة والتقييم هو مزيج من المتابعة المستمرة والتقييم الدوري للأنشطة بهدف التحقق من:

- فاعلية الخدمة، أي معدل تحقيق الأهداف من تقديم الخدمة القانونية.
- كفاءة الخدمة، أي ما إذا كانت الخدمة تستخدم أقل الموارد الممكنة لتحقيق النتائج المرجوة (على سبيل المثال حل شكاوى التمييز، تحضير الوصايا، رفع الوعي بالحقوق القانونية) بالمقارنة بما هو مطروح من البدائل.

يمكن دعم عمليات المتابعة والتقييم من خلال تحديد مؤشرات للأداء. مؤشرات الأداء هي مقاييس تصف مدى تحقيق الخدمة للمستهدف منها، وقد تكون مؤشرات الأداء كمية أو نوعية. تحدد مؤشرات الأداء المعلومات التي يجب جمعها لقياس التقدم وتسمح بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج التي كان مخططاً لها في البداية.

يقدم الملحق (٤) عدداً من مؤشرات الأداء الخاصة بالمشورة والتمثيل القانوني والتثقيف والدفاع في مجال حقوق الإنسان. ليس المطلوب استخدام كل تلك المؤشرات بل بلورة نظام للمتابعة والتقييم يتناسب مع الخدمة المحددة على أن يكون بسيطاً وسهلاً في الفهم والتطبيق.

المؤشرات الواردة في الملحق (٤) مصاغة على نسق «الإطار المنطقي» والأطر المنطقية يمكن أن تكون أدوات مفيدة في تخطيط وإدارة البرنامج. ويطلب بعض الممولين تحديد آليات المتابعة



والتقييم قبل بداية البرنامج قياساً على الإطار المنطقي القابل للتعديل حسب الظروف طوال فترة دعم المشروع .

الملحق (٥) يقدم المعلومات حول كيفية تقييم نتائج ومسار المشروع . عند تصميم نظام للمتابعة والتقييم من المهم أن نخفف عبء تحضير التقارير المعقدة أو المتعددة . وإذا ما كانت الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري مدمجة ضمن خدمة أخرى ، كالخدمة الصحية ، يجب بالمثل إدماج عملية المتابعة والتقييم فيها .

المناهج التشاركية

أساليب المتابعة والتقييم بالمشاركة توفر الفرص أيضاً للمشاركة في اتخاذ القرار بالنسبة لكافة المستفيدين من الخدمة ، يمكن أن يولد ذلك شعوراً مجتمعياً بملكية نتائج وتوصيات التقييم . ويمكن أن يولد المناهج التشاركية المعرفة والمهارات التي تمكن وتقوي الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري بحيث يتمكنون من التأثير على طبيعة وجودة الخدمة المقدمة . كما يدعم هذا الأسلوب التشاركي تبادل المعرفة بين جماعات العملاء المختلفة وبين مقدمي الخدمة والمؤمنين مما يسمح بالتعاون في عمليات تقييم والتخطيط للخدمات القانونية .

يمكن أن يضم المتابعة والتقييم بالمشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة المستفيدة بالخدمة القانونية بحيث يعملون معاً من أجل التعرف على المشكلات وجمع وتحليل المعلومات والخروج بتوصيات .

ويجب أن تكون التغذية المرتدة المنتظمة من العملاء والمجتمع جزءاً لا يتجزأ من تصميم الخدمة وهي محورية لمتابعة الجودة . ويمكن تحقيق ذلك من خلال التأكيد على وجود ممثلين عن الفئات الرئيسية والأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري في الهيكل الحوكمي للخدمة القانونية ، كما أنه من المفيد أن يسمح أيضاً لأفراد المجتمع بالتعبير عن وجهات نظرهم بشأن الخدمة ، على سبيل المثال من خلال إجتماعات عامة سنوية أو كل سنتين يحضره أفراد المجتمع واللجنة الإدارية للخدمة .

كما يمكن تنظيم المجموعات البورية كجزء من عملية التقييم للتعرف على التخوفات والبحث في كيفية التعامل معها ، ويمكن لهذه المجموعات أن تضم العملاء وفريق العمل القائم على تقديم الخدمة القانونية أو العاملين في مجال خدمات أخرى بشأن فيروس نقص المناعة البشري . كذلك يمكن لهذه المجموعات أن تستخدم الأدوات الشفهية أو البصرية بحيث يتمكن غير الملمين بالقراءة والكتابة من المشاركة .

المتابعة وتقييم الجودة

في متابعة وتقييم عمل منظمة تقديم الخدمة القانونية من الضروري قياس الخدمة من حيث الكم ، أي من حيث عدد العملاء الذين يتلقون الخدمة شهرياً ، وأيضاً من حيث الكيف والنوعية . يمكن قياس نوعية الخدمات القانونية من خلال قياس الخدمة نسبة إلى معايير أو مبادئ وضعت لتقديم الخدمات القانونية . الخدمات القانونية التي اتبعت المبادئ الموصى بها في الجزء الثالث يمكنها أن تتابع وتقوم درجة الالتزام بهذه المعايير من خلال طرح الأسئلة التالية:

- كيف يضمن مقدمو الخدمة القانونية أن الخدمة تضع مصلحة العميل في المقام الأول ولا تميز ضد

- العملاء على أساس إصابتهم بالفيروس أو الهوية الجنسية أو الميول الجنسية أو الإعاقة أو الأصل الإثني أو القومي أو على أي أساس آخر؟
- كيف يتمكن الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري و/أو الفئات الرئيسية (عدا كونهم من العملاء) من المشاركة في تخطيط وإدارة وأنشطة الخدمة القانونية؟
 - كيف يضمن مقدمو الخدمة القانونية أن الخدمة تقدم بطريقة ملائمة وميسرة لكافة العملاء المستهدفين بما في ذلك على سبيل المثال الاستجابة لاحتياجات النساء والرجال والمتحولين جنسياً فيما يتعلق بطبيعة المسائل القانونية التي يتم تناولها واحتياجات الأمن الشخصي والتوقيت وسهولة الوصول؟
 - ما هي التدابير التي تم اتخاذها لضمان
 - احترام وحماية رغبة العميل في السرية والخصوصية؟
 - شفافية الإدارة وقابليتها للمحاسبة من قبل المجتمعات المحلية والموالين؟
 - توفير أو التخطيط لتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية لاستدامتها في المستقبل؟

في إطار المتابعة يمكن توجيه هذه الأسئلة للعاملين والمتطوعين أثناء جلسات الإشراف الدوري وفي اجتماعات فريق العمل واجتماعات الإدارة. بعض هذه الأسئلة يمكن توجيهها أيضا للعملاء في استطلاع يجرى بعد انتهاء قضية ما.

كذلك يمكن طرح هذه الأسئلة ضمن المتابعة على المجموعات البؤرية من مجتمعات عملاء الخدمة والعاملين والمتطوعين أو من خلال مسوح العملاء والأطراف الأخرى المعنية بالخدمة. وللتأكد من مصداقية تقديم الخدمة (بما في ذلك الالتزام بمبادئ تقديمها) يمكن تضمين دراسات حالة ولقاءات شخصية مع شخصيات محورية والمناقشات الجماعية البؤرية.

مما يسهل عملية متابعة وتقييم جودة الخدمة القانونية المقدمة، تحديد معايير الجودة واستخدامها كمرجع لقياس مدى استيفائها. ويمكن أن تستند هذه المعايير على المعايير الموصى بها في هذا الدليل والتي يمكن إدراجها في الإجراءات والإرشادات وضمن البروتوكولات ووصف المهارات المطلوبة وشروط العمل.

أمثلة أخرى لعناصر يمكن إدراجها في مراقبة الجودة:

- سهولة الوصول إلى الخدمة وملاءمة ساعات العمل.
- ملاءمة المواد التعليمية حول الحقوق القانونية للثقافة السائدة وسهولة فهمها وتوفيرها وإمكانية استخدامها.
- هل تستجيب الخدمات لاحتياجات العملاء وهل هي فعالة في حل المشكلات في إطار زمني معقول وهل هي داعمة وخالية من الأحكام المسبقة.
- هل إجراءات تقديم الشكوى مفهومة من قبل العملاء في حال عدم رضاهم عن مستوى الخدمة المقدمة.

يجب الانتباه عند مراقبة جودة المشورة والتمثيل القانوني إلى الحاجة إلى احترام مصالح العملاء بما في ذلك رغبة العملاء في الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بهم. قد لا يكون من المناسب أن يكون هناك طرف ثالث يلاحظ ويراقب ويسجل كيفية تقديم النصح القانوني، إلا في الحالات التي يوافق فيها العميل على ذلك، وإلا يجب تجهيل المعلومات قبل المراجعة. كذلك فإن القيام بمسوح طوعية عن درجة رضا العميل بعد استكمال الحالة يمكن أن يكون أحد وسائل مراقبة جودة النصح والتمثيل القانوني. يجب الانتباه إلى ضمان ألا يتم الكشف عن المعلومات الخاصة بحالة العميل إلى

آخرين بدون موافقته/موافقتها وذلك انسجاماً مع مبدأ أن العميل هو محور الخدمة.

المتابعة والتقييم المبني على أساس حقوق الإنسان

المتابعة والتقييم على أساس حقوق الإنسان هو تناول يستخدم منظور حقوق الإنسان لمتابعة تقديم الخدمة القانونية والنتائج التي تم تحقيقها بالنسبة للعملاء والمجتمع. إن ذلك كفيل بأن يعزز محاسبة المنظمات المقدمة للخدمة من منظور حقوق الإنسان من خلال استخدام منهج حقوقي في قياس الأثر. الالتزامات الواردة في قانون حقوق الإنسان الدولية هي التزامات واجبة على الحكومات الوطنية، بما في ذلك كافة العاملين في القطاع العام مثل المحامين في هيئات المساعدة القانونية الحكومية. أي أداء هيئات المساعدة القانونية الحكومية يمكن تقييمه ومتابعته طبقاً لمعايير ومبادئ قوانين حقوق الإنسان الدولية المرتبطة على سبيل المثال بالخصوصية وعدم التمييز. كذلك يتوقع من المحامين العاملين في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن يقوموا بعملهم باحترام كامل لحقوق الإنسان الخاصة بالأفراد والجماعات. صحيح أن الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص غير ملزمة باتفاقيات حقوق الإنسان بشكل مباشر، إلا أنه من الممكن متابعتها من حيث التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ التي تسعى إلى حماية وتعزيز وتحقيق حقوق الإنسان في تقديم وإدارة الخدمات القانونية في المجتمعات المعنية. كذلك قد تكون هناك قوانين محلية لحقوق الإنسان وحقوق دستورية والتزامات يمكننا تقييم الخدمة بناء عليها.

يمكن الحصول على معلومات بشأن أدوات تقييم الأثر عن حقوق الإنسان على الرابط التالي:

<http://www.humanrightsimpact.org>

كما يمكن الاطلاع على الدول المصدقة على اتفاقيات حقوق الإنسان على الرابط التالي:

<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf>.

تقييم أكثر التغيرات دلالة

منهج «أكثر التغيرات دلالة» هو نموذج للمتابعة والتقييم بالمشاركة.

هذا المنهج لا يتطلب استخدام معايير ثابتة، وإنما يشجع المشاركين على التشارك ومناقشة وتوثيق خبراتهم مع أهم التغيرات التي حدثت نتيجة للنشاط مثل توفير خدمات الإرشاد القانوني والتقييم بشأن حقوق الإنسان في المجتمع المحلي.

يستهدف هذا التناول التعرف على التغيرات الملموسة والفهومة يبسر من الجميع مثل التغيير الذي طرأ على حياة الناس. قد تبدو هذه المعايير واسعة وغير محددة لكن ذلك أمر مقصود. في هذا النموذج يتم تجميع خبرات التغيير من الأفراد ذوي الخبرة المباشرة مع البرنامج مثل الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري. ويتم هذا التجميع للخبرات عن طريق طرح الأسئلة البسيطة مثل: في الشهر الأخير ما هي أبرز التغيرات التي طرأت على حياة الناس نتيجة للخدمة القانونية. ويتم تشجيع الناس على تفسير لماذا يعتبرون هذا التغيير بالذات تغييراً هاماً. بعد ذلك يتم تحليل الروايات واختيار أكثر التغيرات دلالة وأهمية. كذلك يمكن سؤال المشاركين: من بين كل هذه الروايات الهامة التي أثرت على حياة الناس، ما هو في رأيك أهم تغيير؟ في كل مرة يتم فيها اختيار الروايات يتم تسجيل المعايير التي استخدمت لتحديد مدى أهمية التغيير. كما يمكن أن يطلب من الممولين أن يختاروا الروايات التي تعكس الأولويات التي يرغبون في دعمها. في النهاية يتم إبلاغ مديري الخدمة بهذه المعلومات.

الأسباب التي تجعل هذا النموذج مفيداً بالنسبة لمقدمي الخدمة القانونية:

- كونه منهج تشاركي لا يحتاج إلى مهارات مهنية خاصة، ومن السهل تطبيقه في ثقافات مختلفة ولا يستدعي شرح للمعايير، فالجميع قادرون على سرد الروايات التي يشعرون بأهميتها.
- يشجع التحليل إضافة إلى جمع المعلومات
- يمكن استخدامه في متابعة وتقييم المبادرات المبنية من أسفل التي لم تحدد مخرجاتها مسبقاً.

See: Davies R, Hart J (2005). The 'most significant change' (MSC) technique: a guide to its use. Available at www.mande.co.uk/docs/MSCGuide.pdf.

متابعة وتقييم وتطوير الخدمات القانونية على المستوى الوطني

يجب أن تتم المتابعة والتقييم للخدمات القانونية على المستوى الوطني وكذلك لكل برنامج خدمة قانونية على حدة . ويجب أن تصب المعلومات الناجمة عن تقييم في أي مستوى في المستويات الأخرى لنتريها . ويمكن أن تثيري مشروعات تقديم الخدمات القانونية المفردة الجهود الأوسع لتطوير الخدمات القانونية من خلال التأكد من أن تقييم الخدمة يضع في اعتباره السياق الوطني وكذلك إدراج الخدمة في التقييم الوطني ذات الصلة . كما يجب إتاحة نتائج التقييم لخدمة ما للخدمات القانونية الأخرى وأيضاً للهيئة الوطنية لمكافحة الإيدز .

قد يتمكن التقييم من قياس التالي :

- ما هي الدروس المستفادة من الخدمة المقدمة التي يمكن أن تفيد الآخرين؟
- ما هي التوصيات التي يمكن مشاركتها مع الآخرين المهتمين بتطوير الخدمة والتوسع فيها؟
- ما هي إمكانيات تطوير هذا النموذج من الخدمة في مناطق أخرى من البلد وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

كذلك يمكن للهيئة الوطنية لمكافحة الإيدز أن تضم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ضمن خططها الوطنية للتصدي للإيدز وأن تتابع التقدم في تطوير الخدمة .

متابعة الامتثال للالتزامات الدولية

مع الموافقة على إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (٢٠٠١) تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم التقارير إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن ما أحرزته من تقدم في مجال فيروس نقص المناعة البشري بما يتضمن ذلك من تفاصيل إنجازاتها في مجال بلورة وتطبيق القوانين والسياسات والاستراتيجيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . فيما يلي بعض الأسئلة الخاصة بتوفير الخدمات القانونية والمتضمنة في إطار المتابعة الخاص بالأمم المتحدة :

- في العام الماضي هل تم تدريب العاملين في القضاء (بما في ذلك المحاكم العمالية ومكاتب العمل) بشأن القضايا المتصلة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري التي قد تطرح نفسها من خلال عملهم؟
 - هل تتوفر الخدمات القانونية التالية في البلاد؟ آليات المساعدة القانونية لحالات فيروس نقص المناعة البشري؟ مكاتب قانونية أو مراكز جامعية توفر الخدمة القانونية مجاناً أو بتكلفة منخفضة للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري؟ برامج لتتقيف ورفع الوعي بين الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري بشأن حقوقهم؟
 - بشكل عام ما هو تقييمكم للسياسات والقوانين واللوائح المطبقة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري (في العام الأخير)؟ (بمقياس ١ إلى ١٠)
 - ما هي أهم الإنجازات في العام الماضي في العامين الماضيين؟
 - ما هي التحديات الباقية في هذا المجال؟
 - بشكل عام ما هو تقييمكم للجهود المبذولة لتفعيل السياسات والقوانين واللوائح القائمة في هذا العام؟ (بمقياس ١ إلى ١٠)؟
- برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (٢٠٠٩): متابعة الالتزام بإعلان الأمم المتحدة الخاص بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز: إرشادات لتحديد المؤشرات الأساسية، تقرير (٢٠١٠). جنيف، برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز .
- يمكن الاطلاع على تقارير الدول على

<http://www.unaids.org/en/>

٨. تعبئة الموارد

الموارد المالية

- بعض المصادر المحتملة لتمويل الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري:**
- الحكومات الوطنية (قطاع العدل أو البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز).^٦
 - المؤسسات الخاصة، على سبيل المثال (معهد المجتمع المفتوح وشبكة مؤسسات سوروس ومؤسسة فورد ومؤسسة أبحاث الإيدز ومؤسسة ليفي سنراوس ومؤسسة التون جون للإيدز).
 - الجهات المانحة الثنائية على سبيل المثال الوكالة الأمريكية للتنمية ووزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة وهيئة التنمية الدولية السويدية وهيئة الاسترالية للتنمية الدولية.
 - برامج الإيدز.
 - برامج القانون والعدالة والحوكمة وحقوق الإنسان.
 - الصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا.
 - الهيئات متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.
 - الجامعات.
 - المكاتب القانونية (الدعم وتقديم الخدمات التطوعية).
 - تحالف الأعمال بشأن فيروس نقص المناعة البشري.

من الضروري البحث في احتياجات كل جهة تمويلية مثل المؤسسات الخاصة. الملحق رقم ٦ يقدم بعض الإرشادات. يجب توفيق المقترحات طبقاً للأولويات الجغرافية والموضوعية للممولين. في بعض الأحوال قد يكون من الملائم إدراج الخدمات القانونية ضمن مقترح مشروع أوسع لخدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لحالات فيروس نقص المناعة البشري. على سبيل المثال قد يتم إدراج الخدمات القانونية ضمن مشروع خاص ببلد ما مقدم إلى الصندوق الدولي ليتناول عدداً من الخدمات المطلوبة. بهذا الشكل يتم تقديم الخدمات القانونية كجزء متكامل في منظومة من خدمات الوقاية والرعاية والدعم. كذلك يجب إدراج الخدمات القانونية ضمن الاستراتيجية الوطنية للبلد المعني بحيث يمكن تمويلها وتقييمها كجزء من البرنامج الوطني.

بالإضافة إلى التقدم للهيئات الممولة قد يكون من الممكن جمع المال من التبرعات الخيرية أو من الشركات مثل شركات المحامين أو عن طريق إقامة الاحتفاليات المدرة للدخل. إضافة إلى التبرعات النقدية قد يكون هناك بعض المنظمات الراغبة في التبرع بمكان أو أثاث أو أجهزة كومبيوتر.

الموارد البشرية

يمكن للخدمات القانونية أن تستعين بالمتطوعين بمن فيهم المحامين الذين تسمح لهم شركاتهم بالعمل طوعياً جزءاً من الوقت. كذلك فإن طلاب القانون كثيراً ما يرغبون في العمل كمتطوعين في مجالات ذات نفع عام سعياً نحو اكتساب الخبرة ويمكن للخدمات القانونية المجتمعية جذب المتطوعين من خلال عقد صلات طيبة مع جمعيات المحامين المحلية وكليات القانون.

الموارد الفنية

المنظمات ذات الخبرة في تقديم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري تمثل مورداً جيداً للنصح فيما يتعلق بتأسيس وإدارة الخدمات (انظر الملحق ٧). والمكاتب الوطنية

UNAIDS recommends that all governments ensure that legal services programmes are accessible to populations in need as part of any effective national AIDS response. Governments should ensure that such services are appropriately funded. See: UNAIDS, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (2006). International guidelines on HIV/AIDS and human rights. Geneva, UNAIDS. Available at http://data.unaids.org/Publications/IRCpub07/jc1252-internguidelines_en.pdf.



والإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبرنامج المشترك للإيدز قد تسهل الحصول على الدعم الفني، ذلك أن مكاتب البرنامج المشترك للإيدز تنسق وتيسر الحصول على الدعم الفني في الكثير من القضايا من خلال الأطراف الداعمة له.

يمكن الحصول على مساعدة قصيرة المدى من مكاتب الدعم الفني المدعومة من البرنامج المشترك للإيدز والتي تساعد على التوفيق ما بين احتياجات الدعم الفني وما هو متوفر من خبراء ومؤسسات. بالإضافة إلى الحكومات وهيئات الأمم المتحدة يمكن لمكاتب الدعم الفني أن تغذي المنظمات غير الحكومية بالدعم الفني، ذلك أنها تقدم الدعم عالي الجودة في مجالات مثل التخطيط وحساب التكلفة ووضع الميزانية والمتابعة والتقييم والإدارة المالية والتنظيمية.

يمكن الحصول على الدعم الفني لتقديم طلبات التمويل لمنحة صندوق النقد الدولي، ولتنفيذ المشروعات من

- مكاتب الدعم الفني
- مشروع إدارة الدعم المالي الممول من خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)
- مبادرة الدعم الألمانية
- المجلس العالمي للمنظمات المقدمة للخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
- يقوم «فريق عمل المجتمع المدني» لدى المجلس العالمي للمنظمات المقدمة للخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري بتسهيل الحصول على الدعم الفني .

يتوفر عدد من المصادر على الانترنت ونخص بالذكر منها إرشادات ايدزبان (AIDspan) (<http://www.aidspace.org/index.php?page=guides>)

المركز الدولي للتعاون الفني بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومقره البرازيل يدعم التعاون الفني فيما بين دول الجنوب في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبلاد الأفريقية المتحدة بالبر تغالية.

(UNAIDS (2007). Making the money work: UNAIDS technical support to countries. Geneva, UNAIDS)

علاقات الشراكة الاستراتيجية التي يمكن أن تدعم تعبئة الموارد

يمكن دعم الجهود المبذولة من أجل إنشاء وتطوير الخدمات القانونية من خلال عقد علاقات شراكة مع جماعات في المجتمع بمقدورها أن تدعم تمويل مقترح المشروع وذلك بتأكيد الحاجة إلى الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري. كذلك يمكن لهذه المجموعات أن تساهم في تعبئة الموارد الفنية والبشرية.

هذه المجموعات قد تكون:

- منظمات غير حكومية ومنظمات قاعدية تعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري .
- الجماعات المحلية والوطنية أو شبكات الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري .
- الجماعات المحلية والوطنية أو شبكات الأفراد المستخدمين للمخدرات .
- الجماعات المحلية والوطنية أو شبكات الأفراد العاملين في مجال الجنس .
- الجماعات المحلية والوطنية أو شبكات الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً .
- الجماعات المحلية والوطنية أو الشبكات الممتلئة للمهاجرين أو الفئات السكانية المتنقلة .

- اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز وفروعها في الأقاليم .
- المجالس الإقليمية للمنظمات التي تقدم الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ومكاتبها البورية .
- جمعيات المحامين .
- جامعات وكليات القانون .
- منظمات حقوق الإنسان .
- منظمات حقوق السجناء
- الجمعيات الطبية وعيادات المستشفيات وكبار الأطباء المتخصصين في فيروس نقص المناعة البشري .
- المجموعات النسائية .
- مجموعات الشباب .
- النقابات .
- البرلمانين .
- المؤسسات الإعلامية .
- المؤسسات الحكومية مثل وزارة العدل ورؤساء المحاكم وإدارات السجون ووزارات الصحة .

تقديم احتياجات البرنامج للمولين

أي مقترح ببرنامج خدمة قانونية يجب أن يحدد بوضوح مبرر الحاجة إلى هذه الخدمة وطبيعة الخدمة المطلوب تمويلها والاحتياجات البشرية وكيفية إدارة وحوكمة الخدمة، إضافة إلى ميزانية واضحة في ارتباطها بالأهداف .

الملحق (3) يقدم إطاراً لمقترح تمويل يتضمن إرشادات لكيفية تناول هذه العناصر .

يمكن توصيف الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري من خلال عناصر البرنامج مثل: الفئة المستفيدة، طبيعة المشكلات القانونية القائمة، التغطية المتوقعة، الميزانية المطلوب توفرها لتقديم عناصر الخدمة (المشورة القانونية، التقاضي، التثقيف المجتمعي، العمل الميداني، فض النزاعات، التدريب... إلخ).

الفئة السكانية المستفيدة

يمكن تحديد ذلك بأي أو كل مما يلي:

العوامل الجغرافية: قد تكون بعض الخدمات القانونية المقدمة بواسطة المنظمات غير الحكومية متاحة فقط للعملاء من منطقة أو مدينة أو حي بعينه. أما خدمات المساعدة القانونية الحكومية مثل مكاتب المساعدة القانونية فقد تكون تغطيتها أوسع من ذلك .

الصلة بفيروس نقص المناعة البشري: قد تقتصر الخدمات على الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري أو المتأثرين به ممن تكون لديهم مشكلات قانونية متصلة مباشرة بذلك أو حيث ترتبط المشكلة القانونية ارتباطاً وثيقاً باستضعاف الشخص بسبب الفيروس .

الانتماء إلى فئة مفتاحية: بعض الخدمات القانونية المتخصصة تتوفر فقط لفئات محددة من السكان مثل الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية أو المتحولين جنسياً أو متعاطي المخدرات المحظورة أو السجناء أو العاملين بالجنس أو الشباب أو المشردين أو النساء .

الدخل: الكثير من المنظمات غير الحكومية أو الهيئات التطوعية التي تقدم الخدمات القانونية تخدم

فقط المتعطلين عن العمل أو ذوي الدخل المنخفضة .

أنواع المشكلات القانونية

بعض الخدمات تقدم الاستشارة بشأن كل من القانون الجنائي وغير الجنائي (القانون المدني والإداري)، على حين تكون بعض الخدمات الأخرى شديدة التخصص وقد لا تقدم الاستشارة إلا في حالات محددة للغاية مثل الأمور الجنائية وحقوق السجناء، أو العلاقات الأسرية والمنزلية، التمييز، الإيجارات والسكن، الوصية، وحقوق العمل .

ويجب تحديد المعايير التي تحدد ما إذا كانت قضية ما متصلة بفيروس نقص المناعة البشري (انظر الجزء الثاني أعلاه). وأغلب خدمات المساعدة القانونية أو خدمات المنظمات غير الحكومية لا تقدم النصح بشأن الأمور التجارية. بعض الخدمات تقدم النصح للمنظمات، مثل منظمات الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري أو جماعات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والنقابات إضافة إلى الأفراد .

تغطية الخدمات القانونية

يجب تحديد طبيعة ومستوى تغطية الخدمة المستهدفة من برنامج ما .

تعرف منظمة الصحة العالمية التغطية باعتبارها «نسبة السكان المحتاجين إلى الخدمة الذين حصلوا على تدخل فعال» .

يمكن لقياس معدل التغطية أن يعتمد على ما يلي:

- نسبة الجمهور من الفئة المستهدفة الذين حصلوا على أية درجة من درجات الدعم القانوني سواء كان الاستشارة أو التمثيل القانوني أو المعلومات في فترة زمنية محددة .
- نسبة الجمهور من الفئة المستهدفة ممن لهم مشكلة متصلة بفيروس نقص المناعة البشري ممن حصلوا، بدرجة جيدة، على معلومات أو استشارة أو تمثيل قانوني في فترة زمنية محددة .

أغلب الخدمات سوف تسعى إلى ضمان أن يحصل كل شخص له مشكلة متصلة بفيروس نقص المناعة البشري في منطقة جغرافية محددة على ما يحتاجه من معلومات أو استشارات أو تمثيل قانوني . والتحدي الذي يواجهنا في محاولة التعرف على مستوى تغطية الخدمة القانونية المناسب هو تحديد عدد أو نسبة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري المحتاجين للخدمة القانونية في لحظة محددة من الزمن . قد يكون من الصعب تحديد ذلك حيث أن الكثيرين ضمن الفئات السكانية المهمشة قد لا يدركون حقوقهم القانونية أو كيفية المطالبة بها، أي أنهم لم يسبق لهم المطالبة بحقوقهم القانونية في الماضي . عند تقديم خدمة قانونية في المجتمع المحلي يتسبب ذلك في زيادة الطلب على الخدمة كلما زاد وعي المجتمعات المحلية بالحقوق القانونية، وقد نحتاج في هذه الحالة إلى زيادة الموارد للحفاظ على مستوى تغطية الخدمة أو زيادتها طبقاً لمعدلات الطلب عليها .

يجب أن تتضمن قياسات التغطية أيضاً قياساً لانتظام الخدمة . على سبيل المثال، الخدمة القانونية التي تقدم الاستشارات مرة أسبوعياً في سجن ما تحقق تغطية أكبر من الخدمة التي تقدم هذه الاستشارة مرة في الشهر .

يجب أن يأخذ قياس التغطية في الاعتبار ما إذا كانت هناك برامج حكومية أو غير حكومية أخرى تستجيب لاحتياجات الفئات المستهدفة التي أظهرها التقدير الاحتياجيات . في حال وجود منظمات أخرى



تقدم الخدمة القانونية يجب أن تضع أهداف التغطية ذلك في الاعتبار، وأن تتضمن وصف أي تعاون أو مشاركة مع هذه المنظمات الأخرى، ذلك أن التنسيق ما بين الخدمات كفيل بتحسين كفاءة وفاعلية الخدمة ويزيد من فرص استدامتها.

ميزانية البرنامج

تتباين تكلفة تأسيس وإدارة برنامج الخدمة القانونية تبايناً كبيراً حسب البلدان وحسب طبيعة النظم القانونية المختلفة، ذلك أن أتعاب المحامين تختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر وكذلك تكلفة مصاريف التقاضي أو تسوية النزاعات.

من الأفضل عند وضع ميزانية لبرنامج قانوني أن تقدر التكلفة لكل خدمة على حدة (لكل استشارة قانونية مثلاً)، بحيث يصبح من الممكن تقدير الموارد المطلوبة لاستمرار الخدمة ولتطويرها عند الحاجة. ويمكن تقدير تكلفة العناصر المعتادة في تقديم الخدمة القانونية (مثلاً تكلفة الاستشارة القانونية، أو المثول أمام المحقق، أو المثول أمام المحكمة، أو جلسة تحكيم، أو ندوة محلية، أو كتابة وصية... إلخ)، ثم يمكن تحديد تكلفة كل خدمة بقسمة التكلفة الكلية على عدد الحالات. يجب كذلك إدراج مصاريف تشغيل الخدمة الأساسية والتي يمكن تقديرها بحوالي ١٠ - ٢٠٪ من التكلفة الكلية.

مصاريف التشغيل الأساسية

قد يكون من المفيد أن تفصل الميزانية بين مصاريف التشغيل الأساسية (الإيجار، راتب المدير أو المنسق والطاقت الإداري وتكلفة الاتصالات)، وبين المصاريف الخاصة في المشروع. عادة ما تمثل رواتب الطاقم نسبة كبيرة من التكلفة الكلية لتقديم الخدمة، وتتضمن هذه التكلفة تعيين الرواتب ومكافآت التعاقدات قصيرة المدى ومصاريف تطوير الكفاءة المهنية مثل التدريب وحضور الندوات والمؤتمرات. وتتباين تكلفة الأفراد تبايناً كبيراً تبعاً لنموذج تقديم الخدمة.

أثناء عمل تقدير التكلفة لميزانية تقديم الخدمة القانونية يجب وضع العناصر الواردة في الجدول (١) في الاعتبار.

جدول رقم (١): تقدير تكلفة الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

<ul style="list-style-type: none"> • ما هي التكلفة الأساسية اللازمة لتشغيل البرنامج؟ • على سبيل المثال: إيجار المكتب، الأجهزة، بما في ذلك الأثاث، الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر، الأدوات المكتبية، المياه، الكهرباء، التأمينات (التعويض المهني وضد المخاطر)، الاتصالات (الهاتف، الإنترنت، المراسلات البريدية) 	١- التكلفة الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> • هل تحتاج الخدمة إلى تعيين مدير و/أو منسق؟ • كم عدد موظفي الدعم الإداري المطلوبين؟ • ما هي المؤهلات المطلوبة في العاملين غير القانونيين (على سبيل المثال الإدارة المالية والموارد البشرية)؟ • هل هناك تكاليف توظيف وتطوير مهني ورواتب للمدير و/أو المنسق والطاقم الإداري؟ • ما هي تكلفة حوكمة أو الإدارة الديمقراطية الشفافة للبرنامج؟ • هل يحتاج فريق الإدارة إلى تدريب أو مصاريف مثل مصاريف الانتقال للقيام بأعمالهم؟ • هل هناك أي مصاريف خاصة (لإشراك الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري أو أي ممثلين آخرين من المجتمع في إدارة البرنامج (تدريب، إشراف، انتقال) 	٢- مصاريف تنسيق الخدمة والإدارة
<ul style="list-style-type: none"> • هل تحتاج الخدمة إلى تعيين أخصائي اجتماعي؟ • هل تحتاج الخدمة إلى تعيين أخصائي اجتماعي بعقد يحدد ساعات عمل محددة؟ • في هذه الحالة، ما هي كلفة الساعة وكم ساعة في الأسبوع؟ • هل ستقدم الخدمة نوعاً من الدعم المالي الطارئ للعملاء، على سبيل المثال، لتغطية تكاليف الانتقال لحضور جلسات المحكمة؟ 	٣- مصاريف غير قانونية لدعم العملاء
<ul style="list-style-type: none"> • كم عدد جلسات الإرشاد القانوني الفردي المتوقعة في الأسبوع؟ • كم عدد الاستشارات القانونية عبر الهاتف المتوقعة في الأسبوع؟ • كم من الوقت (عدد الساعات) سوف تستغرقه هذه الخدمة من المحامي؟ • كم عدد المحامين اللازم توفيرهم لتقديم هذه الخدمات المباشرة أو الهاتفية؟ • كم عدد المحامين العاملين على أساس تطوعي؟ • كم عدد المحامين العاملين مقابل راتب؟ • كم عدد المحامين الذين سوف يتم التعاقد معهم حسب ساعات العمل أو الأيام؟ • كم عدد المساعدين القانونيين المطلوبين في تقديم الاستشارة والمعلومات القانونية؟ • كم منهم متطوعون؟ • كم منهم سوف يعمل بأجر؟ • ما هي تقديرات تكلفة توظيف المحامين أو مساعديهم، مثل: • تكلفة الإعلان والتعيين • تكلفة التأمين المهني • مصاريف التسجيل في المهنة • مصاريف التطوير المهني (تدريب، أدلة وموارد أخرى، عضوية جمعيات مهنية، حضور ندوات ومؤتمرات) 	٤- تكلفة تقديم الاستشارة القانونية والمعلومات

<ul style="list-style-type: none"> • كم عدد المنازعات التي تستهدف الخدمة حلها من خلال التفاوض أو السبل البديلة كل عام؟ • كم عدد الساعات تقريباً التي ستحتاجها كل حالة من وقت المحامي أو مساعديه؟ • هل هؤلاء عاملون في البرنامج أم متطوعون أم يعقود؟ • في حالة التعاقد لفترات محددة ، ما هو متوسط أتعابهم في الساعة؟ 	<p>٥- تكلفة التعامل في كل حالة: التفاوض ، استخدام طرق بديلة لفض المنازعات ، واستخدام الآليات التقليدية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل ستتولى الخدمة القضايا التي تحوّل إلى المحكمة؟ • كم قضية سوف يستهدفها البرنامج في العام؟ • كم عدد الأيام سنوياً التي يحتاجها التحضير وحضور جلسات المحكمة؟ • أمام أي محاكم يتوقع التقاضي بشأن هذه القضايا؟ • هل هناك أي تكلفة مرتبطة بتحويل القضية إلى المحكمة ، على سبيل المثال مصاريف تقاضي ، طلب شهادات متخصصة ، مصاريف استخراج تقارير طبية... إلخ؟ • هل سيتم تمثيل هذه القضايا بواسطة محامي البرنامج أم يحتاج الأمر إلى التعاقد مع محامي خارجي؟ • ما هو متوسط تكلفة التعاقد مع محامي متخصص خارجي؟ • في حال كسب القضية هل يتحمل الخصم تكاليف التقاضي؟ • من الضروري شرح طبيعة المصاريف القضائية للممولين غير الملمين بتفاصيل وتكلفة التقاضي . 	<p>٦- تكلفة التقاضي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل تتضمن الخدمة كتابة الوصايا والوثائق الأخرى المتصلة باتخاذ القرار وإدارة الأمور المالية والطبية؟ • كم وصية أو وثيقة قانونية يستهدفها البرنامج في العام الواحد؟ • في المتوسط كم ساعة تحتاجها كل حالة من المحامي أو مساعديه؟ • هل يقوم على هذا العمل المحامون ومساعدوهم العاملون في البرنامج أم المتطوعون أم طلاب القانون أم المحامون الذين يتم التعاقد معهم؟ • في حالة التعاقد ، ما هي التكلفة؟ 	<p>٧- تكلفة تقديم خدمة: الوصايا والمذكرات القانونية المعتادة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ما هي المواقع المجتمعية التي سوف تسعى الخدمة الميدانية إلى الوصول إليها؟ • ما هو معدل تقديم هذه الخدمة الميدانية؟ • في المتوسط ، كم نسبة الوقت التي سوف يحتاجها ذلك من المحامي أو مساعديه؟ • من الذي سيقوم بهذا العمل: المحامون العاملون في البرنامج ومساعدتهم ، أو المحامون المتطوعون أو الذين تم التعاقد معهم؟ في حالة التعاقد ، ما هي التكلفة؟ • هل يحتاج تقديم الخدمة في المواقع إلى مصاريف خاصة ، على سبيل المثال مصاريف انتقال أو إقامة؟ 	<p>٨- تكلفة العمل الميداني: الوصول إلى السجون ، المستشفيات، مواقع العاملين بالجنس... إلخ.</p>

<ul style="list-style-type: none"> • هل ستقوم الخدمة بالتنقيف القانوني للمجتمعات المحلية؟ • هل ستقدم التنقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشري والقانون للمحامين والقضاة والعاملين الآخرين في القطاع القانوني؟ • في حال تنظيم ورشات العمل في هذا الشأن كم ورشة عمل سيتم تنظيمها ، وأين ولمدة كم يوم؟ • ما هو متوسط إيجار مكان للورشة؟ • من يقوم بإدارة الورشة؟ • في حال لم يقم العاملون بإدارة الورشة ، كم ستكون تكلفة هذا العمل التنقيفي؟ • ما هي تكلفة إنتاج المادة التدريبية والموارد التنقيفية الأخرى؟ • من يقوم بتحضير المادة التدريبية وما هي تكلفة الطباعة؟ • ما هي تكلفة دعم الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والأفراد المعينين في المجتمع للمشاركة في التخطيط لورشات العمل وإدارتها؟ • هل هناك تكلفة للمتحدثين المتخصصين في فيروس نقص المناعة البشري؟ • هل يحتاج المشاركون في ورشة العمل إلى دعم مالي للانتقال والوجبات والإقامة؟ 	<p>٩- تكلفة التنقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشري والقانون في المجتمعات المحلية والقطاع القانوني</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل يقوم البرنامج بتنظيم الحملات للتأثير على الرأي العام؟ في هذه الحالة كم حملة في العام؟ • هل سيتم إنتاج مواد للحملة على سبيل المثال بيانات توضيحية ، ملصقات؟ • هل سيقوم البرنامج بعمل البحوث حول القانون والسياسات؟ • ما هي تكلفة نشر التقارير الخاصة بالإصلاح القانوني والسياسي وطباعة الأوراق التوضيحية؟ • من سيقوم بتنظيم وإدارة البحوث والحملات؟ العاملون بالبرنامج أم متخصصون من الخارج؟ • هل يحتاج البرنامج إلى التعاقد مع متخصص لصياغة تشريعات بديلة؟ • ما هي تكلفة ذلك؟ • كم عدد التقارير التي ينوي البرنامج إصدارها في العام؟ • هل هناك مصاريف أخرى يتطلبها تنظيم الحملات على سبيل المثال مصاريف انتقال لمقابلة المسؤولين . . . إلخ 	<p>١٠- تكلفة العمل الدعائي والدعوة إلى إصلاح القانون والسياسات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل تحتاج الخدمة إلى دعم فني خاص؟ لأي فترة من الوقت؟ على سبيل المثال هل سوف تحتاج إلى مترجمين ، خبير في المتابعة والتقييم ، خبير في نوع الجنس ، أو خبراء في بناء القدرات؟ • هل تحتاج الخدمة إلى دعم فني لعمل وصيانة شبكات الكمبيوتر أو قاعدة المعلومات أو موقع الانترنت أو أي تقنيات معلوماتية أخرى؟ • ما هي تكلفة كل من هذه التخصصات؟ 	<p>١١- تكلفة الدعم الفني</p>

<ul style="list-style-type: none"> • هل يحتاج البرنامج إلى مطويات أو أي مواد دعائية أخرى للإعلان عن الخدمة ومكانها وساعات العمل؟ • ما هي تكلفة تصميم المود الترويجية وطباعتها وتوزيعها؟ • هل تنوي الخدمة أن يكون لها موقع على الانترنت؟ • ما هي تكلفة تصميم ومتابعة وصيانة الموقع؟ 	<p>١٢- التكلفة الإعلامية والعلاقات العامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هل تم وضع خطة للمتابعة والتقييم مع تحديد التكلفة؟ • ما هي التكلفة الخاصة لمشاركة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية في عملية المتابعة والتقييم؟ • عادة تكون تكلفة المتابعة والتقييم حوالي ٥٪ من إجمالي تكلفة البرنامج 	<p>١٣- تكلفة المتابعة والتقييم</p>

٩. خلاصة



الأفراد والمنظمات العاملة في مجال برامج الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري كثيراً ما يعملون في عزلة وفي بيئة شديدة التعقيد سواء اجتماعياً أو سياسياً وبأقل دعم خارجي . رغم ذلك فإن الرواد في هذا النوع من العمل ورغم قلة مواردهم كثيراً ما ينجحون في تحقيق مكاسب ضخمة للمجتمعات المحلية وفي تغيير النظرة المجتمعية لفيروس نقص المناعة البشري والمتعاشين معه . وفي كثير من الأحيان أيضاً يتم إغفال الدور المحوري لهذا النوع من العمل اللازم والضروري لدعم أي برامج للوقاية أو العلاج أو الرعاية أو الدعم .

يجب تطوير برامج الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري كما يجب أن تطبق بمهنية وأن تموّل جيداً وأن تكون محل المتابعة والتقييم إذا أرادت البلاد المختلفة توصيل الخدمات الوقائية والعلاجية والرعاية والدعم للجميع .

لقد تزامنت بلورة هذه الحزمة من الأدوات مع تزايد التنسيق والتفاعل بين الخبراء في هذا المجال في كافة أنحاء العالم . وقد انعكس ذلك في التبادل الثري للمعلومات في الاجتماعات التي عقدت في سياق بلورة هذا الدليل . وتود منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعبر عن امتنانها للالتزام والإبداع الذي أبداه كل من ساهموا في إنتاج هذا الدليل ومن ثم ساهموا في تطوير فهم المنظمات الثلاث للتحديات التي تواجه عملهم .

١٠. مرفقات

المرفق ١: نموذج لبرنامج ورشة عمل لمقدمي الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري

فيما يلي نموذج لورشة عمل استمرت ليومين . استهدف البرنامج توعية المحامين بواقع حياة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والأثر الاجتماعي والقانوني للفيروس وذلك من خلال التركيز على دراسات حالة قدمها عدد من الأفراد المتعاشين مع الفيروس وممثلة بعض الفئات الرئيسية . ويتضمن البرنامج مزيجاً من مجموعات العمل والمناقشات التشاركية .

يجب أن يتضمن التخطيط لورشة العمل تحديد احتياجات المتدربين قبل الانتهاء من وضع المحتوى والبرنامج . حيث أن ذلك يضمن ملائمة المعلومات لجمهور الحضور . كما أن تسجيل مستوى المعرفة قبل التدريب يمكن أن يساعد في تقييم زيادة وعي المتدربين وفهمهم بنهاية الورشة .

من الأفضل أن يساهم ممثلو المجتمع المحلي الذين سيحضرون الورشة في التخطيط لها وذلك لضمان مشاركة فعالة منهم ، وقد يستدعي ذلك دعوة ممثلي المجتمع المحلي إلى مقر تنظيم الورشة قبل انعقادها بيوم للاستفادة من آرائهم حول هيكل البرنامج ومضمونه .
المثال التالي مأخوذ عن ورشة عمل مقدمي الخدمة القانونية التي عقدت في عام ٢٠٠٦ بتنظيم من منظمة «كاريكوم» و«مشروع القانون والأخلاق وحقوق الإنسان لمناهضة الإيدز في منطقة الكاريبي» (<http://pancap.org>) . ويمكن تكييف هذا البرنامج بحيث يناسب الظروف المحلية ويستجيب لمقترحات المجتمع المحلي ، وفي حال كانت هناك رغبة في إضافة جلسة عن القضايا القانونية ذات الأولوية يمكن أن يكون ذلك ضمن اليوم الأول . يجب أن يكون التركيز في اليوم الأول على الخبرات المعاشة للوباء من وجهة نظر المجموعات المختلفة .

الأهداف

- زيادة قدرات مقدمي الخدمة القانونية على تقديم الخدمات للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية .
- التعرف على الأمور القانونية التي تواجه الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الرئيسية وتحديات تقديم الخدمة القانونية وكيفية تجاوزها .
- اقتراح توصيات بشأن الخطوات التالية لدعم مقدمي الخدمات القانونية في الاستجابة لاحتياجات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات السكانية المعنية .

اليوم الأول

٨,٣٠

تسجيل وتوزيع المادة التدريبية .

٩,٠٠

الافتتاح والتعارف .

يقوم المشاركون بتقديم أنفسهم ، شرح الغرض من الاجتماع وأهدافه . ويوضح ميسر الورشة القواعد الأساسية للورشة .

١٠,٠٠

الجلسة ١: تمرين لرفع الوعي .

من خلال التمارين التي تستند إلى الخبرات الواقعية يتمكن المشاركون من فهم والتأمل في كيفية انتقال فيروس نقص المناعة البشري في المجتمعات المحلية وكذلك في التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري .

١٠,٤٥

استراحة.

١١,٠٠

الجلسة ٢: المنظور المجتمعي والمسائل القانونية.

القضايا الاجتماعية والقانونية التي تواجه الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري .
عرض بواسطة أفراد متعاشين مع الفيروس وممثلين عن الفئات الرئيسية يليها مناقشة يديرها
الميسر .

١٢,٣٠

استراحة غداء.

١٣,٣٠

الجلسة ٣: فيروس نقص المناعة البشري والإيدز (خبير في الإيدز).

الأساسيات الطبية بما في ذلك كيفية انتقال العدوى والعلاج ومراحل تقدم المرض ووبائياته
ومعدل انتشاره في البلد المعني . أسئلة ومناقشة .

١٤,٣٠

الجلسة ٤: الوضع الحالي بالنسبة للخدمات القانونية .

يقدم المشاركون مداخلات شفوية عن الوضع الحالي لتقديم الخدمات القانونية للأفراد المتعاشين
مع الفيروس والمجتمعات الأكثر قابلية للإصابة في المنطقة: الخبرة والتحديات التي تواجه تقديم
الخدمات .

١٥,٠٠

استراحة.

١٥,١٥

تابع الجلسة ٤:

مناقشة يديرها الميسر بشأن التحديات التي تواجه تقديم الخدمات القانونية والوصول إليها .

١٦,٤٥

ختام .

اليوم الثاني

٩,٠٠

مراجعة لمخرجات اليوم الأول وعرض لأجندة اليوم الثاني .

٩,١٥

الجلسة ٥: خبرات ونماذج من بلدان أخرى .

عرض لخبرات في تقديم الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري في بلدان أخرى
بما في ذلك عرض لتجارب ناجحة . توفر هذه الجلسة الفرصة لتعريف المشاركين بالمطبوعات
المتوفرة والموارد المتوفرة على الإنترنت .

٩,٤٥

الجلسة ٦: مجموعات عمل حول التوصيات .

لبورة التوصيات لبناء قدرات مقدمي الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
ويتضمن ذلك توزيع المشاركين على مجموعات صغيرة ، مع تحديد شخص لكتابة محضر
المناقشة وآخر لعرض نتائج المناقشة .

١١,٠٠

استراحة.

١١,١٥

الجلسة ٧: عودة مجموعات العمل للجلسة العامة .



١٢,٣٠

استراحة غداء.

١٣,٣٠

مناقشة الموضوعات المثارة في مجموعات العمل.

١٥,٣٠

الجلسة ٨: التعرّف على الخطوات التالية.

تؤكد هذه الجلسة على المسؤوليات الأساسية والأطر الزمنية لما اتفق عليه من توصيات وخطوات تحضير للمتابعة في ورشة العمل التالية لمقدمي الخدمات القانونية.

١٦,٠٠

تقييم نهائي وملخص لوقائع الورشة مع ممثلين عن المجتمع المحلي

في نهاية الورشة يطلب من المشاركين في الورشة استكمال استمارات تقييم غير معرفة. ويمكن أن يعقد اجتماع مع ممثلي المجتمع المحلي بعد الورشة مباشرة لما خرجت به من مقترحات وتوصيات.

١٦,٣٠

ختام.

المرفق ٢: نموذج لموضوعات بعض الوحدات التدريبية

يقدم هذا المثال نماذج لموضوعات مقترحة يمكن أن يتناولها تدريب مقدمي الخدمة القانونية. يجب تطوير محتوى الوحدات التدريبية بما يتناسب مع الاحتياجات والجمهور. عند تصميم برنامج لجمهور بعينه من الضروري الانتباه إلى طبيعة الموضوعات التي سوف يتم تغطيتها وكذلك أسلوب تقديم المعلومات. الأرجح أن وسائل التعلم بالمشاركة أكثر فعالية من المحاضرات. كما أن إشراك ممثلين عن المجتمع المحلي يمكن أن تضمن ملاءمة الموضوعات للاحتياجات المحلية (الملحق ١).

الوحدة ١: فيروس نقص المناعة البشري والمجتمع

• فيروس نقص المناعة البشري: عوامل طبية واجتماعية.

• التعايش مع فيروس نقص المناعة البشري: فيروس نقص المناعة البشري وانتهاك الحقوق في المجتمع المحلي.

• مشاركة أكبر للمتعاضدين مع الفيروس باعتباره مبدأ جوهري في تقديم كافة الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية وأهمية إشراك الأفراد المتعاضدين مع الفيروس والمجتمعات المحلية المتأثرة به في إدارة وتقييم الخدمات القانونية.

• الفرق بين فيروس نقص المناعة البشري والإيدز.

• طرق نقل العدوى.

• مسار المرض وتوقعات سنوات العمر في السياق المحلي للمتعاضدين مع الفيروس.

• العلاجات المتوفرة محلياً، كفاءتها وأعراضها الجانبية والحاجة إلى متابعة المرض.

• الاحتياجات الجسدية والإعاقات التي تترتب على تقدم المرض، على سبيل المثال صعوبات الحركة أو الإبصار.

• الاحتياجات النفسية والاجتماعية: الإرشاد النفسي والصحة النفسية، الرعاية والدعم.

• دراسة للوبائيات المحلية.

• العوامل الاجتماعية والبيولوجية والثقافية المؤثرة على كيفية انتشار الوباء (على سبيل المثال: العنف ضد النساء، استخدام الواقي الذكري، معدلات الأمراض المنقولة جنسياً،

سهولة الحركة، ختان الذكور).

- القابلية الأعلى للإصابة المرتبطة بمجموعات معينة، على سبيل المثال مستخدمي المخدرات، الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية، العاملين بالجنس، المتحولين جنسياً، السجناء، النساء والأطفال.
- الوصمة والتمييز، بما في ذلك المستويات المختلفة من الوصم الاجتماعي لمستخدمي المخدرات والعاملين في مجال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً.
- **فيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان.**
- تفسير التناقضات المحيطة بالإيدز ومدخل حقوق الإنسان في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشري.
- وصف لما تعرضت له الفئات الرئيسية من انتهاكات لحقوق الإنسان، العلاقات السيئة مع الشرطة، سوء المعاملة من قبل الجهاز القانوني... إلخ.
- علاقة احترام وحماية حقوق الإنسان بفعالية الوقاية والرعاية والدعم والعلاج.

الوحدة ٢: العملاء المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري

- السرية.
- السرية ملك للعميل ويجب أن تُحترم بناء على طلبه/طلبها ومن أجل حمايته/حمايتها وليس لأن الفيروس أمر مخجل.
- حساسية حضور العميل إلى مركز متخصص لتقديم خدمات متعلقة بالإيدز.
- ملفات العميل: تسجيل التفاصيل، تفسير المعلومات، تأمين الملفات الورقية والإلكترونية.
- الظهور في المحكمة: احترام طلبات العميل بشأن علانية الجلسة واحتمالات التغطية الإعلامية.
- كيفية مشاركة المعلومات داخل الخدمة القانونية.
- تخوف النساء من التعرض للعنف في حال علم الزوج أو الأسرة بترددن على برنامج الخدمة القانونية.
- سلوك شخصي لا ينقل الإحساس بالوصم.
- لغة الجسد والشعور بالارتياح أثناء التعامل مع العملاء.
- السلام باليد، تقديم المرطبات.
- التعاطف مع العملاء.
- تجنب استخدام لغة قد تحمل معاني الوصم الاجتماعي (عدم الإشارة إلى العملاء باعتبارهم ضحايا أو معذبين، تجنب الحكم على اختيارات الشخص كالعامل في مجال الجنس أو تعاطي المخدرات).
- الحساسية في مناقشة الأمور المتصلة بقرب انتهاء الحياة مثل أمور الميراث... إلخ.
- الحساسية في أثناء السؤال عن كيفية النقاط العدوى.
- **البدائل المتاحة لفض المنازعات.**
- في كثير من الأحوال يرغب الأفراد المتعاشون مع فيروس نقص المناعة البشري في تجنب الضغط النفسي والمصاريف وطول الفترة المرتبطة بإجراءات المحاكم. بل إن الصحة قد تتدهور في حال كانت الإجراءات مرهقة نفسياً.
- بدائل التقاضي قد تحرز نتائج أسرع.
- يجب أن يفهم العميل مزايا وعيوب البدائل المطروحة، بما في ذلك عنصر السرية.
- البدائل قد تتضمن محاكم القرية التقليدية، لكن أحياناً تكون هذه الأشكال التقليدية منحازة



- ضد النساء أو ضد بعض الفئات من السكان .
- تفسير دور ومضمون القانون العرفي المحلي .
- قد تتوفر خدمات المصالحة والوساطة .
- **الخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .**
 - الخدمات القانونية المتخصصة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
 - المصادر الأخرى لتقديم المساعدة القانونية والعمل الدعوي والإرشاد بما في ذلك الخدمات التطوعية وجماعات حقوق الإنسان .
 - دعم المحامين القدمين للخدمات القانونية المتصلة بالفيروس بما في ذلك التشبيك وتوفير الموارد والتدريب .
- **التحويل لجهات غير قانونية .**
 - خدمات العلاج والرعاية لحالات فيروس نقص المناعة البشري .
 - الإرشاد ودعم الرفقاء .
 - المنظمات العاملة مع الجماعات المتعايشة مع فيروس نقص المناعة البشري؛ الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية؛ والمتحولين جنسياً؛ ومدمني المخدرات، والمنظمات النسائية .
 - الدعم المالي والدعم في السكن والعمل .

الوحدة ٣: محتوى القانون الخاص بفيروس نقص المناعة البشري

تتناول هذه الجلسة الحالات والتشريعات المتصلة والخاصة بالتشريع ودور ومضمون القانون العرفي المحلي في الحالات التي تسمح بذلك ، خاصة فيما يتعلق بالأسرة وقضايا الميراث .

القائمة التالية على سبيل المثال لا الحصر ويجب تكييفها مع السياق المحلي:

- **اختبار فيروس نقص المناعة البشري .**
 - الموافقة المدعومة بالمعرفة .
 - سلطات الاختبار القسري .
- **السرية والخصوصية .**
 - التشريعات والسياسات الحمائية .
 - **عدم التمييز وضمان المساواة .**
 - شروط العمل والفصل التعسفي .
 - التأمينات .
 - الرعاية الصحية .
 - التعليم .
 - القدرة على الحصول على الخدمة .
- **القانون الجنائي (القوانين التأديبية الإدارية) .**
 - جرائم نقل العدوى بفيروس نقص المناعة البشري .
 - العاملون في مجال الجنس .
 - الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولون جنسياً .
 - مدمنو المخدرات .



- شرعية برامج الإبر والمحاقن بما في ذلك حماية العاملين الميدانيين من القبض عليهم .
- ممارسات تطبيق القانون بما في ذلك التحرش والاعتداء بواسطة الشرطة والاعتراف تحت التهديد ونصب الكمائن الشرطة وتزييف الأدلة .

• حقوق العلاج .

- القوانين التي توفر للأفراد حق الحصول على العلاج والرعاية الطبية المجانية أو المدعومة .
- توفر خدمات التأمين الصحي وسهولة الوصول إليها .
- توفر خدمات الوقاية بعد التعرض للفيروس .

• الحماية من العنف .

- القوانين التي تسمح للنساء بالحصول على ضمانات بعدم التعرض لهن .
- توفر وشرعية أدوية الوقاية بعد التعرض للفيروس بسبب الاعتداء الجنسي .
- الحماية من الاعتداء بواسطة الشرطة .

• العلاقات المنزلية وقانون الأسرة بما في ذلك حقوق الحضانة والملكية .

- الحق في الدعم المادي للمعيشة وإدارة الديون وخدمات الدعم الاجتماعي وحقوق الملكية .

• الوصايا والعقارات والميراث .

- القوانين الخاصة بكتابة الوصية .
- حقوق الميراث في حالة وجود أو غياب وصية .

- ١٠. دور ومضمون القانون العرفي المحلي، في حال توفره، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأسرة والميراث .

الوحدة ٤: إمكانيات التطبيق والتعويض

- فرص التعويض والعلاجات الأخرى .
- مزايا وعيوب البدائل من وجهة نظر العميل .
- التفاوض بشأن الشكاوى .
- الآليات الرسمية للشكوى .
- إجراءات المحاكم وتكلفة التقاضي .
- تحويل الشكوى إلى النيابة .
- البدائل منخفضة التكلفة .
- التحكيم، الوساطة، التصالح .
- التدخلات الممكنة بواسطة محاكم القرية والنظم القانونية التقليدية .

المرفق ٣: إطار لمقترح تمويل مشروع

- العناصر التي يمكن إدراجها في مقترح تمويل برنامج خدمة قانونية خاصة بحالات فيروس نقص المناعة البشري هي كالتالي:

المبررات

- معلومات خاصة بوباء فيروس نقص المناعة من حيث طبيعته وشدته والمحددات الاجتماعية له

- محلياً وعلى المستوى الوطني .
- معلومات تشير إلى مدى الاحتياج المحلي للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال تحليل للوضع المحلي وتحديد احتياجات بالمشراكة، على سبيل المثال من خلال عمل مجموعات مناقشات بؤرية ومسوح مجتمعية للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري بشأن احتياجاتهم القانونية .
- أية معلومات عن تقييم الوضع صادرة عن أية خدمات محلية أخرى المتصلة بشأن الجمهور المستهدف، مثل مستوى الدخل، معلومات عن العزلة الاجتماعية والمشاكل المرتبطة بانتماء الفرد إلى أي من الفئات الرئيسية .
- معلومات مسحية عن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري لتوضيح طبيعة الفئات السكانية الأكثر قابلية للإصابة والأكثر تأثراً به وإمكانيات انتشاره في المجتمع المحلي .
- وصف للمشكلات القانونية التي عادة ما تواجه الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرين به و الفئات الرئيسية .
- وصف لكيفية مساهمة الخدمة القانونية المزمع تأسيسها في تحسين مخرجات الصحة العامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الإشارة إلى أي بحوث اجتماعية موجودة متصلة بالموضوع .
- كذلك وصف لكيفية مساهمة الوصمة الاجتماعية والتمييز ضد الأفراد العننيين في نشر الفيروس .
- فقرة واضحة عن كيفية مساهمة الخدمة القانونية في تحسين الوقاية والرعاية والدعم أو العلاج للفئات الرئيسية، ودورها في تحسين الوضع للأفراد والمجتمع المحلي .
- معلومات بشأن إنجازات الخدمات القانونية المتوفرة بما في ذلك أية نتائج لتقييم سابق لتوضيح فعالية هذا النوع من الخدمة في سياقات اجتماعية شبيهة . وكذلك توضيح أن الخدمة المزمع إنشائها ليست تكراراً لأي خدمات قانونية أخرى موجودة أو على وشك أن توجد .
- رسائل دعم وتوصية من الجمعيات القانونية والطبية المحلية (على سبيل المثال جمعية المحامين، مجموعات طبية تعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري)، منظمات غير حكومية محلية وقومية ومنظمات قاعدية عاملة في المجال، منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الأمم المتحدة المتصلة .

الوصف

- أغراض وأهداف الخدمة بما في ذلك الإرشاد القانوني وتقديم المعلومات القانونية وخدمات التمثيل القانوني وأي خدمات إضافية أخرى مثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان والبحث والتوثيق للمشكلات القانونية وخدمات العمل الدعائي وتنظيم الحملات .
- وصف لحجم وصفات المجموعات المستهدفة من الخدمة والنطاق الجغرافي لتقديم الخدمة .
- وتقدير لمعدل التغطية الذي تستهدفه الخدمة من حيث العدد التقريبي المتوقع خدمته ضمن الجماعات المستهدفة .
- معايير اختيار الأفراد المستفيدين من الخدمة على سبيل المثال مقدار الدخل، الإصابة بالفيروس، الموقف من العمل، توفر الخدمات للأفراد المتعاشين مع الفيروس والمتأثرين به و الفئات الرئيسية . وشرح لكيفية تحديد ما إذا كانت حالة ما مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري .
- وضع إطار منطقي للخدمة يوضح كيف أن المدخلات سوف تؤدي إلى مخرجات ونتائج (انظر على سبيل المثال الملحق ٤) . كما يجب وصف المنهج المستخدم في المتابعة والتقييم .

ترتيبات الحوكمة والإدارة

- يجب تقديم وصف لهيكل المنظمة المقدمة للخدمة بما في ذلك المناصب الإدارية والمسئوليات وآليات الحاسبة .
- يجب تقديم شرح لطبيعة الخدمة المزمع تقديمها: هل ستكون خدمة مستقلة أم مستضافة من قبل منظمة قائمة أم أن الخدمة ستندمج كلية ضمن منظمة قائمة، ومبررات أي اختيار منها .
- وصف لمجلس الإدارة أو الأمانة أو أي هيئة استشارية قائمة أو مقترحة وكيفية مشاركة الجمهور

المستهدف والمجتمع المحلي في إدارة الخدمة

التعيين

- يجب تحديد عدد ومسئوليات العاملين المهنيين والفريق الداعم الضروري للبرنامج . قد يتضمن ذلك مهنيين مساعدين للمحامين مثل الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين الفنيين والمهنيين المؤقتين الذين قد نحتاج إلى التعاقد معهم لوقت محدود أو لفترات معينة، على سبيل المثال مراجعي الحسابات والمستشارين .
- قد يحتاج الممول إلى تصنيف وظيفي للمناصب الأساسية في البرنامج
- شرح لكيفية تحقيق الأداء الفعال بما في ذلك استخدام المحامين المتبرعين والمتطوعين والطلاب والمساعدين مقابل مكافأة زهيدة .
- شرح لأي مصادر أخرى للدعم المالي أو العيني مثل أي مساهمة تطوعية من مهنيين أو تبرع بأجهزة من القطاع القانوني الخاص .

الميزانية

- عرض لكل الموارد المتوفرة للخدمة (في حال توفرها) وكم الأموال التي تم تأمينها من مصادر أخرى .
- عرض للمصادر التي يتوقع البرنامج الحصول عليها بدون تكلفة (على سبيل المثال المتطوعين والأجهزة التي يتم التبرع بها للبرنامج)
- انظر الوصف التفصيلي في الجدول رقم ١ للمصاريف التي يجب وضعها في الاعتبار عن وضع مقترح ميزانية لتقديم الخدمة القانونية .

المرفق ٤: الإطار المنطقي وإطار المتابعة والتقييم

إطار العمل

يقدم هذا الملحق وصفاً لكيفية صياغة إطار منطقي للمتابعة والتقييم لبرنامج الخدمة القانونية . يتطلب هذا أن يكون للبرنامج أهداف محددة ومخرجات محددة إضافة إلى معايير موضوعية قابلة للتطبيق لقياس معدل التقدم في تحقيق الأهداف . تعتمد طبيعة الإطار المنطقي على نموذج الخدمة المقدمة . لذلك فإن الغرض من الجدول ليس سوى تقييم مجموعة من الأفكار أكثر منه نموذج للنقل . كذلك يمكن لإطار المتابعة والتقييم أن يتضمن تفاصيل عن مصادر الموارد، وتحديد المسؤولين عن جمع المعلومات ومعدل جمع وتحليل المعلومات .

الغرض من الخدمة

غرض الخدمة هو توفير بيئة قانونية تمكن من التصدي الفعال لفيروس نقص المناعة البشري .

أهداف الخدمة

تستهدف الخدمة ما يلي:

- توفير المعلومات والإرشاد والتمثيل القانوني في الحالات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
- التثقيف بحقوق الإنسان والحقوق القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .
- الاشتباك في الأنشطة الدفاعية لتعديل القوانين والسياسات والممارسات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري .

الأنشطة:

المعلومات والنصح والتمثيل القانونيين

- تقديم المعلومات والنصح القانوني للأفراد المتعاشين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري و



- الفئات الرئيسية في الأمور التي تؤثر على مدى قابليتهم للإصابة بالفيروس والتأثر به .
- توفير التمثيل القانوني، بما في ذلك الحضور أمام المحاكم في الحالات الطارئة لوقف أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، على سبيل المثال: الحماية من العنف أو الإخلاء من المنزل أو الطرد من المدرسة .
- تحضير الوصايا والوثائق القانونية الأخرى الخاصة بإدارة الملكية والأموال وإجراءات الرعاية .
- دعم العملاء في استخدام الآليات البديلة لفض المنازعات بما في ذلك الأنظمة القانونية التقليدية .
- الاشتباك مع التقاضي الاستراتيجي في القضايا التي قد تؤدي إلى تحسينات واسعة النطاق في التشريعات والسياسات تنفيذ الكثيرين في المجتمع المحلي
- التواصل مع العملاء في المجتمع المحلي والسجون ودعم الفريق التطوعي والمساعد في تقديم خدمات قانونية فعالة في المجتمع .

التثقيف بشأن حقوق الإنسان

- الانخراط في رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان والحقوق القانونية وكيفية تفعيل هذه الحقوق من خلال السبل الرسمية وغير الرسمية .
- تثقيف المحامين والقضاة وكلاء النيابة والشرطة والمهنيين العاملين في النظام القانوني في قضايا متصلة بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان .
- تثقيف القيادات التقليدية أو الدينية بشأن مبادئ حقوق الإنسان بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتأثير التمييز على زيادة القابلية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري .
- تشجيع مشاركة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري كمتحدثين ومعلمين في مجال القانون وحقوق الإنسان .
- تنظيم اللقاءات حول حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري ودعوة مشاركين من القطاعات المختلفة، على سبيل المثال من الشرطة، وممثلين عن المؤسسات الصحية العامة، ومسؤولين حكوميين وصحفيين .

النشاط الدفاعي

- المشاركة في الأنشطة الدفاعية الخاصة بتعديل الممارسات والقوانين والسياسات وتعبئة الموارد طبقاً لاحتياجات المترددين على استخدام الخدمة .
- القيام بأبحاث وتحليل اتجاهات للحالات التي تتردد على الخدمة وكذلك إجراء البحث القانوني في القوانين والسياسات القانونية لإرشاد الحملات .
- توثيق وتحليل انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر شيوعاً بين الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات السكانية المعنية واستخدامها لتطوير التشريع والسياسات .
- تأسيس مورد وطني لتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ولاستخدامها كأدلة في الحملات الوطنية .
- بناء شبكة وطنية بين المدافعين عن حقوق الإنسان في علاقتها بفيروس نقص المناعة البشري .

المرفق ٥: تقييم النتائج وتقييم مسار البرنامج

قد يكون من المفيد متابعة وتقييم كل من نتائج ومسار البرنامج

تقييم النتائج

يقيس تقييم النتائج ما إذا كانت الخدمة القانونية قد حققت النتائج المرجوة بالنسبة للعملاء والمجتمع ككل. كما يمكن استخدام نتائج برامج الخدمات القانونية كأداة هامة في الأنشطة الدعائية والدفاعية. كذلك يمكن لهذه النتائج أن تساعد في إقناع الممولين والحكومة والرأي العام بأهمية الخدمات القانونية في حماية حقوق الإنسان للفئات السكانية المهمشة كعنصر محوري في التعامل

الفعال مع وباء فيروس نقص المناعة البشري .

فيما يلي بعض نماذج لمعايير قياس النتائج لبعض مشروعات الخدمات القانونية التي لاقت قبول الصندوق العالمي لتمويلها:

- عدد الأفراد من الفئات المستهدفة الذين اكتسبوا المعرفة بالقانون (القضاة، مقدمي الرعاية الصحية، الأفراد المتعاشين مع الفيروس، النقابيين).
- نسبة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري الذين شعروا باحترام حقوقهم الإنسانية.
- نسبة الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري المدركين لحقوقهم القانونية.
- من الهام جمع هذه المعلومات عند بداية البرنامج لمعرفة درجة التقدم .

تقييم المسار

يركز تقييم المسار على فحص ووصف أداء الخدمة القانونية من حيث كفاءة تقديم الخدمة ومدى اتفاق التطبيق مع التخطيط، والنظر في إدارة المنظمة وكيفية بلورة سياستها وتقديم خدماتها. كذلك يقدم هذا التقييم وصفاً للأنشطة التي اشتبكت معها الخدمة القانونية والمهام التي أنجزتها وطبيعة العملاء الذين استفادوا منها وأية أنشطة أخرى متصلة، مثل التعليم والبحوث والأنشطة الدفاعية.

الجدول (٢) الإطار المنطقي للخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب

الهدف: خلق بيئة قانونية ملائمة للتصدي الفعال لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب

كيف	من؟ أين؟	ماذا تريد؟ لماذا؟	الأنشطة	المخرجات	الجمهور المستهدف	النتائج	الأثر طويل المدى
<p>الهدف ١: الإرشاد والتمثيل القانوني الإرشاد المقدم بواسطة المحامين ومساعدتهم الإرشاد عن طريق الهاتف التمثيل في المحاكم الوساطة والتصالح والبدايل الأخرى للمحاكم المساعدة في استخدام الآليات غير الرسمية أو المحاكم التقليدية العمل الميداني صياغة الوصايا والوثائق ، تسجيل شهادات الميلاد تحديد القضايا النموذجية وأخذها إلى المحاكم</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع الفيروس وأسره العاملون في مجال الجنس المستخدمون للمخدرات المحظورة السجناء الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والتحولون جنسياً العمال المهاجرون والبحارة المنظمات المجتمعية المستوطنات في المناطق الحضرية سكان الريف والمناطق النائية</p>	<p>زيادة المطالبة بالعدالة بين الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية يحصلون على حقوقهم من خلال آليات رسمية وتقليدية ويصبحون أكثر قدرة على الدفاع عن حقوقهم المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية يتمكنون من الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والدعم تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات تقليل الوصمة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية</p>	<p>استخدام آليات فض المنازعات تقديم الإرشاد الدقيق والتمثيل القانوني الجيد مساعدة الأفراد في كتابة الوصايا وعمل التوكيلات والوثائق العقارية الأخرى منظمات الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية تحصل على الإرشاد بشأن التسجيل والحوكمة المسائل القانونية المتصلة بتقديم الخدمة للأفراد المستخدمين للمخدرات والعاملين في مجال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية الأفراد المتحولين جنسياً إنجاز القضايا النموذجية</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والعاملون مع الفيروس في مجال الممارسين الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية السجناء العمال المهاجرون والبحارة المنظمات المجتمعية المستوطنات في المناطق الحضرية سكان الريف والمناطق النائية</p>	<p>زيادة المطالبة بالعدالة بين الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية يحصلون على حقوقهم من خلال آليات رسمية وتقليدية ويصبحون أكثر قدرة على الدفاع عن حقوقهم المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية يتمكنون من الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والدعم تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات تقليل الوصمة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والقاتل الرئيسية</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والعاملون مع الفيروس في مجال الممارسين الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية السجناء العمال المهاجرون والبحارة المنظمات المجتمعية المستوطنات في المناطق الحضرية سكان الريف والمناطق النائية</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع الفيروس وأسره العاملون في مجال الجنس المستخدمون للمخدرات المحظورة السجناء الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والتحولون جنسياً العمال المهاجرون والبحارة المنظمات المجتمعية المستوطنات في المناطق الحضرية سكان الريف والمناطق النائية</p>
<p>الهدف (٢): التوعية بحقوق الإنسان مواد تثقيفية حقائق تثقيف مجتمعي مسرح الشارع والأحداث المجتمعية جلسات تدريب وتدريب مدرسين أدلة تدريبية على التطبيق أدلة مرجعية للقضاة مقالات في الدوريات القانونية مواقع الإنترنت وقوائم البريد الإلكتروني مؤتمرات، ندوات</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والعاملون مع الفيروس في مجال الممارسين العلاقات جنسية مثلية، مستخدمو المخدرات المحظورة المحامون ومعاونوهم، القضاة، الشرطة، وكلاء النيابة منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الإعلام البرلمانين العاملون الصحيون المستوطنون الرسميون</p>	<p>تحسين جودة الخدمات القانونية وجهود الدعوة تحسين قدرات المحامين في التعامل مع القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية بكفاءة أعلى نماذج دائمة ومنخفضة التكلفة للتثقيف القانوني ولتمكين الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والقاتل الرئيسية</p>	<p>تدريب الأفراد على الحقوق القانونية وكيفية تفعيلها تدريب المحامين ومساعدتهم والقضاة والمنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان على علاقة حقوق الإنسان بفيروس نقص المناعة البشرية ارتفاع وعي الإعلاميين والمسؤولين والشرطة والعاملين الصحيين بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاقته بحقوق الإنسان تدريب المنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان على تأسيس شبكات مهنية لتقديم الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والعاملون مع الفيروس في مجال الممارسين العلاقات جنسية مثلية، مستخدمو المخدرات المحظورة المحامون ومعاونوهم، القضاة، الشرطة، وكلاء النيابة منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الإعلام البرلمانين العاملون الصحيون المستوطنون الرسميون</p>	<p>تحسين جودة الخدمات القانونية وجهود الدعوة تحسين قدرات المحامين في التعامل مع القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية بكفاءة أعلى نماذج دائمة ومنخفضة التكلفة للتثقيف القانوني ولتمكين الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والقاتل الرئيسية</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرون به والعاملون مع الفيروس في مجال الممارسين العلاقات جنسية مثلية، مستخدمو المخدرات المحظورة المحامون ومعاونوهم، القضاة، الشرطة، وكلاء النيابة منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الإعلام البرلمانين العاملون الصحيون المستوطنون الرسميون</p>	<p>الأفراد المتعايشون مع الفيروس وأسره العاملون في مجال الجنس المستخدمون للمخدرات المحظورة السجناء الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والتحولون جنسياً العمال المهاجرون والبحارة المنظمات المجتمعية المستوطنات في المناطق الحضرية سكان الريف والمناطق النائية</p>
<p>الهدف (٣): النشاط الدعوي والإصلاح القانوني جميع دراسات الحالة تحليل الحالات بحوث السياسات إنتاج مواد للحملات تثقيف الإعلام والبرلمانين الدعم الفني أو التعليق على القوانين القائمة أو مشاريع القوانين والسياسات والممارسات</p>	<p>البرلمانين كبار المسؤولين في الوزارات المتصلة. جماعات حقوق الإنسان</p>	<p>قانون مستند إلى حقوق الإنسان وإصلاح السياسات إلغاء التجريم، على سبيل المثال، تجريم نقل الفيروس وبعض السلوكيات (حسب السياق) مثل العمل في مجال الجنس، والممارسة الجنسية مع الرجال أو استخدام الشخصي لبعض العقاقير، الحقوق المرتبطة بعدم الإجماع على العلاج، وضع إطار قانوني لتوفير السلع الوقائية للقاتل السكانية المعنية على سبيل المثال: الواقي الذكري، الحقن والإبر والميثادون أو العلاجات بديلة الأفيون الأخرى</p>	<p>تأسيس قاعدة بيانات لدراسات الحالة، إنتاج بحوث قياس اتجاه الحالات، إنتاج وتوزيع المادة الدعوية، إدارة حملات الإصلاح، حملات على الإنترنت، عرض الانتهاكات عبر الإعلام</p>	<p>البرلمانين كبار المسؤولين في الوزارات المتصلة. جماعات حقوق الإنسان</p>	<p>قانون مستند إلى حقوق الإنسان وإصلاح السياسات إلغاء التجريم، على سبيل المثال، تجريم نقل الفيروس وبعض السلوكيات (حسب السياق) مثل العمل في مجال الجنس، والممارسة الجنسية مع الرجال أو استخدام الشخصي لبعض العقاقير، الحقوق المرتبطة بعدم الإجماع على العلاج، وضع إطار قانوني لتوفير السلع الوقائية للقاتل السكانية المعنية على سبيل المثال: الواقي الذكري، الحقن والإبر والميثادون أو العلاجات بديلة الأفيون الأخرى</p>	<p>قانون مستند إلى حقوق الإنسان وإصلاح السياسات إلغاء التجريم، على سبيل المثال، تجريم نقل الفيروس وبعض السلوكيات (حسب السياق) مثل العمل في مجال الجنس، والممارسة الجنسية مع الرجال أو استخدام الشخصي لبعض العقاقير، الحقوق المرتبطة بعدم الإجماع على العلاج، وضع إطار قانوني لتوفير السلع الوقائية للقاتل السكانية المعنية على سبيل المثال: الواقي الذكري، الحقن والإبر والميثادون أو العلاجات بديلة الأفيون الأخرى</p>	<p>البرلمانين كبار المسؤولين في الوزارات المتصلة. جماعات حقوق الإنسان</p>

جدول ٣: إطار المتابعة والتقييم: أمثلة على مؤشرات الأداء

الهدف: بيئة قانونية داعمة للتصدي الفعال لفيروس نقص المناعة البشري

الأنشطة	المخرجات	المؤشرات
<p>الهدف ١: الإرشاد والتمثيل القانوني</p> <p>الإرشاد المقدم بواسطة المحامين ومساعديهم الإرشاد عن طريق الهاتف التمثيل في المحاكم الوساطة والتصالح والبدايل الأخرى للمحاكم المساعدة في استخدام الآليات غير الرسمية أو المحاكم التقليدية العمل الميداني صياغة الوصايا والوثائق، تسجيل شهادات الميلاد تحديد القضايا النموذجية وأخذها إلى المحاكم</p>	<p>حل النزاعات</p> <p>تقديم الإرشاد الدقيق والتمثيل القانوني الجيد مساعدة الأفراد في كتابة الوصايا وعمل التوكيلات والوثائق العقارية الأخرى منظمات الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري تحصل على الإرشاد بشأن التسجيل والحوكمة والمسائل القانونية المتصلة بتقديم الخدمة للأفراد المستخدمين للمخدرات والعاملين في مجال الجنس والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والأفراد المتحولين جنسياً. إنجاز القضايا النموذجية</p>	<p>يجب تصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي بقدر الإمكان أعداد: المتعاشون مع الفيروس و الفئات الرئيسية (النساء، الرجال، المتحولون جنسياً) الذين حصلوا على استشارة من محامي أو معاون المتعاشون مع الفيروس و الفئات الرئيسية (النساء، الرجال، المتحولون جنسياً) الذين تم تمثيلهم في المحاكم المتعاشون مع الفيروس و الفئات الرئيسية (النساء، الرجال، المتحولون جنسياً) الذين جهزت لهم وثائق وصايا أو ملكية المتعاشون مع الفيروس و الفئات الرئيسية (النساء، الرجال، المتحولون جنسياً) الراضون عن نتائج الخدمة المتعاشون مع الفيروس و الفئات الرئيسية (النساء، الرجال، المتحولون جنسياً) الذين تلقوا تنقيحاً ميدانياً والذين أبلغوا عن تحرش أو جرائم وتمكنوا من الذهاب للمحكمة طلباً للعدالة المجتمعات القاعدية التي تلقت استشارة أو نصح أو تمثيل في المحاكم المنازعات التي تم الفصل فيها الخدمات الميدانية التي أنشئت والاستشارات التي قدمت من خلالها درجة رضا العميل عن الخدمة: مسح، مجموعات يورية، مقابلات معمقة، نسبة المشاكل التي تمكنت الخدمة من حلها بدرجة ترضي العميل عدد الأحكام التي تضمنت الإشارة إلى قانون حقوق الإنسان عدد القضايا النموذجية الناجحة التي تم الفصل فيها: التي تؤسس لقاعدة قانونية جديدة في صالح المتعاشين مع الفيروس التي تشتمك مع سياسة أو ممارسة تمييزية زيادة الإقبال على خدمات تقليل المخاطر زيادة بلاغ الشرطة عن حالات عنف ضد النساء</p>
<p>الهدف (٢): التوعية بحقوق الإنسان</p> <p>مواد تثقيفية حفاةق تنقيف مجتمعي</p> <p>مسرح الفارغ والأحداث المجتمعية جلسات تدريب وتدريب مدرين أدلة تدريبية على التطبيق أدلة مرجعية للقضاة مقالات في الدوريات القانونية مواقع الإنترنت وقوائم البريد الإلكتروني مؤتمرات، ندوات</p>	<p>تدريب الأفراد على الحقوق القانونية وكيفية تفعيلها تدريب المحامين ومساعديهم والقضاة والمنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان على علاقة حقوق الإنسان بفيروس نقص المناعة البشري . ارتفاع وعي الإعلاميين والمسؤولين والشرطة والعاملين الصحيين بفيروس نقص المناعة البشري وعلاقته بحقوق الإنسان . تدريب المنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان على فيروس نقص المناعة البشري . تأسيس شبكات مهنية لمقدمي الخدمة القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري</p>	<p>عدد الرجال والنساء والمتحولين جنسياً الذين تلقوا تدريباً على الحقوق القانونية والذين سجلوا تحسناً في معرفتهم وثقتهم على تأكيد حقوقهم مستوى المعرفة القانونية والحقوقية للجمهور المستهدف تقييم المواد المستخدمة طبقاً لمعايير نموذجية مثلاً أن تكون سهلة المنال، دقيقة، مناسبة ثقافياً ولغوياً وأن تكون سهلة الاستعمال القصص التي أحدثت أهم التأثير من وجهة نظرة المتعاشين مع الفيروس الذين تلقوا تنقيحاً حقوقياً عدد المحامين والمعاونين القانونيين والقضاة والشرطة وكلاء النيابة والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الدينيين الذين تم تدريبهم عدد القادة التقليديين الذين تمت توعيتهم بفيروس نقص المناعة البشري وقضايا نوع الجنس والتمييز وحقوق الإنسان درجة الرضاء عن التدريب، الاستبيان قبل وبعد تدريب المجموعات الیورية نسبة معاونين القانونيين والمحامين المدرين والقادرين على فهم حقوق المتعاشين مع الفيروس والقادرين على إعطاء النصح القضائي المرتبطة بالفيروس عدد المتعاشين مع الفيروس الذين تلقوا تدريب المدرين والذين يشاركون في إلقاء التدريبات .</p>
<p>الهدف (٣): النشاط الدعوي والإصلاح</p> <p>القانوني . تجميع دراسات الحالة . تحليل الحالات بحوث السياسات إنتاج مواد للحملات تنقيف الإعلام والبرلمانيين الدعم الفني أو التعليق على القوانين القائمة أو مشاريع القوانين والسياسات والممارسات</p>	<p>تأسيس قاعدة بيانات لدراسات الحالة إنتاج بحوث قياس اتجاه الحالات إنتاج وتوزيع المادة الدعوية إدارة حملات الإصلاح حملات على الإنترنت عرض الانتهاكات عبر الإعلام</p>	<p>عدد موضوعات الدفاع والمناصرة التي تم تبنيها من خلال الحملات عدد ونوعية ومدى التغييرات المؤسسية التي نتجت عن القضايا الاستراتيجية وحملات الإصلاح عدد البرلمانيين والموظفين الرسميين التي تم الوصول إليهم عن طريق المقابلات الندوات والبريد الإلكتروني الحالات التي تم الكشف فيها بشكل إيجابي من خلال الإعلام عن حالات التمييز في مجال فيروس نقص المناعة البشري المكتسب المؤتمرات الصحفية التي عقدت والتغطية الإعلامية لها والتغييرات في السياسات والقوانين التي أعقبتها</p>

يجب تحديد معايير التقييم في هذه الحالة بحيث تقيس ما تم إنجازه ، ومع من ، وفي أي وقت وفي أي سياق وبأي مستوى من الجودة . كما يمكن لتقييم المسار أن يحلل المعلومات التي تم جمعها من خلال متابعة هذه العناصر لقياس مدى جودة تطبيق البرنامج ، ليخرج في النهاية بتوصيات بشأن كيفية تطوير الخدمة القانونية المقدمة .

فيما يلي بعض نماذج معايير تقييم المسار لبعض مشروعات الخدمات القانونية التي لاقت قبول الصندوق العالمي لتمويلها

- عدد الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري الذين تلقوا الخدمة القانونية .
- عدد الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري الذين تقدموا بشكاوى سوء المعاملة إلى مكتب الدفاع القانوني .
- عدد الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري وأسرهم وأصدقاءهم الذين حصلوا على الخدمة القانونية سواء من خلال التمثيل أو الإرشاد القانوني بشأن حقوقهم .
- عدد الأفراد الذين تم تدريبهم على قبول الآخر وعدم التمييز والحقوق الجنسية والإنجابية والمشاركة في القيادة المجتمعية .
- عدد المواد التي تم إصدارها حول القانون وكيفية توزيعها على المجموعات المستهدفة المختلفة مثل أصحاب الأعمال ومقدمي الرعاية الصحية والأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري والنقابيين .
- عدد حالات الانتهاكات التي تم رصدها وتحولها إلى الجهات المعنية .
- عدد الأفراد المتعاضدين مع فيروس نقص المناعة البشري الذين تم تدريبهم على القانون المحلي والدولي المرتبط بحقوق الإنسان والوصم الاجتماعي والتمييز .

بعض الممولين يفضلون تناولاً مرناً لهذه المعايير بحيث تتطور مع تطور تقديم الخدمة القانونية . على سبيل المثال ، قياس أبرز مظاهر التطوير والتغيير لا تستدعي معايير ثابتة .

مثال: تقييم النتائج

يقدم أحد مراكز الخدمة القانونية الإرشاد للعاملين في مجال الجنس ويدافع عن حقوق العاملين في الجنس في مواجهة الشرطة . وتستهدف الخدمة زيادة معرفة العاملين في مجال الجنس بحقوقهم القانونية وتقليل تعرضهم للتحرش من قبل الشرطة . ويتم متابعة مدى التقدم في إحراز النتائج من خلال القيام بمسح سنوي لعينة من العاملين في مجال الجنس في المجتمع المحلي . قبل بداية تقديم الخدمة تم عمل مسح أولي وبنهاية السنة الثالثة من بداية الخدمة تم تقييم النتائج من خلال تحليل المسوح السنوية للتعرف على الاتجاهات ولاستخلاص توصيات تقييم النتائج .

فيما يلي بعض أمثلة على المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم النتائج :

- نسبة العاملين في مجال الجنس في العينة ، المدركين بدقة لحقوقهم عند الاعتقال بعد حضور الخدمة القانونية .
- نسبة العاملين في مجال الجنس في العينة ، القادرين على حمل الواقي الذكري بدون أن يتعرضوا للتحرش بواسطة الشرطة .

المرفق ٦: معلومات خاصة بالمولدين

فيما يلي بعض المعلومات عن بعض مصادر الدعم للخدمات القانونية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري . كما قد تكون هناك مصادر أخرى أيضاً . وقد يكون لدى الهيئة الوطنية للإيدز معلومات عن مصادر أخرى تدعم البرامج المتصلة .

مؤسسة إلتون جون للإيدز (EJAF)

هناك مؤسستان بهذا الاسم، الأولى مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية والثانية في المملكة المتحدة . مؤسسة الولايات المتحدة (<http://www.ejaf.org>) تقدم المنح للمشاريع المجتمعية في الأمريكيتين ومنطقة الكاريبي . ويخصص الدعم للمشروعات ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة التي تركز على دعم برامج الوقاية المجتمعية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري ، وبرامج تقليل الضرر والخدمات المباشرة للأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري خاصة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة . أما الخدمات المباشرة فتضم الخدمات الجسدية والنفسية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري واختبار الفيروس والإرشاد والتثقيف وتقديم الخدمة على المستوى المجتمعي ، ودعم وتجنيد المتطوعين من المجتمع المحلي ومحو الأمية الصحية وكفالة العلاج والأنشطة الدفاعية . يمكن لأي منظمة غير هادفة للربح في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو منطقة الكاريبي وأمريكا الجنوبية والوسطى أن تقدم على هذه المنح من خلال ملء استمارة على الإنترنت مع وصف مختصر للبرنامج المزمع تأسيسه ودليل على الطبيعة غير الربحية للمنظمة إضافة إلى كشف مالية مدقق . لا تقوم المؤسسة بدعم التكلفة الرأسمالية أو المؤتمرات أو الدورات التعليمية أو برامج البحث . أما مؤسسة إلتون جون في المملكة المتحدة (<http://www.ejaf.com>) فتركز على دعم البرامج في أفريقيا وآسيا وأوروبا . قد تختلف أولويات هذه البلدان من عام إلى آخر . في عام ٢٠٠٩ كانت الأولوية لبنجلاديش وكمبوديا والهند وإيرلندا وكينيا وليسوتو وملاوي ونيبال وروسيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا والمملكة المتحدة وأوكرانيا وزامبيا . وتستهدف المؤسسة البريطانية تمكين الأفراد المصابين والمتأثرين والمتعرضين لمخاطر الفيروس ورفع معاناتهم الجسدية والنفسية والمالية وتمكينهم من تحسين ظروفهم المعيشية والحياة بكرامة وتمكينهم من تقرير المصير . أما عن رؤية المؤسسة للمستقبل فتركز على الدفاع عن حقوق الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري خاصة المهمشين اجتماعياً . هذه المنح تساعد الأفراد على الحصول على الرعاية الطبية والاجتماعية والغذاء والتدريب والسكن والحماية القانونية والإرشاد والدعم النفسي . ويتركز الدعم على الموضوعات التالية: النساء والأطفال ، الحياة بإيجابية ، المستوى المعيشي ، المجموعات الأكثر قابلية للأصابة والابتكار .

الصندوق العالمي لمقاومة الإيدز والدرن والملاريا

انظر: <http://www.theglobalfund.org>

انظر أيضاً: دليل هيئة الأمم المتحدة للإيدز/ منظمة الصحة العالمية بشأن كتابة مقترحات المشاريع للصندوق العالمي والملاحظات التقنية حول حقوق الإنسان والقانون ودعم المجتمع المدني، والوصمة الاجتماعية والتمييز وموضوعات أخرى متصلة على الرابط التالي:

<http://www.who.int/hiv/pub/toolkits/GF-Resourcekit/en> .

الصندوق العالمي هو مبادرة عالمية للشراكة العامة/ الخاصة، تستهدف جذب ومنح الموارد الإضافية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري والدرن والملاريا وعلاجها . هذه الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المعنية أصبحت مصدراً هاماً في الدعم المالي للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري في كثير من البلدان ، بل إنها توفر ما يقرب

من ربع إجمالي تمويل مشروعات الإيدز على المستوى العالمي . حالياً يقوم الصندوق بدعم عددٍ من البرامج التي تضم توفير الخدمات القانونية المتصلة بالفيروس . لمعرفة ما إذا كان يمكن تقديم مقترح ما للصندوق العالمي ، يجب التشاور مع مكتب تنسيق الصندوق على المستوى الوطني والذي يضم كل الأطراف المعنية بالأمر على مستوى البلد الواحد . المكتب المحلي لا يتعامل مع الدعم مباشرة وإنما يقوم بتقديم المقترحات للصندوق العالمي ويحدد الجهات محل المساءلة بشأن إدارة الدعم ويشرف على تطبيق المشروع . كذلك يبحث الصندوق العالمي إمكانية الدعم المباشر لاستراتيجيات مكافحة الإيدز على المستوى الوطني . والمتوقع أن تحصل الخدمات القانونية في المستقبل على دعم أكبر من الصندوق .

مؤسسة فورد

انظر : <http://www.fordfound.org>

يضم برنامج السلام والعدل الاجتماعي في مؤسسة فورد موضوعات مرتبطة بالحوكمة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان . وأحد المجالات التي يتناولها برنامج حقوق الإنسان هو مناهضة التمييز والاستبعاد بسبب فيروس نقص المناعة البشري . المكاتب الإقليمية للمؤسسة لديها استراتيجيات إقليمية تأخذ في اعتبارها التحديات والفرص المتاحة محلياً . وتقدم مؤسسة فورد المنح لبلورة أفكار جديدة ودعم المنظمات القائمة العاملة في مجال تقليل الفقر والظلم ودعم القيم الديمقراطية والتعاون الدولي والإنجاز البشري . كما يتشاور العاملون في مؤسسة فورد مع الناشطين والباحثين وواضعي السياسات وآخرين للتعرف على المبادرات التي قد تساهم في تحقيق التقدم . وعند تقييم مقترح المشروع ينظر إلى الفرص التي يوفرها المشروع للنساء والجماعات المهمشة الأخرى . يمكن تقديم المقترحات في أي وقت من العام . تستهدف المؤسسة إخطار مقدم المشروع بما إذا كان المشروع يقع ضمن اهتمامات برامج المؤسسة وإمكانيات ميزانياتها في خلال ستة أسابيع من تقديم المقترح . عند القبول المبدئي لمقترح ما ، عادةً ما يتم الانتهاء من عملية الموافقة عليه في خلال ثلاثة شهور ، وقد يحتاج إلى وقت أطول حسب طبيعة المشروع ودرجة تعقيده . عملية الموافقة تتضمن زيارات للموقع ومناقشة للمشروع والميزانية ومراجعة قانونية وإدارية ثم تقديم المنحة للموافقة عليها . يمكن الاطلاع على المنح وطبيعة المشاريع المقترحة للدعم على الرابط التالي:

<http://www.fordfound.org/grants/inquiry>

مؤسسة بحوث الإيدز

انظر : <http://www.amfar.org/msm> .

هذه المؤسسة تقدم المنح الصغيرة المعروفة باسم المنح المجتمعية للمنظمات التي تقدم الخدمات للرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية والمتحولين جنسياً . هذه المبادرة تشمل برنامجاً عالمياً يستهدف تقليل العدوى بفيروس نقص المناعة البشري ونقلها فيما بين الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية من خلال جهود قاعدية لتوفير خدمات الوقاية والرعاية والدعم للأفراد المتعاشين مع الفيروس والمتأثرين به . للبرنامج ثلاثة أهداف: دعم الجهود في البلدان ذات الموارد المحدودة لتأسيس واستدامة برامج دعم الأقران للرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية ورفع الوعي والفهم العام لوبائيات الفيروس بين الجمهور المستهدف والمجتمع المحلي المحيط به وبلورة سياسات قوية وزيادة الاتفاق العام للخدمات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري بين الرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية في البلدان النامية . يمكن الاطلاع على أولويات المؤسسة في البلدان المختلفة ومواعيد تقديم المقترحات من خلال مراسلة العنوان التالي: grants@amfar.org

مؤسسة ليفي شتراوس

انظر : <http://www.levistrauss.com>

تدعم مؤسسة ليفي شتراوس الأنشطة الدفاعية في مجال القانون والسياسات للتصدي للتمييز المرتبط بفيروس نقص المناعة البشري في كندا والصين والهند وجنوب أفريقيا وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية. كما تدعم المؤسسة أيضاً جهود بناء قدرات المجتمعات المحلية في كافة أنحاء العالم في مجالات الدفاع والدعوى وخاصة البلدان التي ينتشر فيها الوصم الاجتماعي والتمييز بسبب فيروس نقص المناعة البشري بما في ذلك مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن والرجال الممارسين لعلاقات جنسية مثلية.

معهد المجتمع المفتوح (OSI)

انظر : <http://www.soros.org>

معهد المجتمع المفتوح هو مؤسسة مانحة خاصة تستهدف التأثير على السياسة العام بهدف تحقيق الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والقانوني والاجتماعي. في عام ٢٠٠٥ أطلق برنامج الصحة العامة التابع للمعهد مبادرة القانون والصحة (LAHI)، التي تتعاون مع القطاعات الأخرى من برنامج الصحة العامة مثل برنامج تقليل الضرر العالمي ومبادرة الرعاية المخففة للألام ومشروع الصحة والحقوق الجنسية إضافة إلى عدد من مؤسسات سوروس في أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق دعماً لإدماج الأنشطة القانونية الدفاعية ضمن الخدمات الصحية المجتمعية إضافة إلى التقاضي والإصلاح التشريعي في مجال الصحة العامة.

Appendix 7. BIBLIOGRAPHY AND FURTHER READING

Bibliography

Aggleton P et al. (2005). *HIV-related stigma, discrimination and human rights violations: case studies of successful programmes*. Geneva, UNAIDS.

Carey C, Tolopilo A (2008). *Tipping the balance: why legal services are essential for the health of drug users in Ukraine*. New York, Open Society Institute.

Davies R, Dart J (2005). *The 'most significant change' (MSC) technique, a guide to its use*. Available at www.mande.co.uk/docs/MSCGuide.pdf.

Inter-Parliamentary Union, United Nations Development Programme, UNAIDS (2007). *Taking action against HIV and AIDS*. Geneva.

Kalla K, Cohen J (2007). *Ensuring justice for vulnerable communities in Kenya: a review of HIV-related legal services*. Open Society Institute & Open Society Initiative for East Africa.

Lawyers Collective (2003). *Legislating an epidemic: HIV/AIDS in India*. Delhi, Universal Law Publications.

Mukasa S, Gathumbi A (2008). *HIV/AIDS, human rights, and legal services in Uganda: a country assessment*. Open Society Institute & Open Society Initiative for East Africa.

Open Society Justice Initiative (2003). *Combining learning and legal aid: CLE in Africa*. Durban, South Africa, Open Society Justice Initiative.

Ramgobin A (2003). *Discrimination against people living with HIV/AIDS*. Paper delivered at the First All-Africa Colloquium on Clinical Legal Education, 23–28 June 2003.

UNAIDS, Canadian HIV/AIDS Legal Network (2006). *Courting rights: case studies in litigating the human rights of people living with HIV*. Geneva, UNAIDS.

UNAIDS (2007). *Practical guidelines on intensifying HIV prevention*. Geneva, UNAIDS.

UNAIDS, Inter-Parliamentary Union (1999). *Handbook for legislators on HIV/AIDS, law and human rights*. Geneva, UNAIDS.

UNAIDS, OHCHR (2006). *International guidelines on HIV/AIDS and human rights*. Geneva, UNAIDS.

World Bank (2007). *Legal aspects of HIV/AIDS: a guide for policy and law reform*. Washington, DC, World Bank.

HIV-related legal services

AIDS Law Project (South Africa)

<http://www.alp.org.za>

AIDS Legal Council of Chicago (USA)

<http://www.aidslegal.com>

ALTERLAW (Philippines)

<http://www.alternativelawgroups.org>

Botswana Network on Ethics, Law and HIV/AIDS (BONELA)

<http://www.bonela.org>

Brazilian Interdisciplinary Aids Association (ABIA)

<http://www.abiaids.org.br>

Center for HIV Law and Policy (USA)

<http://www.hivlawandpolicy.org>

Directory of Legal Resources for People with HIV/AIDS (USA)

<http://www.abanet.org/AIDS/publications/aidsdirectory.pdf>

Grupo Pela Vidda (Brazil)

<http://www.pelavidda.org.br>

HIV/AIDS Legal Centre Inc. (Australia)

<http://halc.org.au>

HIV/AIDS Legal Services Alliance (HALSA) (USA)

<http://www.halsaservices.org>

Korekata AIDS Law Centre (China)

<http://www.korekata.org>

Legal Assistance Centre AIDS Law Unit (Namibia)

<http://www.lac.org.na>

Lawyers Collective HIV/AIDS Unit (India)

<http://www.lawyerscollective.org>

Uganda Network on Law, Ethics and HIV/AIDS (UGANET)

<http://www.uganet.org>

Women and Law in Southern Africa Research Trust (WLSA)

<http://www.wlsa.org.zm>

Zambia AIDS Law Research and Advocacy Network (ZARAN)

<http://www.zaran.org>

Other sources of information on HIV-related legal services

AIDSLEX

<http://www.aidslex.org>

AIDS Rights Alliance of Southern Africa

<http://www.arasa.info>

Canadian HIV/AIDS Legal Network

<http://www.aidslaw.ca>

Human Rights Watch

<http://www.hrw.org>

IDLO

<http://www.idlo.org/hivhealthlaw>

Open Society Institute

<http://www.soros.org>

UNAIDS

<http://www.unaids.org>

UNDP

<http://www.undp.org>

Sources of technical support

UNAIDS Technical Support Facilities

<http://www.unaids.org/en/CountryResponses/TechnicalSupport/TSF/default.asp>

E-mail: technical support facilities Southern Africa

info@tsfsouthernafrica.com

technical support facilities Eastern Africa

tsfeasternafrika@amrefhq.org

technical support facilities West and Central Africa

tsfwca@tsfwca.org

technical support facilities South East Asia and the Pacific

info@tsfseap.org

ICTC (Brazil)

cict@aids.gov.br

Civil Society Action Team

<http://www.icaso.org/csats>

German Backup Initiative

<http://www.gtz.de/en/themen/soziale-entwicklung/soziale-sicherheit/4356.htm>

Grant Management Solutions

<http://www.gmsproject.org>

Appendix 8. PARTICIPANTS LIST FOR THE INTERNATIONAL EXPERT CONSULTATION ON HIV LEGAL SERVICES, ROME, MAY 2009

Ms Abdelaty, Soha

Deputy Director
Egyptian Initiative for Personal
Rights/Egypt
soha@eipr.org

Mr Asa, Simplexius

Legal Consultant
HIV and AIDS Prevention & Care
Project/Indonesia
asasimplexius@yahoo.com

Ms Bhardwaj, Kajal

Legal Consultant
India
k0b0@yahoo.com

Mr Bondyopadhyay, Aditya

Member-Global Steering
Committee
Global Forum on MSM & HIV/India
aditya@bamom.org

Ms Budtz Andersen, Marie

Lawyer, Lecturer
Gadejuristen/The Street
Lawyer/Denmark
mba@gadejuristen.dk

Ms Cenac, Veronica

Legal Consultant
St Lucia
veroncenac@yahoo.co.uk

Ms Chokheli, Marina

Executive Director
Article 42/Georgia
mari@article42.ge

Mr Cohen, Jonathan

Manager
OSI, Law and Health Initiative
(global)
jcohen@sorosny.org

Ms Dhaliwal, Mandeep

Cluster Leader: Gender, Human
Rights & Sexual Diversities
UNDP (global), New York/USA
Mandeep.dhaliwal@undp.org

Mr Divan, Vivek

Senior Adviser
Royal Tropical Institute, KIT,
Netherlands
V.Divan@kit.nl

Ms Fisher, Ann

Executive Director
AIDS Legal Council of
Chicago/ABA/USA
ann@aidslegal.com

Mr Geita Sotutu, E'ava

Lawyer
Public Solicitor's Office/Papua New
Guinea
eava.geita@gmail.com

Mr Godwin, John

Legal Consultant
Australia
johnegodwin@gmail.com

Ms Harrison, Brianna

Human Rights Programme Officer
UNAIDS/Switzerland
harrisonb@unaids.org

Ms Mahat, Ekta Thapa

Member
Asia INPUD/Nepal
ektamahat@gmail.com

Ms Meite, Namizata

Program Legal Counsel/HIV and
Health Law Program
IDLO/Rome/Italy
nmeite@idlo.int

Ms Molina Lee, Veronica

Executive Director
Fundacion Iturbide/Guatemala
vmolina@fernandoiturbide.org

Ms Mworeko, Lillian

Regional Coordinator
ICW East Africa & HIV Collaborative
Fund for Women & Families in
Africa/Uganda
lmworeko@icw.org

Mr Ndadi, Uyapo

Head of Legal Aid Department
Bonela/Botswana
legal@bonela.org

Mr N'Daw, Bechir

Programme Development Adviser
UNDP (global), Dakar/Senegal
bechir.ndaw@undp.org

Ms Nykänen-Rettaroli, Lina

Human Rights Programme Officer
UNAIDS/Switzerland
nykanenl@unaids.org

Ms Overs, Cheryl

Project Officer
Paulo Longo Research
Initiative/Monash
University/Australia
cherylovers@gmail.com

Ms Padkina, Maria

Aid Effectiveness Analyst
Global Fund to Fight AIDS,
Tuberculosis and
Malaria/Geneva/Switzerland
maria.padkina@theglobalfund.org

Mr Patterson, David

Manager, HIV and Health Law
Program
IDLO/Rome/Italy
dpatterson@idlo.int

Mr Tokarev, Gennadiy

Legal Expert
OSI/Ukraine
legal_hr@yahoo.com

Ms Trinh, Thi Le Tram

Director of Center
Center for consulting on Legal and
Policy on Health and
HIV/AIDS/Hanoi/Viet Nam
tphapluatyte-hiv@netnam.vn

Ms Ventura, Mirian

Lawyer
ABIA/Brazil
venturaadv@easyline.com.br

Mr Zhou, Dayong

Lawyer and Director
Righteous Law firm and Yunnan
Young Lawyer
Committee/Kunming/Yunnan/China
ashry@sina.com

**Appendix 9. PARTICIPANTS LIST FOR THE SEMINAR ON
STRENGTHENED AND EXPANDED HIV-RELATED LEGAL SERVICES,
BALI, INDONESIA, AUGUST 2009**

AUSTRALIA

GODWIN, John

Independent Consultant
IDLO Consultant on HIV Legal
Services
johnegodwin@gmail.com

CAMBODIA

KEO, Chen

Cambodian People Living with
HIV/AIDS Network (CPN+)
National Coordinator
keochen@cpn.org.kh;
keochen_angkor@yahoo.com

CHINA

PING, Jia

China Global Watch Fund
CEO & Legal Adviser
globalfundwatch@gmail.com

CHINA

FANG, Yu

HIV/AIDS Prevention and Treatment
Advocacy Project (PTAP)
Project Officer
ptapofficer@gmail.com

CHINA

WEI, Liu

Beijing AIZHIXING Institute of Health Education
Lawyer, Legal Adviser and Researcher
liuweillx@gmail.com

CHINA

ZHOU, Dayong

Yunnan Righteous Law Firm
Partner and Executive Director
ashry@sina.com

CHINA

XIA, Donghua (Jenny)

Asia Pacific Council of AIDS Service Organizations (APCASO)
Regional Project Manager
xiadonghua@gmail.com

CHINA

XU, Haibo

Korekata AIDS Law Center
Director
gongyilawjob@gmail.com

CHINA

LI, Hui

Korekata AIDS Law Center
Paralegal
lihui0611@gmail.com

CHINA

LI, Dan

China Orchid AIDS Project
Director
manchuriansun@hotmail.com

CHINA

WEN, Wang

Honghe HIV/IDU Network
Advocacy Division
ynhhwang@hotmail.com

CHINA

HUI, Jiang

Aibai
Director
alex.jjiang@aibai.cn

CHINA

ZHENG, Shangrong

Aibai
Interpreter
ben.zheng@aibai.cn

CHINA

CUI, Shicun (Tracy)

Health Policy Initiative/Greater Mekong Region and China (HPI/GMR-C)
Policy and Advocacy Officer
scui@hpi-asia.rti.org

CHINA

YU, Feng

Yunnan Daytop Drug Abuse Treatment and Rehabilitation Center; Rainbow Center
Vice-Director; Manager
vivian_feng@126.com

INDIA

BHOOPATHY, P.

Indian Network for People Living with HIV/AIDS (IPN+)
Monitoring and Evaluation Officer
bhoopathy@inppplus.net;
pbhoopathy76@gmail.com

INDIA

BHARDWAJ, Kajal

Independent Consultant
Legal Consultant and Researcher
k0b0@yahoo.com

INDIA

SHANMUGAM, Murali

Indian Network for People Living with HIV/AIDS (IPN+)
Country Project Officer
murali@inppplus.net;
murali.shunmugam@gmail.com

INDONESIA

TAMBUN, Jerry

National Health Law Society
Vice Chairman & Legal Consultant
jgbtambun@yahoo.com

INDONESIA

WARDHANA, Aditya (Edo)

Indonesia Network of People Living with HIV/AIDS (JOTHI)
Policy Development Coordinator
edo.wibowo@indosat.net.id

INDONESIA

SYARIF, Omar

Indonesia Network of People Living with HIV/AIDS (JOTHI)
Resource Mobilization Deputy
octoberomaro@gmail.com

INDONESIA

HARAHAP, Elvina

Indonesia Network of People Living with HIV/AIDS (JOTHI)
Member of JOTHI; Post Graduate Law Student, Lampung University
vina83_lovely@yahoo.com

INDONESIA

RIZA, Faisal

Violet Grey Organization; National Presidium Indonesia Sex Worker Organization
Program Officer; Representative
psal_riza@yahoo.com

INDONESIA

WACANNO, Humpry Jhony

PANAZABA–Drug User Organization in Bandung, West Java
Paralegal and Community Organizer
humpryanazaba@yahoo.com

INDONESIA

AFRIANDY, Wide

MSM and TG Network in Indonesia (GWL-INA)
Volunteer and Network Member
Afriandy_ok@yahoo.co.id

INDONESIA

GUNAWAN, Ricky

Indonesian Legal Aid Foundation (LBH)
Program Director, Community Legal Aid Institute
rgunawan@lbhmasyarakat.org

INDONESIA

WIDARSAH, Heru

Indonesia Network of People Living with HIV/AIDS (JOTHI)
Council Network Administrator (Lampung)
hedarsah@yahoo.com

INDONESIA

HUSODO, Sudiro

Independent Consultant
Lawyer & Harm Reduction Activist
kangdiro@yahoo.co.id;
kangdiro@gmail.com

INDONESIA

COLLINS, Linette

Australian Agency for International Development (AusAID)–Indonesia
HIV Adviser
linette.collins@ausaid.gov.au

INDONESIA

SIDIK, Halik

National AIDS Commission
Deputy Assistant
halik.sidik@aidsindonesia.or.id

ITALY

NARDICCHIA, Sara

International Development Law Organization (IDLO)
Project Officer,
HIV & Health Law Program
snardicchia@idlo.int

ITALY

MEITE, Namizata

International Development Law Organization (IDLO)
Legal Officer, HIV & Health Law Program
nmeite@idlo.int

ITALY

HOAGLAND, Nicole

International Development Law Organization (IDLO)
Project Associate, HIV & Health Law Program
nicolehoagland@gmail.com ;
nhoagland@idlo.int

ITALY

PATTERSON, David

International Development Law
Organization (IDLO)
Manger, HIV & Health Law Program
dpatterson@idlo.int

MALAYSIA

LIOU, Moi Lee

Asia Pacific Council of AIDS Service
Organizations (APCASO)
Executive Director
moileel.apcaso@gmail.com

MALAYSIA

LOW, Cheap Foh

Positive Malaysian Treatment Access
& Advocacy Group (MTAAG+)
Director
erd_2000_1999@yahoo.co.uk

NEPAL

SHRESTHA, Rup Narayan

Forum for Women, Law &
Development
Lawyer
bareju@wlink.com.np;
rnarayans@hotmail.com

NEPAL

MAHAT, Ekta

Asia INPUD/Global Network of
People Living With HIV/AIDS (GNP+)
Lawyer and Representative
ektamahat@gmail.com

PAKISTAN

FARHAT, Sabir

AIDS Prevention Society of Pakistan
(APSOP)
Secretary General
prwsowbwp@gmail.com;
aliumarhamdi@yahoo.com

PAPUA NEW GUINEA

PITPIT, Frazer Sapulai

Office of the Public Solicitor
Public Solicitor of Papua New
Guinea
frazerpitpit@gmail.com

PAPUA NEW GUINEA

SAMILO, Helen

Igat Hope Inc (PNG Network of
People Living with HIV/AIDS); Asia
Pacific Network of People Living with
HIV/AIDS (APN+)
Treatments, Care, Support and
Prevention Officer; PNG Country
Representative
helen.samilo@gmail.com

PAPUA NEW GUINEA

UNUMBA, Suzanne

Office of the Public Solicitor
Head Solicitor, Human Rights and
Cross-Cutting Issues Section
sueunumba@gmail.com

PAPUA NEW GUINEA

POLOAT, Walter

Office of the Public Solicitor
Paralegal, Manus Province
poloatwalter@gmail.com

PHILIPPINES

GUILLERMO, Gilda

Alternative Law Research &
Development Center, Inc.
(ALTERLAW)
Executive Director
gilda_eguillermo@yahoo.com

PHILIPPINES

DE MESA, Joel

Independent Consultant (Seminar
Facilitator)
Consultant and Trainer (Human
Sexuality, Reproductive Health and HIV)
joeldemesa@yahoo.com

SRI LANKA

JINADASA, Kamani Madhya

MAS Holdings Pvt Ltd; National
Youth Coalition of Sexual and
Reproductive Rights
Attorney at Law; Director
kamanij@gmail.com

SRI LANKA

MOHAMED HASSEN, Naseer
nasser_28@yahoo.com

SRI LANKA

TIKIRIYAWARNAGE, Princy Silva
princeylankaplus@gmail.com

THAILAND

NACAPEW, Supatra
Foundation for AIDS Rights (FAR)
Lawyer/Human Rights Advocate
tsupatra@hotmail.com

UNITED KINGDOM

STOCKPOOL-MOORE, Lucy
International Planned Parenthood
Federation (IPPF)
HIV Officer: Stigma
lstackpoolmoore@ippf.org

UNITED STATES OF AMERICA

DAVIS, Meg
Asia Catalyst
Executive Director
sara.meg.davis@gmail.com;
mdavis@asiacatalyst.org

UNITED STATES OF AMERICA

DHALIWAL, Mandeep
United Nations Development
Programme (UNDP)
Cluster Leader: Gender, Human
Rights & Sexual Diversities, HIV/AIDS
Practice
mandeep.dhaliwal@undp.org

UNITED STATES OF AMERICA

OH, Ken
Asia Catalyst
Editor, Asia Report
koh@asiacatalyst.org

VIET NAM

TRAM, Trinh Thi Le
Center for Consulting on Legal and
Policy on Health, HIV/AIDS
Director
tphapluatyte-hiv@netnam.vn

VIET NAM

NGUYEN, Thi Tuyet Nhung
Center for Consulting on Legal and
Policy on Health, HIV/AIDS
Project Officer
tphapluatyte-hiv@netnam.vn

VIET NAM

NGO THI THANH, Thuy
Health Policy Initiative Viet
Nam
Technical Adviser
thuy@abtn.com

International Development Law Organization
Viale Vaticano, 106
00165 Rome, Italy
Tel: +39 06 4040 3200 - Fax: +39 06 4040 3232
idlo@idlo.int; www.idlo.int

United Nations Joint Programme on HIV/AIDS
20, Avenue Appia
CH-1211 Geneva 27
Switzerland
Tel: +41.22.791.3666 - Fax: +41.22.791.4187
www.unaids.org

United Nations Development Programme (UNDP)
One United Nations Plaza
New York, NY 10017 USA
Tel: +1 (212) 906-5000 - Fax: +1 (212) 906-5001
www.undp.org

